امیر معزی ۱

خدای عرش گواه و زمانه آگاه است — که دولت عز سلطان دین ملکشاه است
شهی که خاطر پاک و ضمیر روشن او — ز سر سر که خدا او را آگاه است
اگر به افسر و کلاه است فخر هر ملکی — به طلعت او فخر افسر و کلاه است
ملوک روی سوی درگهش نهاد سپید — که قبله‌گاه ملوک آن مجسته درگاه است
صفوح او بعدد هست اگر حساب کنید — فزون ز انکه عدد سخن در افواه است
ز گرد مرکب تو روی ماه پر خاک است — ز نعل مرکب تو روی خاک پر ماه است
اگر ستاره پرستش کند ترا و سزاست — و گر زمانه ستایش کند ترا گاه است
رضا و خشم تو مانند مشتری و زحل — همیشه سعد نکوخواه و نحس بدخواه است
مخالفان تو با آه و آتش اند مدام — سر و زبان همه زیر آهن و آه است

وله

شاه جهان که خسرو فرخنده اختر است — بر شرق و غرب سایهٔ عدلش گستر است
عرش ورد بر من ملک مخالف است — رایش برآورنده دین پیمبر است
سهمش بجاورست و نهیبش مجاهر — ور ماجر ولایت او تا بکاور است
تیغش ز برق صاعقه و سهم اهل کسب — بخشش ز دل مسعوده روح برابر

[illegible]

داخل کتابخانه ... شد

٣

[illegible]

٣

الیک عنی فان حبک تعنی عنک شیخ بحر الدین ... درس عام

اورد واسه الجار ذی القربی مقدم علی الجار الجنب و ...

را جده جدا و ... طول الله تعالی

و لو جد وا القائلون بالسماع و الشهاد

الذین هم خاله الصوفه ما طلبوا ...

و لا سماعا ابدا لانه مقام فرقه و لهذا لم

یجز بان شاهد کتابت و لا سنه و لا جعلوه

طریقا و لا قربه

... بالمجون عامر من ... و اغتراب

... یکای یعاود و اقتراب

... و ما جدده فان حبیبی ... اقراب

... من نوادی فلم ازل فی ... و عندی

... حبیبی ... وفی و عندی

فیا ذا اقول مالی و مابی

الغل ... کالسلک ...

اشکو من الطول ... اشکو من القصر

[illegible]

[illegible]

في الحديث لا يسمع دا الكذب ... الحجة
الكذب المعروف والسعادة والفنا
اي اسعد الفناء ... الاعمال والعاجل ...

اذا اردت زيارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن البعيد فليقم في موضع مرتفع وليتوجه الى المدينة وليقل
السلام عليك يا رسول الله قصدتك اذا عجزت عن
حضور مشهدك ووجهت اليك سلامي لعلمي انه يبلغك صلى الله
عليك فاشفع لي عند الله جل وعز اللهم صل على محمد وآل محمد
الطيبين الطاهرين

رسالة علم صرف
از سلطان ...

على الفقير ...
حكي عن السري انه قال منذ ثلاثين سنة
انا في الاستغفار عن قولي الحمد لله مرة قيل كيف
ذلك قال وقع ببغداد حريق فاستقبلني واحد فقال
نجا حانوتك فقلت الحمد لله مرة فمنذ ... انا نادم
على ما قلت حيث اردت لنفسي خيرا دون المسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا ذا العظمة والكبرياء ولك الشكر يا خالق الارض والسماء
صل وسلم على نبيك الذي هو سيد الانبياء ووليك الذي هو سيد
الاولياء وآلهما ذوي الهداية والاهتداء يقول الفقير الى الله
الغني محمد بن احمد الخفري هذه رسالة في تحقيق الهيولى قد التقطتها ذكرته
لاولي النهى ولما عرف من وفق للنظر في خصائص بيان احوال حق قال عليهم
من ايده الله تعالى بالنصر والظفر وجعل في طلوع شمس دولته سعادة نوع
البشر من تزينت الدنيا بسطوع شوكته الزاهرة وتنورت الارض بلمعان
انوار سياسته الباهرة ودرت اخلاف احسانه على الاقاصي والاداني
مسارعة كان عنوان الامجاد ولا يبالي بهم اليوم صبح الحوادث ملجأ السعادات
ملاذ ذوي ربع الانسان باسط الامن والامان ناشر العدل والاحسان
حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الظلم والطغيان ايده الله على العالمين لطفه
ورحمته الاهي باصر الرعية البرية سالك الطريق المستقيم مهد قواعد العدل
والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف في الطالبه الافاق ملك لوازم
ارتقه الاحكام في الايام ... اعلا كلمة الله الصادق
... رسول الله المتحقق بمعالي العلوم والحكم المعتلي الى ذروة المجد والعلو
الهمام المسعد ... المستخدم لارباب السيف وطوايف
الامم العادل الاعلم والكامل الاكرم ملجأ النقباء سلطان العلماء مكارمه لا تحصى
ومعاليه لا تستقصى ... الله الصمد ... السيادة والافادة
والرفعة والدين محمد خلد الله تعالى ظلال معدلته على مفارق الخاص والعام
راده على سكان ... العلو وحدة ... السنة وجاء
ان ... الاقبال ... والكمال والعدد والحسان

وحل الكلام وبيانها في مقدمة ومقصدين ... وذكر مباحث النفس
في حقيقة الجسم قد اتفق جمهور العقلاء على ان انواع الاجسام المحسوسة يمكن ان
يطرأ عليها الانفصال والاتصال في الحس حيث هي اجسام فلا بد لها من
المادة الاولى التي يطرأ لها ولا تعدم بزوالها ... اختلفوا الى ان تلك المادة
ما هي فذهب بعضهم الى انها الاجزاء التي لا تتجزأ المتناهية وبعضهم الى ان تلك الاجزاء
بشرط كونها غير متناهية وبعضهم الى انها الخطوط الجوهرية المتصلة وبعضهم الى انها
السطوح الجوهرية المتصلة وبعضهم الى انها الاجسام الصغار التي لا تكون ... لها
في الخارج فعلى هذه المذاهب كان المادة الاجسام وحدة باعتبار الشخص ... في
نفس الامر وتصير تارة متصلة واحدة في الحس وتارة غير متصلة او متصلة
فيه وملخص ابطل الحكماء هذه المذاهب كما هو مذكور في كتبهم وهو ... ان
الجزء متصل في نفس الامر كما انه متصل في الحس وقابل لطريان الانفصال عليه
وهو جسم وانفقوا على انه عند طريان الانفصال ... جسم وانفقوا على انه
عند طريان الانفصال عليه لا يعدم بالكلية بل يعدم منه شيء ويبقى شيء فلا بد لها من
امر واحد بالشخص محفوظ وجوده في حالتي الانفصال والاتصال ... الهيولى
الاولى ثم اختلفوا في ان الامر الذي يعدم عن الجسم عرض او جوهر ... الاكثر
على ان المشهور انه عرض ... المقدار ... الاجسام
وما ... امر واحد ... الاتصال لا متعدد او لا متصل متصل
ولا متعدد بل مع ... الواحد ... متصلا واحدا ومع ... منفصلا
... متعدد ... متصل واحد ثم ... الاتصال الجوهري
... واحد ... المادة الاولى عنده مع المتصل
الجوهري الواحد متصل واحد ومع المتعدد من المتصلات ... متعدد
بالعرض ... متصل واحد ... الاتصال العرضي الواحد و
منفصلا ... الاتصال على ... الاتصال الجوهري

يحصل ان يقال ان الجسم هو نفس تلك المادة التي هي معروضة للاتصال كما هو مذهب
الاشراقيين كتابيه وان يقال ان الجسم هو ذلك الجوهر مع صورة الاتصال الوضعي مع
تجويز تركب الجسم من الجوهر الفرد الوضعي كما هو مختار صاحب الاشراق والمتكلمين ثم
في هذه الرسالة اولا اثبات مذهب ارسطو وابطال مذهب الاشراقيين الذي
ذكره في الكتب المشهورة ودفع الشبهات التي وردت عليها وثانيا تحقيق ما هو
الحق في هذه المذاهب وثالثا اثبات الاحكام التي تتعلق بالهيولى والصورة من التلازم
وغيره ورتبت المقصد في تلك المطالب واما ابطال المذاهب التي ذكرته اولا فلم
اتعرض له في هذه الرسالة لشهرة براهينها في … المقاصد

فيما يتعلق باثبات الهيولى والصورة الجسمية واثبات تركب الجسم منهما فقد جرت العادة
في تعريف الجسم الطبيعي بانه الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلاثة الطول
والعرض والعمق … يمكن ان يفرض فيه خط … هو الطول ثم خط
ثان كذلك مقاطع للاول … وهو العرض ثم خط ثالث مقاطع لهما كذلك
وهو العمق … الجهات الثلاث على الاطلاق فالجوهر … او
لازم … ان يفرض فيه الخطوط الثلاثة … على الاطلاق اما فصل له او
لازم الفصل … الصورة الجسمية … والجوهر ان الجسم الطبيعي
مركب من الجنس والفصل …
… في الجهات الثلاث على الاطلاق فصل له او لازم لفصله …
الجنس والفصل … الجهات الثلاث
على الاطلاق …
…
…
الجوهر … على
الاطلاق ثم انه لا … او

لازمه النوع الذي … مفهوم … على الاطلاق على نحو الاتصال الذي يمكن
ان يفرض فيه خطوط ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم … الاتصال في الجسم الممتد
في الجهات الثلاث … الحد
بمعنى … كل جزء …
الجنس الخارج من الهيولى والصورة ان الجسم جنس هو الجوهر وفصله … مفهوم
… في الجهات الثلاث على الاطلاق … المعنى المذكور …
… الجنس والفصل … مركب من الجنس والفصل …
الخارج فصله مع … الخارج من
… الجنس والفصل … الجسم الذي هو مركب من الجنس والفصل يمكن ان … الخارج
… الجسم … الاتصال
… مفهوم … في الجهات الثلاث على الاطلاق … المعنى المذكور
لانه لا يصدق … الانفصال …
معنى الجوهر … الوحدة … المنفصل … الاول
فهذا … اثبات تركب الجسم من الهيولى والصورة
… في كون … الجسم … البرهان … تركب
الجسم في الخارج … الجهات الثلاث …
… ان يكون تمام … الجسم او فصله … الدليل المذكور …
الخارج … الثاني … الاتصال …
… المذكور … الوجود
لان الابعاد … في الكرة … موجودة …
المكعب … الابعاد …
… مع الفرض … ان … الابعاد …
… الفرض … امكان الفرض … الفرض

اما قول من قال ان قيد العرض غير مفيد مع وجود قيد الامكان اذ لا يخلو الا ان يحمل فيه
الجواهر المجردة لان عرض الابعاد الثلثة فيها ممكن عقلا فلا مراد ان يكون المراد الا بحسب
نفس الامر [illegible] المذكور العرض مع قيد الامكان كان الفساد من
العبارة امكان يحمل الابعاد في الخارج ويخرج عن التعريف الجسم الفلكي فلذا ذكر قيد العرض
مع قيد الامكان فمدفوع بمنع [illegible] للفلكيات [illegible] يكون ذكر العرض حاله جل
المجردات في التعريف فهو باطل لان المراد بالعرض المذكور ليس معنى التقدير العشر
[illegible] بل المراد منه هو التوهم والاعتبار وتعمل الوهم تعيين الابعاد و
الخطوط وفرض الابعاد بهذا المعنى لا يتصور في المجردات قال السيد المحقق ان
المراد بالعرض المذكور [illegible] مع عدم تأثيره ليس معنى بل المراد تعمل العقل بمعونة
الوهم تعيين التقدير والخط كما [illegible] في تعريف الخط انه عرض [illegible]
قول صاحب الصحائف ان الشرط يجب ان يكون في الجسم ابعاد بالفعل على الوجوه الثلاثة
حتى [illegible] بالفعل [illegible] الكيف [illegible] الى فرض الابعاد
[illegible] موجودة في الجسم [illegible] الجوهر الذي يمكن ان نفرض فيه بعد [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] الطول ويمكن ان نفرض بعدا اخر مقاطعا
لذلك البعد على قوائم فيكون ذلك الثاني هو العرض ويمكن ان نفرض فيه بعدا ثالثا
مقاطعا لهما [illegible] في موضع واحد ولا يمكن ان نفرض بعد [illegible]
بهذه الصفة [illegible] وكون الجسم بهذه الصفة هو الذي [illegible] الجسم
[illegible] كما ان الجسم [illegible] في جميع الابعاد وليس [illegible]
[illegible] ان نفرض فيه [illegible]
[illegible] الابعاد [illegible]
[illegible]
[illegible] ان المراد [illegible] العرض المذكور في تعريف الجسم [illegible] الابعاد والخطوط
وتعمل العقل بمعونة التخيل تعيين الابعاد [illegible] ان يكون العرض اولا [illegible] فالعرض

المحسوس

للجسم

نا

[illegible] عمقا لا ممرا [illegible] العقل وعدم تأثيره ومنها ان هذه الصورة [illegible]
الجسم بحيث يمكن الابعاد الثلثة [illegible] الجسم [illegible] الذي [illegible] الاحكام
[illegible] المذكور من ان الصورة الجسمية كون الجوهر بحيث يمكن ان نفرض فيه ابعاد
المذكورة والعرض ان الجسم [illegible] الابعاد الثلثة على الاطلاق [illegible]
[illegible] الاتصال ليس الا [illegible]
[illegible] المذكور [illegible] الجسم [illegible] الاتصال
موجود في الخارج وهذه المقدمة [illegible] الى المراتب الاتية [illegible]
بالتعريف المذكور انه [illegible] السيد المحقق [illegible] قال ان
[illegible] التعريف [illegible] المكان [illegible] الابعاد
نظرا الى ذات الجوهر [illegible] بواسطة [illegible] فالحد [illegible]
على الصورة الجسمية [illegible] الجسم [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] اعني الصورة الجسمية [illegible] ان الجوهر [illegible] الانظار [illegible]
في احوال هذا الجوهر [illegible] المعلوم وجوده [illegible]
[illegible] تعريف الجسم الذي [illegible] واجزائه الخارجية [illegible]
[illegible] الهيولى والصورة [illegible]
[illegible] العرض [illegible] الجوهر [illegible]
اعني الصورة الجسمية [illegible] المقصود [illegible] الى [illegible]
الجسم [illegible] تعريف الجسم [illegible]
الجسم المحسوس الذي [illegible] الصورة الجسمية
[illegible] التعريف [illegible]
[illegible] التعريف [illegible] للاثبات واما
ما قال السيد المحقق [illegible] الاول [illegible] المذكور على
الصورة الجسمية متحدة مع الهيولى [illegible] الجسمية [illegible] الواحدة

بعرضه

المصور

هو ان منشأ البطلان فرض الابعاد وليس الا نفس الابعاد ثم اشار من عزا
سوالكون مراداً خارجاً لم يندفع السؤال المذكور بهذا الجواب بل هو ان
حول الجسم الذي هو مركب في الخارج منها متحد مع الذات بالعرض والاولا ذاتياً
ان يحمل الموصوف المذكور على غير المعنى الذي اعتبره السيد المحقق بل هو ان منشأ
امكان فرض الابعاد وليس امراً خارجاً من الذات فيمكن الموصوف عن منشأ
على ان الهيولى واحتمال صيرورته اعم بعد اثبات الهيولى حمل انها متغايرة للصورة
الجسمية على ما هو المشهور لا يمكن المتقدم للمركب كلف هذا انما يصح ان يحمل ويذكر
فيما لصدق لا يكون معناه انه لا يصدق الموصوف الا على الصورة الجسمية واما اذا
جعل قوله وحدها قيداً للصورة الجسمية يكون معناه انه يصدق الموصوف المذكور على
الصورة الجسمية بدون الهيولى فلا يلزم ان يحمل ولا نظراً الى ذات المركب على المعنى الاخر
اولاً بل الاول ان يحمل على المعنى المذكور ثانياً في تمام الجواب الذي ذكره السيد
المحقق حاصله لا يثبت في الآن بان في انه لا يمكن فرض الخطوط بالذات الا الصورة
الجسمية الا ان في فرض الخطوط بها لسيدهم فرض الخطوط في المركب من المجموع كما يمكن
لو قدس سره فان حاصل جواب السيد المحقق مبني على مذهب الهيولى وطعن بدليل
علمه ولا يعلم انه تخمينه وهو ان الصورة الجسمية متحدة مع الهيولى مع كونهما عاما
مدار الجسم المركب الهيولى والصورة في الخارج بدليل ان السيد المحقق طعن
الشفاهية ان الكل جسم طبيعة وصورة وعرضاً ثم قال والصورة هي مبدئه
التي بها هو ما هو فثبت الصورة الجسمية خارجة عن الجسم الذي هو الهيولى بالتكيف
يمكن ان في ابعاد مبدئه لكل الجسم وقول الشيخ المذكور لا يدل على ذلك فانه
قال صورة الجسم في مبدئه لم يقل الصورة الجسمية هي مبدئه الجسم وصورة الجسم قد
يطلق على تمام الجسم وقد يطلق على الصورة التي كل الهيولى ويحصل كلها بما يحصل
ومراد الشيخ من صورة الجسم في العبارة المذكورة هو المعنى الاول وبهذا جواب
او غير الاول وعلى الموصوف المذكور بعدم ما نعيته وهو ان يقال الى الامر ان السيد

الخارج كما حققناه ولكن بحمله ان يرض بها وحدها خطوطاً ظهران الكلي حال فرض
مثال المجموع من ثلاثة من وجوه احدها ان يكون الصورة متحدة مع الهيولى في الآثار
الجنس لا يلزم منه السؤال لانه ليس يصدق الموصوف على معناه المساوي الذي
اعتبره السيد المحقق ايراد السؤال الا على الصورة الجسمية وحدها واما صدقه
عليهما فلانه يصدق عليها وحدها انها جوهر يمكن فرض الابعاد فيها ويمكن فرض الابعاد
فيها فيسمونها فرض الابعاد في المجموع ادنى الهيولى لا يمنع الصدق المذكور فظهر بذلك
عدم صحة ولو قدس سره فكيف يجوز ان يقال ان الموصوف لا يصدق على الصورة
الجسمية ولان المجموع المركب الهيولى والصورة الجسمية المتحدة في الاشارة الحسية لا يمكن
توهم الخطوط فيه الا بواسطة الجزء الاخر الذي هو الجسمية فلا يكون الكل فرض الابعاد فيه
نظراً الى ذاته لمجموع من حيث هو ذاته وثانيها ان الحكم بانها ذات الصورة
في الخارج على الوجه الذي حققه لا يدفع هذا السؤال الا قدس سره بل المركب الخارجي
الاتحادي يكون الجسم الخارجي جوهراً مركباً في الخارج الجوهرين المتحدين في الذات
احدهما وهو الذي يمكن ان يقيم فرض الابعاد فيه وهو الصورة والثاني الذي لا يقبله
الصورة وهو الهيولى فلا يصدق على ذلك المركب انه يمكن فرض الابعاد فيه نظراً الى
المركب من حيث هو ذات المركب بل انما يمكن فرض الابعاد فيه نظراً الى ذات
الهيولى متحدة مع الصورة بالعرض فحمل عبارة الموصوف المذكور على المعنى المساوي
الذي هو السؤال المذكور لا يندفع بهذا الجواب وحاصله هذا النظر انه اذا اخذ ان
الهيولى والصورة متحدتان في الذات على ما اختاره المجيب لزم ان يكون ذلك
الذات المركب من حيث هي الهيولى التي تبقى مع زوال الصورة وطريان الصورة الاخرى
هي الجنس شرطاً ومن حيث اخرى هي الصورة التي تنعدم مع بقاء الهيولى هي
الفصل شرطاً وان يكون كل منهما موجوداً في الخارج بوجود مغاير لوجود الاخر
ووجود الكل فظهر ان امكان فرض الابعاد ليس الا الصورة الجسمية
اصل ذلك الهيولى فحمل الموصوف على ما ذكره السيد المحقق المعنى المساوي

ان الجسم موجود [illegible] الابعاد الثلاثة ولعل صاحب الشفاء اشار الى هذا
بقوله وهو انه الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه [illegible] وبعلم ان السؤال الذي اورده المحشي [illegible]
مستنبط من كلام السيد المحقق في حواشيه على شرح التجريد حيث قال لا يمكن تعريف
الانسان بالحيوان الناطق لان الناطق هو النفس والحيوان هو البدن فلا يصح حمل كل
منهما على المجموع [illegible] الانسان بالجوهر الناطق لزم ان لا يصدق الا على جزء [illegible]
[illegible] انما يصح [illegible] هو النفس [illegible] السؤال [illegible] قدره
الذي علقه على شرح التجريد بان المراد بالناطق [illegible]
[illegible] الآثار الخاصة اعني النفس الناطقة [illegible] المراد بالحيوان جسم الدره
الانسان [illegible] ويحمل عليه [illegible] الابعاد [illegible] النمو والحس [illegible]
صادق على مجموع البدن والنفس ومن تتبع كلام الشيخ في الشفاء [illegible] الكلام
فانه ذكر في مواضع كثيرة ما يلوح [illegible] فقال في منطق الشفاء [illegible]
[illegible] ان الناطق [illegible] المراد بالناطق [illegible]
النفس [illegible] الآثار الخاصة [illegible] الناطق [illegible]
هذا لانه يصدق على البدن وحده [illegible] صاحب النفس الانسانية [illegible]
[illegible] ان السؤال المذكور [illegible]
[illegible]
[illegible] الواحد [illegible]
[illegible] الانسان والاجسام [illegible] الخارج [illegible]
في الموقف المذكور [illegible] الجوهر [illegible] المشهور عند [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الهيولى والصورة [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] المشهور عند [illegible] المراد [illegible]
في الخارج [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] الذي لا يصدق على الصورة الجسمية [illegible]

سس

[illegible] يصدق الموقف المذكور [illegible] القابل للابعاد [illegible] الخارج
على [illegible] مركب من جنس الجسم [illegible] هذا الجواب ان الجوهر [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الوجود [illegible] كما هو المعارف عند [illegible]
لا في موضوع كما هو المعارف عند [illegible]
السفاحت [illegible] الجسم [illegible] الابعاد [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الى ان [illegible] ولا خفاء
ان معنى الجوهر عندهم هو الماهية التي اذا وجدت في الخارج لا تكون في محل [illegible]
الموضع عندهم كما هو [illegible] عند [illegible]
[illegible] ان المراد [illegible] الابعاد [illegible] قابل للابعاد [illegible] الجوهر
[illegible] محل [illegible] على التقدير [illegible] لا يصدق الا على المركب من الهيولى والصورة [illegible]
الجسم [illegible] لا يصدق [illegible] على الصورة الجسمية [illegible]
[illegible] الموقف [illegible] لا يصدق [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الخارج [illegible] لا يصدق [illegible] الصورة الجسمية [illegible]
في الخارج [illegible] موضع النزاع [illegible] الجسم [illegible] من الهيولى والصورة [illegible]
الخارج او لا [illegible] النزاع [illegible] الجوهر المذكور [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] لا يمكن اثبات ان الهيولى التي هي حاملة للصور الجسمية [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الخارج [illegible] المذكور في الموقف
المذكور [illegible] ان الصورة الجسمية [illegible] الهيولى [illegible]
[illegible] الحكيم [illegible] الخطوط [illegible] الهيولى
[illegible] الابعاد والخطوط [illegible]
في الموقف الا المجموع [illegible] الموقف [illegible] المتبادر منه وهو ان المراد القابل للابعاد

اي لا يصدق المعرف الا على [illegible]
ولا يرجع [illegible] الجوهر وان كان
[illegible] والمؤلف [illegible] منه

ما هو قابل لها الا باعتبار امر خارج وثانيهما ان الصور الجسمية لكونها جنبة الاتحاد
ليست لم يكن جوهرا ولا عرضا لانها ليست موجودة بالذات بل انما تكون
موجودة بالعرض على شبه وجود مفهوم العرض وما يعم الى الجوهر والعرض انما
هو الموجود بالذات كما صرح به صاحب الشفاء وغيره وعلى هذا لا يصدق الجوهر
المذكور الا على مجموع المركب من الهيولى والصورة وانما افترت من الجواب
لانهما لما كان لما هو مشهور من ان الصورة جوهر قابل للابعاد بالذات الا انها
لغيره المكلى الجوهر الا ان الجسمية التي احدهما هو الصورة الجسمية ولعل جعل الصورة الجسمية
جوهرا انما هو على سبيل المسامحة والتشبيه بالجوهر فمن قال انها عرض وهذا
غاية ما يمكن في دفع الايراد المذكور من الاجوبة واختيار احدها موكول الى ناظر هذه
الرسالة واما الجواب المرضي عندي فليس الا الجواب الثاني من الاجوبة الاربعة
الاخيرة ولنرجع الى تنقيح الدليل المذكور لاثبات الهيولى بحيث ينقضه الجسم المعروض للجسمية
ثم ان اوضح المحمولات على احد منها انه جوهر وذات له استقلال
الوجود والماهية في الجسم المعروض ونحوها انه ظاهر على البصر عن التعدد ابطال الجزء
الذي لا يتجزى ثبت انه ممتد متصل اي قابل للابعاد وبحيث يكون من المحمولات
الذاتية المشهورة فان العلم باتصاف الجسم بها يعتقد تحقق الجسم وما يعتقد
على الجسمية بالذات على تقدم الذاتي ورفعها عنه يوجب رفع الجسمية فالمحكم
ان الشيء ما لم يكن جوهرا او ممتدا اي قابلا للابعاد ولم يكن جسما وان ما لم يكن ممتدا اي قابلا
للابعاد لم يكن جسما فهذه الصفات الخمسة يجزم بكلها من المحمولات والله اعلم
الجسم ولسان الجسم ثم انا نحن نرى ان الممتدية اي القابلية للابعاد مع بقاء الجوهرية
ووجود الجوهرية مدول القابلية للابعاد مع ان ملحوظا بها انما الاول الثاني ان الجسم العرض

يعني دليل الهيولى

يعني ولا يمكن ان يستغنى عن الجسم ولا عن الاتصاف الجسم بها

اي الذي لم يكن ممتدا اي ايجابا ان رفع الامتداد في نفسه سبب رفع الجسمية ٥

اذا لطر

اذا لطر على الانفصال عنه قابلية الابعاد التي لا توجد في المتصل كما
مرت الاشارة اليه فلم يزل عنه الجوهرية والا لزم من تجدد الانفصال انعدام
بالكلية وهو باطل بالبداهة وباتفاق العقلاء وسنذكر التنبيه على بعد ان شاء الله تعالى
والحاصل ان المجموع الجسمي المركب الذي حصل من انعدام الجسم المعروض لهما
الجوهرية ليس لذلك المجموع المتصل والقابل للابعاد ومن شأنه ان يصير
منفصلا وقابلا للابعاد كما كان اولا فثبت في الجسم جوهر قد يكون متصلا و
قابلا للابعاد وقد يكون غيره بل الحاصل على سائر التفصيل الاجزاء وذلك الجوهر
والذات هو الهيولى وقابلية الابعاد دليل مفهوم ولنا قابل الابعاد المحمول
على ذلك الجوهر هو الصورة فثبت ان الجسم ذات متقوم على الخارج
احدهما مع الاخر وبذلك ثبت انه يكون مركبا في الخارج من الهيولى
والصورة كما يكون مركبا من الجنس والفصل كما سيأتي صاحب الحجة بهذا
البرهان بعد تقريراته المشهورة ان شاء الله ومن الرسائل التي تقرر عندي ان
تحقق جميع الممكنات مستند الى ما ليس لها وجود له ابدا بل وجود الممكن ليس الا
ارتباطا بغيره وجميع الممكنات مستند الى اصل واحد وهي امور مرتبطة به نوعا
من الربط معنى لا ان يطلق عليها مفهوم الوجود الذي هو ثابت لذلك الاصل
بالذات وذلك الاصل هو الموجود الحقيقي الذي يسمونه الصوفية اذا اعتبر نظر
للمادة الكل وانما عند الحكماء فيسمى مطلقا فاعل الكل لان نسبة الممكنات اليه
بالايجاد والانجاد وسنا تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى ثم ان الوجود الجسمي اوجد عشرة
عقول او تسعين ليس شيئا منها ممتدا او قابلا للممتدية بحيث يصير ذا اجزاء
مقدارية وهذه الممتدات انما توجد من الموجود الجسمي بواسطة تلك العقول
فلا بد ان يرتبط الممتدات بالعقول التي هي مرتبطة بالموجود الحقيقي لغير جودة

نظر

بتلك هي

فلا بد من وسائط اقرب من العقل والمدد بحيث يرتبط المدد بتلك الوسائط التي
هي مرتبطة بالعقل الذي هو مرتبط بالواجب ويجب ان يكون تلك الوسائط بحيث لا
يكون ممتدة ولا متصلة ولا منفصلة عبارة عنها بعبارة ممتدة او منفصلا واحدا
وحاملا للابعاد ومادة منفصلا بل متحدا بالمتصل وهذا الامر متوسط بين العقل والمدد
المناسب للعقل من حيث انه لا امتداد له في ذاته وللممتد من حيث انه صالح
لقبول الابعاد والاتصال والانفصال هو الذي يسمى عند الحكماء بالهيولى الاولى
وعند الصوفية بهيولى الاجسام فخلاصة الدليل الذي هو حق التسمية ان الحاصل
الخاص ان الممكنات انما توجد بارتباطها بالوجود لا بالحس لا بان حدث فارتبطت
ولا بان ارتبطت فوجدت بل انما وجدت مرتبطة فوجود من الربط الذي وجب
لان تتصف بلازم الوجود الحق لا يتزع بدون اعتباره ولا يمكن ان يحصل هذا
النوع من الربط من الصورة الجسمية الواحدة المتصلة المرة عن شائبة التركيب ولا
بينها وبين العقل الذي لا تصور له في وجوده ان يجمع امرين بينهما مناسبة لكل منهما
من حيثية وهو الهيولى وما اشبه هذا الارتباط بارتباط الخط بالنقطة المجرد [illegible] له
يتوهم كونها سيالة فانه كما لا يمكن ارتباط الخط المرتسم بحركة النقطة [illegible] النقطة
بدون تكررها المستلزم لظهور النقط المتكررة المتعددة في الوضع كذلك لا يمكن
ارتباط الممتدات بالوجود بل بالعقل بدون ظهور العقل وتجليه بهذه الحيثية
يكون لكل جزء من اجزاء الممتدة المفروضة ارتباط بذلك العقل الذي هو آلة
لايجاد المبدأ فكان ارتباطه بسيالا لانه سار بجميع اجزاء الممتد والي هو العقل
اشارة الحكماء بقولهم ان الخط يحصل بحركة النقطة في جهة من الجهات والسطح يحصل بحركة
الخط في جهة مقاطعة لتلك الجهة والجسم يحصل بحركة السطح في الجهة المقاطعة لتينك

الذي م

الجهتين

الجهتين فاشار بالنقطة الى العقل الذي هو آلة لايجاد الحق عندهم فخلاصة
هذا السخن ان النقطة بحيث الجسم سيالة وحركتها في جميع الجهات فالنقطة سارية
الى العقل والمدد في جميع الجهات الحاصل بحركتها بشرط وحدته الاتصالية هو الصورة
الجسمية المتكثرة من تلك النقطة المعينة سواء كان على نوع الاتصال او الانفصال هو
هيولى الجسم ولما كان النقطة السيالة متعينة بالتشخص كان الممتد في جميع الجهات
الحاصل من حركتها حال الاتصال امرا واحدا بالتشخص لسقوط اعتبار الانفصال [illegible]
لم يكن منفصلا لكن سر النقطة المعينة بالتشخص وتحقق تكررها على نوع الاتصال امر
الى كل من الشخص وعلى نوع الانفصال في مجموعهما فالمتكثر من تلك النقطة
المعينة سواء كان على نوع الاتصال او الانفصال امر واحد بالتشخص محقق
في حالتي الاتصال والانفصال وفي حالة الاتصال يكون متصلا واحدا [illegible] و
الثلاثة وفي حالة الانفصال يصير متحدا بالمتصل لو فرض هو الهيولى وكما ان
النقط المتعددة المتكثرة الحاصلة من النقطة الجوالة امارة ان كان لها
امارة وخاصية التعدد من نوع التعدد فيها كذلك لارتباطات العقل الكثيرة بل
لظهوراته في عالم الكون والفساد خاصية الجوهرية والاستعداد الذي هو للعقل و
استعداد قبول الانفصال من جهة استحالة على سريان ظهور العقل فيه ولم يعتبر
العقل العاشر مثلا متعددا في وضع الظهور في عالم الكون لم يحصل الممتدات التي هي
العناصر ولا الهيولى التي هي محل العناصر وكذا الحال في جميع العقول الباقية و
الافلاك وهيولياتها ولا اشارة الى هذا المعنى اساطين الحكمة العدد عقل
متحرك مع انهم ارادوا بالعدد الكثير التي توجد بعد مرتبة العقول التي هي في زمن
الاشياء مع كلامهم هذا اشارة الى كون الهيولى والصورة فان العقل شبيه بالنقطة
السيالة التي تتحرك الى الجهات يحصل الجسم فانه كما ان النقطة بها سارية في

وفي الجملة للهيولى جوهرية من جهة العقل
واستعداد لقبول الانفصال م

الجسم وجميع اجزائها الفرضية كذلك العقل العاشر جوهر بذاته سار في مجموع ما تحت
فلك القمر من حيث المجموع وفي جميع اجزائه الفعلية والفرضية فان مجموعه مرتبط به وكل
جميع اجزائه الفعلية والوضعية ولسبب الارتباط يحصل الارتباط بالوجود الجمعي الذي
هو مرجح الوجود في تلك الاجسام وكما انه يحصل من حركة النقطة امر متصل هو الحركة بمعنى
القطع كذلك يحصل من ظهور جوهر العقل في جميع الجهات والاوضاع امر متصل هو الجسم
الطبيعي وكما انه يحصل من حركة النقطة امر مستمر محفوظا بشخصه هو الحركة مع تغير
حالاته وهو الحركة بمعنى التوسط كما هو المشهور كذلك يحدث بسبب ارتباط
مجموع الاجسام التي تحت فلك القمر مثلا بالعقل العاشر امر متشخص محفوظا وحدته
بالارتباط بالعقل الذي هو امر واحد متشخص وهو الجوهر المرتبط بذلك العقل الفائض
عنه في تحت ذلك الفلك وهو القابل والمستعد لان يصير متصلا واحدا او
منفصلات او ما فوقها ما كان عدد اجزائه متناهيا فالوحدة الاتصالية والكثرة
الانفصالية طاريتان لذلك الامر الواحد الذي لا يخرج عن وحدته ووجوده بطريانهما
وهذا الجوهر هو الهيولى الاولى للاجسام عند المشائين لذكر الاشارة بما ذكره العلوم
مع زيادات يحتاج اليها في تحقيق ذلك المطلب ثم نعقد تقرير البرهان المذكور تحقيق
فيه قال السيد المحقق في حواشي شرح حكمة العين في وضع مقام تحقيق معاد بر الاجسام وصحيح
المقام ان يقال لا شك ان الجسم جوهر ممتد في الجهات يعني يعد بر ابعاد الجرم فان
ذلك الجوهر الممتد متصلا في حد ذاته ليس فيه مفاصل بالفعل اصلا بل هو في نفسه ممتد
ليس هو متصل اخر هو عرض حقيقة فيها او هو ذلك فذهب الحكماء الى انه كل عرض
متصل في ذاته ممتد او سار في الجوهر الممتد لتصل حيث اذا وضع فيه احدهما
يوضع بازائه فرض الاول هو الجسم الطبيعي بالحقيقة لا اتصال ذلك الجوهر مسمى به متصلا في ذاته
انه في حد نفسه يحتمل لزم ذلك المتصل الوضعي ومساوخا رجا ونسبته الى الجوهر الممتد

الا حال لا يستلزم عدد ان يوجد
المنفصلان منهما الجوهري والعرضي
والثاني جوهر متصل في نفسه وعرض
متصل بالعرض والثالث بالعكس

الذي

الذي هو الصورة الجسمية كذلك بسبب الا الهيولى ولذا اسم صورة الصورة الا ان الا كلام
من الصورة والهيولى بحث الكلام فقط واستدلوا على ذلك بان الجسم التعليمي كالسطح
او الشكل ما يمكن ان يحل مجسمها باقية بشخصها وهناك امر زايل هو المقدار
انتهى كلامه اتصال مقادير الاجسام تابع ولازم لاتصال
جواهرها التي هي الصورة الجسمية لا انه يكون هنا اتصالان ومتصلان بل
انما يكون متصل واحد جوهري بحسب امتداد ذاته وبواسطة تعينها العرضي
وحينئذ يكون الممتد المتصل الجوهري بحيث يمكن ان يصح منه مقادير
متناهية او كانت غير متناهية في الكبر والصغر وهذه الجهة انما تكون من جهة
الاتصال العرضي وهو الصورة الجسمية فيكون هناك متصل وممتد واحد على
الاطلاق هو الصورة الجسمية ويعرض له الجهة بسبب تعين الامتدادات
وهذه الجهة مقدار الصورة التي يتصل بها ولا اتصاله بعينه هي تلك
الجهة العرضية فهناك اتصال واحد يعتبر في الصورة الجسمية وفي مقدارها بالعرض
فحيث اما ان يراد بالجسم التعليمي هذه الجهة فيلزم ان لا يكون له اتصال لذاته
بل انما يكون له اتصال الجسمية بالعرض واما ان يراد بالجسم التعليمي الصورة الجسمية
بتعين امتداداتها مع الحيثية المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه
بل بسبب استحالة على الصورة الجسمية الا انه امر اعتباري ولهذا اختاره بعضهم حيث
قال انه يحصره الحكمة بالحقيقة صورة ان الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلاثة فيه ورد
عن المقدار وعن الحكمة التعليمية والجسم الذي يستعمل في التعاليم هو المعروف
بالجسم التعليمي هو الصورة الجسمية بوجوده مع مقدار منفرد عن الصفات التي في المادة ولما

مطلقا

وكلامه ظاهر لك نظرا ما قيل ان الجسم التعليمي متصل باتصال اخر غير اتصال الصورة
الجسمية لكون ذاك متصلا بالذات مع بطلان ما قيل ان للصورة الجسمية اتصالا بطلان
بالعرض متحدا باتصال الجسم التعليمي وبالجملة ما ذكرنا من ان الاتصال بالذات انما
يكون للصورة الجسمية مما حكم به كل منصف له بال صادق وهو موافق لتصريحات
الحكماء كالشيخ وبهمنيار وغيرهما واما بهمنيار فكلامه المذكور صريح في ان الاتصال
بالذات انما يكون للصورة الجسمية واما الشيخ فقد ذكر في مواضع من الشفاء ما هو
صريح في ذلك منها قوله في مباحث الاعراض في الفن الثالث من الشفاء واما الكميات
المتصلة فمقادير المتصلات اما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو
الجسم بمعنى الصورة ثم قال بعده وهذا المقدار هو كون المتصل بحيث يمسح بكذا
كذا مرة او لا ينتهي المسح ان توهم غير متناه او متناهيا وهذا مخالف لكون المتصل
بحيث يقبل فرض الابعاد المذكورة اي الابعاد المطلقة المتقاطعة على قوائم فان
ذلك لا يختلف في جسم وجسم اما انه يمسح بكذا كذا مرة او انه لا يفنى مسحه بكذا
البتة فقد يختلف في جسم وجسم فهذا المعنى هو كمية الجسم وذلك صورته وهذه
الكمية لا تفارق تلك الصورة في الوهم السابق لكن هي والصورة تفارقان المادة
في الوهم ومنها ما ذكره في اثبات الهيولى من قوله او لكل حدث تجمعه
تشكلها بشكل افرض لها ابعاد بالفعل بين تلك النهايات معدودة مقدرة
محدودة ثم اذا اعتبرت تلك الشكل لم تبق نهاياتها بالفعل واحد منها بالشخص
بتلك الحد وبتلك التقدير بل حدثت ابعاد اخر مخالفة لتلك بالعدد فهذه
الابعاد هي التي من باب الكم ثم قال بعده فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال القابل

لما قلنا

لما قلنا من فرض الابعاد الثلثة اي على الاطلاق وهذا المعنى غير المقدار
وغير الجسمية التعليمية فان شيئا من حيث له هذه الصورة لا يخالف جسما اخر
بانه اكبر او اصغر ولا يناسبه بانه مساو او معدود او عاد له او مشارك او مباين له
وانما ذلك له من حيث هو مقدر ومن حيث جزء منه يعده وهذا الاعتبار
له غير اعتبار الجسمية التي ذكرناها ولهذا ما يكون الجسم الواحد يتخلخل ويتكاثف
بالتسخين والتبريد فيختلف مقدار جسميته وجسميته التي ذكرناها لا تختلف ولا تتغير
فالجسم الطبيعي جوهر بهذه الصفة واما قولنا الجسم التعليمي فاما ان يعنى به صورة
من حيث يحد ويقدر ماخوذة في النفس ليس في الوجود او يعنى به
مقدار ما ذو اتصال بهذه الصفة من حيث له اتصال محدود مقدر كان في
النفس او في المادة فالجسم التعليمي كانه عارض في ذاته لهذا الجسم الذي بيناه
انتهى كلامه استدل الشيخ بالدليل المذكور اولا في كلامه اي بدليل
الاشكال على تبدل الابعاد ولا على تبدل مقدار الجسم ثم استدل على
تبدل مقدار الجسم بالتخلخل والتكاثف وذلك لان في صورتي التخلخل و
التكاثف ينتقل الجسم من مقدار الى اخر ولهذا لم نكتف بغيره واما في صورة
تبدل الاشكال فانما يتغير الابعاد بان ينقص من طوله ويزيد على عرضه او عمقه
ولا يتغير اصل مقدار الجسم ولهذا لم يتغير بل انما يتغير حدود المقدار
وامتداداته بان ينقص البعض ويزيد البعض لا نفس المقدار وهو كون الجسم امتداداته
بحيث يمسح بكذا كذا مرة وهذا المعنى لا يتغير في الجسم بتغير اشكاله فظهر
ضعف قول السيد المحقق حيث قال الجسمية بمادته وتشخصها وهناك امر اخر

هو المقدار فانه كما تعينت جسميتها بتشخصها فكذلك تعينت جسميتها التي هي المقدار
وذكر في حاشية اخرى على الشرح المذكور بانه لا خفاء في ان المقدار الذي
طوله ذراع مثلا وعرضه نصف ذراع وعمقه شبر يخالف بالشخص لما يكون طوله
شبرا مثلا وعرضه ذراعا وعمقه نصف ذراع فهذا لم يتبدل المقادير بطريان
تبدل الاشكال لم يحفظ فان مقدار الجسم الواحد بالشخص المتغير اشكاله قطعا بدون
التخلخل والتكاثف انما هو واحد بالشخص قد يتغير مقادير طوله وعرضه وعمقه
كما ان هذا التغير لا يوجب تغير الصورة الجسمية بالشخص مع اجزائها فيما يقال
لا خفاء في ان الصور الجسمية التي طولها ذراع مثلا وعرضها نصف ذراع وعمقها
شبر يخالف بالشخص لما يكون طولها شبرا مثلا وعرضها ذراعا وعمقها نصف
ذراع فكذلك لا يوجب تغير مقدار ذلك الجسم الشخص الذي هو الحصة المذكورة
فان منع احد المخالفة بالشخص في صورة اجراء الدليل في تغير الصورة الجسمية يوجه هذا
المنع بعينه على تقدير اجراء الدليل في تغير المقدار ايضا الا ان الحق ان التغير فا
دام الكتب لم يتغير الجسم لم يتغير مقداره واتضح لدليل المذكور اي تبدل
الاشكال لا يدل على ان الجوهر الممتد في الجهات الثلث مقدار وانه عرض متصل في
ذاته ممتد اشار اليها كما ذكره السيد المحقق كما لا يخفى وانت بعد التامل في كلام الشيخ المذكور
ظهر ان قوله قده ونسب الحكماء الى ان هناك عرضا متصلا في ذاته وقوله لاجل
في الجسم اتصال ذلك العرض قرينة ظاهرة على ان عبارات الحكماء صريحة في ان
الصورة الجسمية ممتدة اتصالها لا باعتبار عارض لها ممتدة ومتصل اتصالا هو
منشأ لاتصال عارض منها ما لم يوجد فكيف يصح ان يكون العارض الذي

بما هو عرض ممتد وانها في الوجود وانتفائها انما تحققت بذاته لو كان العارض متصلا لا
لذلك الجوهر كما قال السيد رحمه الله لا يكون له ذلك الجوهر وحده وانه ان
اعتبار العارض اتصالا ومرتبطا كما لا يخفى بعد التامل فيما نقل عن الشيخ سابقا فلا يمكن
في غير من ذلك ولعل ما حده كلام السيد المحقق ان ذلك الكلام هو كلام الفاضل المحشي
حيث قال في شرح الاشارات ان المراد بالمتصل بذاته في مبحث اثبات الهيولى هو
الصورة الجسمية التي هي شيء بنفسها لا اتصال لذاتها واتصالها هو كونها بحيث
يفرض فيها الجسم التعليمي في ذلك الامتداد الذي في التسمية حال كونها كرة او مكعبا او مشكلا
بسائر الاشكال لا يلزم من كلام هذا المحقق ان اتصالها هو
كونها الا ان يكون العارض لها هو اتصالها بل انما يلزم منه ان كونها بحيث لو تعين
امتداد انها كانت لو انها الوضعية مشتركة الحدود هو اتصالها ولزم من ذلك
ان تلك الحصة هو منشأ لاتصال الجسم التعليمي واتضح لا يلزم من تسمية الجسم التعليمي
بصورة الصورة الجسمية على سبيل التشبيه انه اتصال لها كما في السبعة لكن
الا ان حصل نوع من التعمل لما في ذلك الاتصال وانقدم هو ذا اوقت
حال قوله قده ويعني كونه متصلا في ذاته انه في حد نفسه بحيث يلزم ذلك
الفصل الرضي فان وجده انما هو مادام العام كلام الفاضل المحشي وهذا غريب
معنى الصحيح الذي لا يلزم منه ما هو مقصود السيد المحقق اثبات المتصل بالذات
او اثبات ان العارض متصل بالذات هو اتصال الصورة الجسمية الجوهرية
بالحصة بل يلزم منه ان يكون اتصال العارض الذي هو الجسم التعليمي لا يمكن
منشأ اتصال الصورة الجسمية الذي هو حصة المقومة المقتضية على ذلك العارض

الحصة

ومن الجهة اي الى السطح في الجسم الا ممتدة احد من الجهات المفروض تعين امتداد آ
فاذا اعتبر ذلك الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق من دون اعتبار تعين امتداد اذا
اي تعين كان تعينا ما او تعينا مخصوصا كان صورة جسمية وجوهرا او اذا اعتبر
من حيث تعين معين كان حجما تعليميا مطلقا او اذا اعتبر من حيث تعين معين
مخصوص كان حجما تعليميا مخصوصا فان فصل الجسم الطبيعي ليس الا مفهوم قابل
من الابعاد الثلثة على الاطلاق من دون اعتبار تعين الابعاد مطلقا وقابلية الابعاد
اما مصورة او الكان متصلا بالذات فيكون له اتصال بالذات ومن دون اعتبار
العارض لكون قابلا للابعاد بدون اعتبار العارض وايضا قال الشيخ في الحكمة
العلائية جسم در حد ذات پيوسته است كه اگر گسسته بودي قابل
ابعاد بودي واما ان كان الجسم قابلا للابعاد المعينة احد من التعينات ان تعين
المخصوص فهو امر عارض للجسم وما يدل على ان في الجسم معنى واحدا له اعتبار
الاطلاق والتعين قول الشيخ حيث قال بعده ذكر ما نقل عنه اولا والجسم السطح اعتباره
يقبل فرض ثلث فيه على صفة الابعاد المذكورة اعني بعين خط سطحان
على زاوية قائمة والجسم انه يتقدر ويمسح ويكون اعظم واصغر وانه يفرض فيه البعض
ابعاد بحسب اختلاف الاشكال فيها بل هذه الاحوال فيه فنقول اما قوله الفرض
العمق فيه ما يمكن له ذلك لانه نهاية الجسم الذي هو قابل للابعاد الثلث من
حيث هو نهاية مثل ذلك لا انه نهاية مطلقا مقتضاه الجسم قابلا للفرض بعين
وليس بهذه الجهة مقدار بل هو بهذه الجهة مضاف والكان مضافا فالا
يكون مقدارا او كيفا واما انه مقدار فهو بالجهة الاخرى التي الا كالف عمر

العمق

السطح من العدد والمساحة ولا شك ان الكل انها بالمعنى الاول بوجه لكن الحجم ايضا
عرض بهذا الوجه ولا له هذا الكلام على المعنى المذكور ان الشيخ اعتبر الاطلاق
والتعين في السطح على نحو اعتباره في الفصل الممتد في الجهات الثلث ولا نزاع
لاحد ان ليس في السطح الا معنى واحد هو ممتد في الجهتين مع اعتبار الاطلاق
في الاشارة اولى بارة ان تعينها اولى في الجسم اذ لا يحلي الا متصل واحد هو
ممتد في الجهات الثلث فقد اعتبر اطلاقه من الامتدادات مارة وتعينها
اولى بكره على منوال السطح والحاصل ان الشيخ اعتبر في الممتد في الجهات الثلث
الاطلاق والتعين وحكم بجوهريته عند اعتبار الاطلاق وعلى في الممتد في الجهتين
حفظ الاطلاق والتعين وحكم بعرضيته عند كل من الاعتبارين اشارة الى انه بخلاف
للممتد في الجهات الثلث الذي هو الصورة الجسمية فانه ليس في الاعتبارين
جميعا جوهرا او لا جوهرا بل باعتبار الاطلاق في الامتداد فقط يكون جوهرا
لا بها او اذا اعتبر ممتدة في الجهات عن الاطلاق
فظهر ان الممتد في الجهات الثلث الكصلع حدداته امر واحد الذات
اذا اعتبر على الاطلاق كان جوهرا واذا اعتبر على التعين كان حجما تعليميا وعرضا
الجسم هناك عرض الجسم التعليمي ان الجسم التعليمي حقيقة المتصل في الجهات
الثلث كما مر فان قلت لزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا على تقدير كونه
عبارة عن الصورة الجسمية معتبرا فيها تعين الامتدادات لانه يكون المجموع
الجوهر والعرض فلا يصدق عليه تعريف العرض قلت المجموع منفي عند
القدماء كما مر وهو مبهم او وجدت في الخارج كان لا في محل وقد نفي
عند نفي الهيولى هو مبهم او وجدت في الخارج كان لا في موضوع

واعترم

بين الاطلاق والتعين في الجسم العرض الاخر
في الذات كالاتصال في السطح اتفاقا على انه لا
تمام البرهان على المقدمة ان الذات في الجسم او
احدهما بالذات والاخر بالعرض في ما نحن فيه
عنهم تمت

عن الاطلاق يكون جوهرا او
او اذا اعتبر متعينا كان حجما تعليميا ه

والمركب من الجوهر بالمعنى الثاني والعرض لا لزوم ان لا يكون مندرجا في تعريف
العرض فان العرض موجود اذا وجد كان في موضوع ولا خفاء في ان
المجموع المركب من الصورة وجسميتها الوصفية مندرج في هذا التعريف
فان ذلك المجموع اذا وجد في الهيولى التي هي موضوع لذلك المجموع فانها بالنسبة
الى الصورة الجسمية وحدها محل لا موضوع لكنها انما يكون موضوعا بالنسبة
الى المجموع المركب منها ومن العرض ثم المركب من الجوهر بالمعنى الاول والعرض لا
مدخل في تعريف العرض البتة والظاهر انه اعتبر في تعريف العرض الموجود بالذات
فيكون المركب المذكور داخلا فيه وسيأتي تتمة الكلام فيما بعد من جميع هذه فلا يكون
الابحاث ان حاصله الابعاد الثلاثة بالمعنى المذكور على الاطلاق معروضة للجسم الطبيعي و
هذه مقدمة من مقدمات اثبات الهيولى ومنها ان الجسم المفرد المتصل الحاصل
للاجسام الواقع [illegible] الا [illegible] في الخارج من حيث هو جسم وخلاصة [illegible]
على هذا المطلب هو ان الصورة الجسمية طبيعة واحدة بالنوع لا تختلف [illegible]
جميع جهات افرادها ويكون افرادها غير مختلفة الذوات من حيث كونها صورة لكون
جسمية كما يعلم عند التامل في افرادها ونسبتها اليها فانه اما ان يكون الصورة الجسمية التي
هي المتصل الذاتي الممتد في الجهات الثلث من حيث هو ممتد فيها جنسا لافرادها
او طبيعة نوعية لا سبيل الى كونها جنسا لانه لا يمكن ان يتصور انها وجدت متحصلة [illegible]
التي لها وهي جسميتها فقط بلا زيادة امر فيها محصلا لها ولا يتصور ذلك في
الجنس كالمقدار فانه لذاته يحتاج الى فصل من فصوله حتى يوجد شيئا محصلا [illegible]
الشيخ في الشفاء ان طبيعة صورة الجسمية في نفسها من حيث هي صورة الجسمية لا تختلف

فانها طبيعة واحدة بسيطة ليس يمكن ان تتنوع بفصول يدخل عليها بما هي جسمية
فان دخلها فصول يكون امورا ينضاف اليها من خارج وبيان ذلك ان
الجسمية اذا خالفت جسمية اخرى فيمكن لا يخلو ان هذه حارة وتلك باردة او هذه
لها طبيعة ارضية وتلك لها طبيعة مائية وليس مثل المقدار الذي ليس هو في نفسه
محصلا ما لم يتنوع بان يصير طولا او سطحا او جسما تعليميا وكالعدد الذي ليس هو شيئا محصلا ما لم
يتنوع اثنين وثلثة واربعة ثم اذا تحصل لا يكون تحصله بان ينضاف اليه طبيعة من
خارج وتكون الطبيعة الجنسية كالمقدار او العددية دونها طبيعة تامة ثم صار [illegible]
[illegible] طبيعة اخرى تتنوع انما لم يكن طبيعة الاثنينية هي العددية التي يحمل عليها
ويختص بها والطولية هي المقدارية التي يحمل عليها ويختص بها واما [illegible]
بل الجسمية او الصيغة [illegible] اخرى لا يكون ذلك الصورة التي نطق فصلا و
الجسمية ما جاء عليها جسمية بل يكون الجسمية احديهما متحصلة في نفسها محصلة ما نعني هيهنا
بالجسمية الذي كالصورة لا الذي كالجنس ثم قال بعد واما الجسمية التي نتكلم فيها فهي
في نفسها طبيعة محصلة ليس يحصل بنوعيتها شيء من المعاني [illegible] انه لو انضم
الى الجسمية معنى لو كانت جسمية لم يمكن ان يكون متحصلة في نفسها [illegible] والاتصال
وكذلك اذا انتزع [illegible] فليس [illegible] الاتصال نفسه [illegible] الا
باضافة [illegible] او [illegible] الاتصال لا يوجد بالفعل وحده [illegible]
لا يوجد [illegible] بالفعل موجودا [illegible] لا تحصل طبيعته [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] تخصصه الذي هو [illegible] ثم لا [illegible] يوجد
بالفعل الا [illegible] كلامه [illegible] كان [illegible] حاكيا لما ذكره الشيخ وكان

ذلك كما ان الحكم بكون الصورة الجسمية طبيعة نوعية مشتركة بين الاجسام بعد
الطبيعة من حيث هي لتثبت ما نحن عن طريان الانفكاك عنها لا لام بتعدد افرادها
ضرورة ان تعدد افرادها يستلزم لطريان الانفكاك عنها لانها في ضمن بعض
الافراد متلبسة ومنفصلة عنها في ضمن البعض الاخر ولا يمنع ذلك الطريان الا لزوم
لها من حيث هي لا لام بتعدد الافراد ولما حرر لو فرض مانع كان مانعا خارجيا
عنها عارضا لها ممكن طريان الانفكاك عنها نظرا الى طبيعتها النوعية المشتركة
وهذه مقدمة اولى تحتاج اليها في اثبات الهيولى ولهما تقرران اخران
احدهما ان الصورة الجسمية لجزء الوضعي في الجسم المعين هو امثلة للصورة الجسمية التي في
ذلك الجسم كلها في الماهية النوعية فيحصل لاحدهما ما جاز على الاخر فلا شك في جواز
ان ينفصل الجزء عن الجزء الاخر كما ينفصل كل الجسم عن الاجسام الاخر فللصورة
الجسمية صلاحية طريان الانفكاك عنها والثاني ان يقال الصورتان الجسميتان اللتان
في الجزءين الوهميين المفروضين في جسم مفرد متصل للصورتين الجسميتين اللتين هما حاصلتان
في الجسمين المفروضين اللذين احدهما منفصل عن الاخر في الخارج في الماهية النوعية
فجاز ان يطرأ على الجزءين المذكورين ما يعرض للجسمين من الانفكاك في الخارج نظرا
للصورة الجسمية وجاز ان يطرأ على الجسمين المذكورين ما يعرض للجزءين المذكورين
من الاتصال في الخارج فثبت بتلك المقدمات الثلاثة انه يمكن طريان كل
من الاتصال والانفصال في الخارج على الاجسام نظرا الى صورها الجسمية التي
متحدة في النوع سواء كانت تلك الاجسام متفقة في النوع او لا فان قلت
ان العارض للجسمين المفروضين المنفصلين كونهما منفصلين في ابتداء الخلقة بحيث لو

واحده بالنوع اخص ثابت في الطبيعة وان كان الا مقيدا والحساني اعني الصورة الجسمية ح

الجسمين

الجسمين المنفصلين ذلك اي لا يابى بحسب طبيعتهما الجسميتان عن ان يكونا في ابتداء
الخلقة متصلين ولا يلزم من ذلك ان يصح عروض الانفكاك للجسمين المتصلين
بعد ان خلقا موجودا واحدا اذ لم يكن المتصلان متصلا واحدا ثم عرض له
الانفكاك فصار اثنين ليصح القول بجواز عروض الانفكاك للمتصل فلم
يثبت لك ما ذكرت فلا يستقيم مذهب المعلم الاول الذي هو المقدمة الثالثة بل الاول
بل من المقدمات الثلاث اذ له ان يقال لم لا يجوز ان يكون طبيعة الصورة
الجسمية آبية عن عروض الانفكاك لها بعد الخلقة ولا يابى عنه وعن الكثرة من ان
يكون في ابتداء الخلقة كثيرة كما ان طبيعة الانسان مثلا يابى عن ان يحصل انسان
واحد الى اثنين ولا يابى عن الكثرة في ابتداء الخلقة لا بد في ذلك من
دليل قلت طبيعة الصورة الجسمية متحققة في جميع اجزاء الجسم المفروضة بخلاف
طبيعة الانسانية فانها لا تتحقق في اجزاء الانسان المفروضة ولهذا لا يصير
انسان واحد الى اثنين بل لحصول الانقسام الوهمي ولا يحصل الانقسام
الخارجي في ابتداء الاشكال [illegible] لكن يصير واشار بين المقدمتين
جميع اجزاء الجسم الوضعية التي يشاركه في الماهية النوعية صلاحية طريان الانفكاك
عنها والثاني ان قول القائل طبيعة الانسان لا يابى عن الكثرة في ابتداء الخلقة ان
اراد به ان طبيعته لا يابى عن كون الانسان الواحد في ابتداء الخلقة انسانين
لم يكن خفاء في بطلانه وان اراد ان طبيعة الانسان لا تابى عن كون ما منه حصل
انسان واحدا انسانين في ابتداء الخلقة لم يلزم منه ما كان المطلوب الا [illegible]
فانه يلزم بمعونته [illegible] ان طبيعة الصورة الجسمية لا يابى عن كون ما وجد منه

الجسم المفرد المتصل حسًّا منفصلين في ابتداء الخلقة بل في الجسم المفرد امر
يصح ان يكون جسما متصلا في ابتداء الخلقة وان يكون جسمين منفصلين فيه وهذا الامر هو الذي
نريد اثباته وهو الهيولى وان اراد ان طبيعة الانسان لا تأبى عن ان يوجد
بدل انسان واحد انسانان فالفرق ان لا يعلم انه كذلك الا ان الانسان الواحد
فلا يلزم من الشبه المذكور انه ليس في طبيعة الامتداد والجسمانية ما يمنع من ان يوجد
بدل جسم واحد جسمان او ان ليس لها ما يعلم به ذلك الا الواحد وهذا احتمال لا دافع له الاحد
فيه ولا يعلم له ما يجب بعد والتسليم فان الكلام بالدلائل المذكورة انما هو
جواز طريان الانفكاك على الجسمين المفروضين في الجسم المفرد الواحد نظرا الى صورتهما
الجسمية الواحدة المتصورة من الجسمين اللذين في الجسمين المنفصلين ولا يعلم بهذا الكلام في
ابتداء الخلقة لجواز ان يوجد بدل الجسم الواحد في ابتداء الخلقة جسمان لجواز ان لا
تعلق لها بذلك الجسم الا بجزء وكونها بدلا منه بدون ان يكون بين ذينك الجسمين
وبين الجسم الواحد جزء مشترك وبالجملة خلاصة دفع اعتراض القائل المذكور
هو ان الدلائل المذكورة يدل على جواز طريان الانفكاك على الجسمين المفروضين
المتصلين في الجسم المفرد الواحد على تقدير طريانها على الجسمين المفروضين المنفصلين لكان
هذا الطريان بعد الخلقة وجواز ذلك الطريان لا يختص ببعد الخلقة ولو كان عروض
الانفكاك على الجسمين المنفصلين في ابتداء الخلقة فكذلك جواز طريانه على الجسمين
المفروضين يصح في ابتداء الخلقة وذلك كاف في اثبات الهيولى كما اشار اليه
المصنف في بحث زيادة الصورة ان شاء الله تعالى وايضا جواز طريان الانفكاك على الجسمين
المذكورين في ابتداء الخلقة مستلزم لجواز طريانه عليهما بعد الخلقة نظرا الى مجرد طبيعتهما

الجسمين

صورتهما

صورتها الجسمية بدون اعتبار العوارض الى شئ لا يلائم طبعها من خارج
كما لا يخفى على المنصف وفي هذا الوجه بعد تمهيد المقدمات المذكورة نوع اشكال
على في اثبات الهيولى ولنا ان نوجه ان هذا الدليل الاول الذي هو مشهور بين
الجمهور لعله اشار اليه الشيخ في الشفاء حيث قال فقد اولا قد تحقق ان الجسمية
من حيث هي جسمية غير مانعة للانفصال عن طباع الجسمية الى تعلق القسمة وظهر
هذا ان صورة الجسم والابعاد قائمة في شئ وذلك ان هذه الابعاد هي الاتصالات
انفسها او شئ يعرض للاتصال على ما يتحقق ليست شيئا يعرض لها الاتصال فان
لفظ الابعاد واسم البعض يكنيات المتصلة لا الاشياء التي يعرض لها الاتصال والشئ
الذي هو الاتصال بعينه او المتصل بما هو متصل ان يبقى هو بعينه وقد بطل الاتصال
وكل اتصال بعد اذا انفصل بطل ذلك البعد وحصل بعدان اخران وكذا
اذا احدث اتصال اعني الاتصال بالعرض الذي هو فصل لا عرض وقد عدمنا
ما في موضع اخر فقد حدث بعد اخر وبطل كل واحد منهما كان لكل جسم
اجسام اذن شئ هو موضوع للاتصال والانفصال ولما يعرض للاتصال من
المقادير المحدودة وايضا كلامه قلت اراد بصورة الجسم الصورة الجسمية التي
هي الممتدة في الجهات الثلث على الاطلاق وبالابعاد الجسم التعليمي و
قد تقدم انه اما عبارة عن الصورة الجسمية القابلة لاعتبار امتداداته واما عبارة
عن مقدارها الذي هو حينئذ كونها محدودة بحد كذا امتد عليها علما فهذه الابعاد
هي الاتصالات انفسها نظرا الى المعنى الاول او شئ يعرض للاتصال نظرا الى المعنى
الثاني ولهذا اقال ان هذه العبارة للابعاد هي الاتصالات انفسها او شئ يعرض

في الجهات الثلث على الاطلاق
واما المتصل بمعنى الممتد

للانفصال فانه اراد بالانفصال الاتصال الجوهري الذي هو الصورة الجسمية اي المتصل
بذاته الممتد فيها المتعين امتداداته فهو عرض وامتداداته اعني الاتصال بالمعنى
الذي هو فصل لا عرض فاراد بالاتصال قوله والشيء الذي هو الاتصال بعينه او
المتصل بذاته الصورة الجسمية ومن تعين امتداداتها والمتصل بذاته الصورة
الجسمية مع تعين امتداداته اي الجسم التعليمي بالمعنى الاول المذكور واشار بقوله اعني
الاتصال بالمعنى الذي هو الفصل ان الاتصال هو المقوم للجسم وان هذا المعنى يجب ان
لا ينفك عنه ولهذا قال افضل المحققين في شرحه للاشارات واعلم ان الامام
ذهب الى انه يعلم انه لا يمكن ان يكون الاتصال والانفصال عرضين متعاقبين على
شيء هو موضوع لهما وهو الجسم كما ظن في اوهام المتشككين وهو المادة وذلك
لان ذلك الشيء يجب ان يكون في ذاته غير متصل ولا منفصل حتى يمكن ان يكون
موضوعا للاتصال والانفصال بل لا يكون من حيث ذاته يحتمل العرض فيه الابعاد
فلا يكون جسما بل الجسم هو المجموع المادة ولابد من انضمام شيء متصل بذاته
اليه حتى يصير جسما فذلك الشيء هو الصورة والمجموع هو الجسم الذي هو في نفسه متصل
وقابل للانفصال والذي يكون المتصل عرضا على الاطلاق مبني على ان يكون
الجسم متصلا في نفسه امر زائد على مفهوم الجسم والجسم لا يتقوم بالعرض انتهى
قلت هذا الكلام لا شبهة فيه وقد عرفت تفصيل بيان ان الاتصال بمعنى
المتصل بالذات الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق في الجسم وبذلك
عرفت فساد ما قال شارح حكمة الاشراق العين حيث قال واما ما ذكره الفاضل
المحقق في شرحه للاشارات من ان الشيء الذي هو موضوع لهما يجب ان يكون

ادام

في ذاته غير متصل ولا منفصل او مقابل ان يقول ان اراد ان موضوع الاتصال
والانفصال يجب ان يكون منفكا عنهما فليس كذلك عندهم لان الهيولى
لا ينفك عن الاتصال مع كونها موضوعا لهما وان اراد ان موضوع
الاتصال والانفصال يجب ان لا يكون شيء من الاتصال والانفصال ذاتيا
له فهو مسلم لكن لا يلزم ان احدهما ذاتي له اي للجسم مقوم اياه حتى يلزم ان لا يكون
موضوعا لهما فانه لا يلزم من عدم كون الجسم منفصلا في ذاته ان يكون الاتصال
ذاتيا لجواز ان يكون كل واحد منهما عرضا له وهل النزاع الا في ذلك وان
اراد امرا ثالثا فلابد من افادة تصويره اولا انتهى قلت لا يخفى ان هذا
السؤال مجرد وما قاله السيد المحقق في حواشيه على الشرح المذكور لو وجهت
قال قد ظهر لك ان هذا السؤال لا توجه له اصلا فان الجوهر المتصل بالذات
هو الجسم بادي الرأي والكلام هل هناك شيء اخر هو وحده جوهر الجسم
من حيث هو جسم فكيف يقال ان الاتصال اي الامتداد الجوهري عرض للجسم
الطبيعي فاما افاده بعضهم في تحقيق المقام اظهر وذلك لان قوله فان الجسم
المتصل بالذات هو الجسم ببادي الرأي غير مسلم وكيف وان اثبات الهيولى انما
يكون بابطال الجزء وما في حكمه واثبات كون الاتصال ذاتيا انما يكون باثبات
خواص الذاتي فيه فكلام في صدد منع هذا الجزء بقول المحقق فكيف يقال ان
الاتصال اي الامتداد الجوهري عرض للجسم وذلك لان المعترض لما يقول
ان الاتصال اي الامتداد عرض ويمنع وجود الامتداد الجوهري فلا يجري عليه
ما قال المحقق والكلام هل هناك شيء اخر هو وحده جوهر الجسم من حيث

هو جسم فان هذا النزاع اي النزاع في تركب الجسم من الهيولى والصورة على
ما اختاره المعلم الاول ثابت اثنان النزاع في ان امتداد الجسم هل هو جوهر
او عرض وبهذا قال المعرض وبعد النزاع الا في ذلك وهذا الخبر ليس الا اختيارا
كالاكثر على الاعراض المذكورة لا تندفع الا بان يقال ان مراد افضل المحققين
بقوله وذلك الشيء الذي هو موضوع الاتصال والانفصال يجب ان يكون في حد
ذاته غير متصل ولا منفصل هو المعنى الثاني اي يجب ان لا يكون معروضا للاتصال
والانفصال واثباته قول المعرض لكن لا نم ان امتداد ما الذي للجسم تعالى
في دعوان وجدان خواص الذاتي من اتصال الجسم على ما هو مفصل به بل على
ان الاتصال ذاتي للجسم وهذا اشار افضل المحققين لذلك حيث قال هو
اي موضوع الاتصال والانفصال الذي لا يكون في حد ذاته متصلا لا يكون من
حيث ذاته بحيث يعرض له الابعاد فلا يكون جسما الا به فقد صرح بخاصة الذاتي
الذي هو الجوهر اي الخاصة المتعلقة وهي ان رفع الموانع التي سببها رفع الهيئة التي
ذلك المحمول واثباتها على امر غير مرة ولهذا قال لا يكون جسما الا به واستدل
بهذه الخاصة على كون الاتصال ذاتيا للجسم فان عرض الابعاد لا يصور ان
الاتصال على ما مر اشارة اليه بقول المعرض غفل عن ذلك وهو حسب
ان لا يغفل عنه هذا البحث قال افضل المحققين في شرحه للاشارات
توضان من انه متبرهن ان تعلم ان الوحدة الشخصية والتعدد الذي يقابلها ايهما لا
للمادة الا بعد تشخصها المستفاد من الصورة تتوقف على احوال الشبهة
حيث المبنية على اتصاف المادة بالوحدة او التعدد وحسب ما ذكره العاقل

الز

الشبهة وغيرها كقولهم لو كان تعدد الجسم بعد وحدتها مقتضيا لانعدامها
وحاجتها الى مادة ثم يتوجه الحالي لكان تعدد المادة بعد الانفصال بعد
وحدتها مقتضيا لانعدام المادة الاولى وحوجها الى مادة اخرى ونسبة
الى غير ذلك من الشبه وذلك لان المادة الموجودة في الحالين غير
موصوفة بنفسها بوحدة ولا تعدد بل انما تتصف بها عند تعاقب الصور
شخص انتهى كلامه قال قيل فيه صرح ذلك المحقق في شرح المذكور بان الصورة
تكون بالهيولى المعينة من حيث انها علة لتشخصها وتشخص الهيولى بالصورة
المطلقة من حيث انها علة لتشخصها ولهذا اسقط الدور ولزم من ذلك
التشخص ان هيولى العناصر مثلا متشخصة بالتشخص الذي هو مستفاد من تشخص
الصورة ولا شك ان هذا التشخص مستمر باستمرار وجودها في حالتي
الانفصال والاتصال فلهذا لا يحكم بالوحدة المستمرة على كل استمرار
التشخص الوجود ولهذا صرح الشيخ في الشفا بانها امر واحد بالعدد
وصرح بهمنيار في تحصيله بانها امر واحد بالتشخص فكيف يصح قول المحقق المذكور
ان المادة الموجودة في الحالين غير موجودة بنفسها بوحدة ولا تعدد قلت
المراد بهذه الوحدة والتعدد الوحدة الاتصالية والتعدد الذي يقابلها
بعدم وهما الوحدة والتعدد اللتان يعرضان المادة بتشخصها المستفاد من الصورة
المطلقة كما اشار اليه اولا واما حاصل الهيولى وحدة ما باعتبار
المستمرة في حالة الاتصال والانفصال وتشخصا ووجودا مستمرا
فيهما ومع ذلك يعرض لها تارة الوحدة الاتصالية في حالة الاتصال ...

بعد الصورة المطلقة وبذلك كان التشخص الهيولى مستمرة الوجود ودوام ... للتشخص مستمرا

الصورة الجسمية الواحدة الحالة فيها وعرض لها الاخرى تعدد ما لو عرض حالة
الانفصال لهما وحدة ما مستمرة باعتبار ذاتها ووحدة وتعدد ان يعرضان
لها بالعرض بخلاف الصورة وفيه زيادة ايضاح لتحقيق المسئلة المذكورة
وذكر دفع الشبهة المذكورة وتحرير دفعها ان المراد بما ليس الا مرام
نحو الدليل المذكور من الشيخ اي تقرير ان تعدد طريان الانفكاك على الجسم
المفروض جزءا الخارج عن الجسم بحيث يكون محلا للصورة الجسمية الثانية التي ابا عاد
منه وبه الجسم المفروض فقط لانه انه من غير تعدد طريان الانفكاك لزم انعدام
بالكلية ووجوده بالكلية وفيه الشبهة عليه ان الشيء انعدم وانه كون الامر الثاني جزءا
نحو ظاهر هو ان تقابل العرض مستلزم لعدم الجزء من ضرورة في ثبوتها جوهر
سواء فرض عرض اولم يفرض سوى الخط واما كونه داخلا في الجسم فبحسب ما مر
الاشارة الى تحديد الجسم بما يجامع وايضا ما لو كونه محلا للصورة الجسمية فذكر
الشيخ في كتاب النجاة ولا سيما في بيان ان احدهما متخصص بالجوهر ليصير احدهما
بحيث لا يعرض لاحدهما وخاليا عن الآخر في كونه قابلا للاشارة واحدا
ويعدم احدهما مع بقاء الآخر فيكون لا محالة الجوهر الباقي هو محل الجوهر المعدوم فان
الباقي المستمر هو محل زواله وطريان الجواهر الحادثة المتعاقبة هو محل لهما و
الثاني ان الصورة الجسمية ناعتة لجوهر الباقي وكون الثبوت لا محالة محلا للمتعاقبات
وفيه تحقيق جيد وهو ان الله تعالى في المعدومات لمعنى على تحقيق الشبهات
الاشبه انه لا وجود للاتصال الوحداني في الخارج ولا للامتداد الوحداني انما هما
امران اعتباريان ينتزعان عن الطبيعة الممتدة في الوجود في الخارج انما هو فرد

المنقول هنا

زيادة كتبته

الشيء بعينه

منهم ومنا منفصل ومتصل فالاتصال ليس شيئا يكون القبول منفصلا الا انه
متصل الى انه لكان صحبة المتصل بالذات او منفصلا بالذات الذي
هو متصل بالارتباط بالمتصل بالذات كما ان الوجود ليس شيئا يكون الموجود
موجودا الا انه موجود في الخارج لكان موجودا بالوجود او موجودا الموجود
الى موجود بالارتباط بالموجود وفيه ايضاح لتلك المسئلة ايضا
ومنها ان طريان الانفكاك الخارجي على الجسم المفروض الذي هو متصل واحد
ليس عبارة عن طريان تفرق ذوات الاجزاء المفروضة فيه وتعددها فيه
لان الشيء الجسم ذوات متعددة بطريان عليها الاتصال والانفصال والا لزم
بحيث انها ان يكون عددا متناهيا او غير متناهية وعلى الثاني لزم ان يكون
المقدار الحاصل منها غير متناهية المقدار وعلى الاول لزم وجود الجوهر الفرد اذا
وصل الى عدد ما وكلاهما باطلان ومنها ان ليس الجسم الذي هو متصل
واحد جوهرين اي ليس فيه منفصلان احدهما جوهر والاخر عرض كما ترك
الاشارة اليه سابقا وفيه زيادة ايضاح لما سبق انه ومنها ان
تقسيم الجسم المفروض الى القسمين ليس اعدامه بالكلية وايجاد جسمين اخرين من
كتم العدم وربما استدل عليها بانه لو كان كذلك لما نجد بالضرورة بقاء هيولى الاتصال
الجسم وانعدامه وبين انعدام الجسم واتصالها فلو كان انعدام الجسم
وحصل الجسمين منفصلا اعدامه بالكلية لما كان للافتراق وبعد ما تقطع لو كان التفريق
اعدامه بالكلية لكان نحو المادة الذي في الحجرة تابع الى الارض والكون الان اعدامه
وما ذكره الا بالجمع اوانه لانه الله الجمع اوانه لا انه انما يجوز تعالم

الانفصال

منفصلان

اذ لو كان نسبة الاشخاص التي في الكيزان الى ذلك الشخص الذي في الجرة كنسبة سائر
الاشخاص من مياه الكيزان الى ذلك الجرة فلا كان بطل ذلك التقدم ولا خفاء في
ان المراد بالانعدام المذكور في الدليل الاول اي في قول المستدل انا نجد
نحوه من انفصال الجسم وانعدامه وهي انعدام الجسم واتصالها الانعدام
بالكلية بحيث لا يبقى شي من هوية الاتصالية ومعنى وجدان النحوه المذكور وان النحوه
الى الجسم حال طريان انفصاله او اتصاله تغير في حد ذاته على بعض الوجوه التي
كان عليها قبل الانفصال او الاتصال دون بعض بخلاف حال الانعدام بالكلية
فانه ليس ثم نحو من التغير بطريان التأثير في حالتي الاتصال والانفصال
اي ما يكون اصل الذات بدون اعتبار كونه وحدة الاتصالية فاندفع ما قيل
على الدليل الاول من انه ان اريد بالانعدام في قول المستدل انا نجد نحو من
انفصال الجسم وانعدامه وكذا بين انعدام الجسم واتصالها نحوه والانعدام
ولو كان انعدام جزء واحد من الجسم فلا نم وجدان النحوه المذكورة وبالضرورة
لا بالالهام المدعى وان اريد به الانعدام بالكلية على معنى ان ينعدم الجسم العدد اما
لا يبقى من اجزائه المحققة فلا نم النحوه المذكورة وان اريد به الانعدام بالكلية
على معنى ان ينعدم الجسم على وجه لا ينفصل في الجسمين اللذين كانا جزئين
موجودين قبل الانفصال بل يكون منعدما بالكلية فالنحوه مسلم الا انها لا تعد
اذ المراد بالانعدام اعني قولهم ان الجسم عند الانفصال لا ينعدم بالكلية
بالمعنى الاول وذلك لان المراد بالانعدام المذكور هو الانعدام بالكلية بحيث
لا يبقى من الجسم واصلا سوا كان ذلك الجزء هو الجزء الموضوع او الجزء المحقق ثم

فصال ان ... الانعدام ...

في المدعى

بسم

بالتعيش يحتمل الباز عند طريان احدى الانفصال والاتصال الى ليس الا ذاتا
واحدة بالعدد بل تمييز بوجود امر خارجي تعدد صوره او وحدة صورتها
فلا يكون الا واحد الوضع بانه عند الانفصال على ما كانت قبله من كانت موجودة
قبله على نحو الوحدة بدون التعدد في الخارج ووحدت متعددة في الخارج بعده
وموجودة بوجودات حادثة وهذا الكلام في المقدم على ما سيأتي ايضاحه
عن قريب ان شاء الله تعالى واما ما قيل على الدليل الثاني من ان نسبة الجرء
الاول في حالتي الاتصال والانفصال لا يدفع ذلك الشان من تحقيق
ذلك الجزء بعينه في سائر الاشخاص من مياه الكيزان في تلك الجرة اذ هي لي
العناصر واحدة بالتشخص عندهم ومن ان الجسم لا يكاد يتميز عند الانفصال ما
جزئين موجودين متميزين في الوهم حالة الاتصال المركبات كتحقيق في الجرة
بخلاف سائر الاشخاص التي لم يكن في الجرة فلذلك لم يكن نسبة المياه التي في
الكيزان الى الماء الذي في الجرة كنسبة سائر المياه التي لم يكن في الجرة فهو مندفع بما عرفت
الذي هو منبع في الجسم المفرد الذي هو الماء الحاصل في الجرة مثلا في حالتي الاتصال
والانفصال لم يتحقق بعينه وتشخصه في سائر الاشخاص في مياه لم تكن في تلك الجرة
الجسم ولم يلزم من كون هيولى مجموع العناصر واحدة بالتشخص ان يكون هيولى
كل جزء من اجزاء ذلك المجموع بعينها هي هيولى جزء اخر وهيولى المجموع فقوله
القائل اذ هيولى العناصر واحدة بالتشخص عندهم ان اراد به ان هيولى مجموع
العناصر من حيث المجموع واحدة بالتشخص عندهم فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان يكون
هيولى كل جزء من اجزاء ذلك المجموع بعينها وتشخصها متحققة في كل جزء من

في محل الذي ذكر من الدليل الاول ... المذكورة

من اجزاء ذلك المجموع بعينها بشخصها متحققة في كل جزء من اجزائه وان اراد به ان
هيولى كل جزء من المجموع العناصر بعينها بشخصها هيولى الاجزاء السابقة من هيولى
المجموع عندهم فهو غير مسلم لان الهيولى بل نقول ان كل من هيوليات اجزاء العالم
المتباينة في الوضع المنفصل بعضها عن بعض بشخص مغاير لشخص هيولى الاجزاء
الباقية كما انه مغاير لشخص هيولى المجموع العناصر مع اشتراك الجميع في انه واحدة
الحاصل ان تغاير تشخص المادة التي هي متصورة بالصورة المائية الواحدة الموجودة
في الجرة مثلا هي متصورة بالصورة المائية الواحدة الموجودة في الجرة وحال تفرقها
متصورة بالصورة المائية المتعددة الكائنة في الكيزان بعد صب الاجزاء المائية
الموضوعة في الكيزان المائية التي في الجرة ولما لم يتحقق ذلك التشخص من المادة فربما يرد
الاشخاص من المياه لم يكن في تلك الجرة لم يكن نسبة تلك الاشخاص الى الاشخاص
الذي في الجرة كنسبة الاشخاص التي تحصل في الكيزان من تعدد ذلك التشخص التي
ولم الحكم بسبقها الجزئي الموصوف المتميز في الوهم حالة الاتصال بعينها بعد
طريان الانفصال ظاهر البطلان لا يصح الحكم بان الجسمين اللذين عند الانفصال
كانا موجودين بخصوصهما حالة الاتصال لان الجزئين الموصوفين حالة الاتصال ليس لهما
وجودان ولا تشخصان في الخارج والجسمان اللذان عند الانفصال لهما
وجودان وتشخصان متميزان في الخارج وسيأتي زيادة ايضاح لذلك
ان شاء الله تعالى واما ما نسبه السيد المحقق من ان القول بان هيولى العناصر
واحدة بالشخص عندهم ليس مما لا ينبغي لان العقول عندهم لم يبهم
بالقوة بل يكون تعينه وفعليته وحدته وتعدده بالصور الكالية فيها ولكانت

الدعوى

واحده

واحده بالشخص لا يكون صالحا لان تكون مادة تشخصا واحدا ومادة تشخص
مع ثبوت ما هو الغرض من اثباتها هاهنا باطل لانه ان اراد ان قوله انها
مبهم الهوية مبهمة بحسب الذات فهذا ليس مذهبهم فانهم صرحوا بان
مم ذاتها مخلوطة مع تعاقب الصور عليها ولها وجود واحد خارجي مستمر مع تعاقب
الصور وكيف لا والمبهم ما دام باقيا على ابهامه لا يكون موجودا في الخارج
باتفاق اهل الصناعة فكل ما هو موجود في الخارج الوجود المستمر مع تعاقب الصور
بلغ وحدة متشخصة بدون اعتبار تلك الصور لا يكون بحسب الذات ولهذا
من تلك الصور المتبدلة ولا الى مرتبة ذاته متبدلة ولهذا قال افضل
المتعين في شرح الاشارات ان الشخص العنصري لا يكون بذات الصور وان
اراد به انها مبهمة الصور لهذا الاعتبار كونها متشخصة بصادرة ذاته الكائنة المستمرة
بان يكون لها تشخص ذاتي وتشخصات عارضة متغيرة في الصور وتتبدل
هذه التشخصات التي هي تشخصات بالعرض لا تغير تشخصها الذاتي باعتبار
نحو وجودها المستمر في الحكم الواحد ولا ينفك عن التشخص وجودها
المستمر لا ينفك عن التشخص المستمر والاتحاد الى ما هو الغرض من اثباتها
كما لا يخفى وقوله بالقوة ان اراد به ان الهيولى المتحدة بالنسبة الى الصور بالصور
الكالية فيها فهو لكن لا يلزم منه عدم تشخصها بصادرة ذاته وان اراد به انها بالقوة
جوهرها بالقوة ليس له وجود وقوة الاتصال والانفصال فهو ظاهر البطلان
فان جوهرها بالفعل وجودها المستمر الذي باعتبار وله قوة الاتصال
والانفصال بالفعل والحق قوله يكون تعينه وفعليته بالصور الكالية فيها ان

اراد بها تعينها وتشخصها الحاصل باعتبار الصور الحالة فيها انعدم لكن لا يلزم من ان
يكون ذاتها مما يحدث لا بعينه فان زوالها وان اراد بها تعينها وتشخصها الذاتي
الذي لها باعتبار كونه جوهرا مستمرا فلا نسلم انها تكون بالصورة الحالة فيها بل تعينها
مع تبدل الصورة الحالة فيها وايضا قوله ووحدته وتعدده ان اراد بها وحدة
الاتصالية التي هي من لوازمها مع الكثرة ومقابلها فلم انها تكون بالصورة الحالة فيها بل
لا يلزم منه ان لا تكون لها وحدة شخصية بالذات اي وحدة تكون من لوازم عين
كثرة الذات ومقابلها فلا نسلم انها تبطل ببطلان الصورة الحالة فان زوال المجموع العناصر
ذات واحدة ليس فيها كثرة الذات بل انما يحصل لها وحدة بحسب الذات
وتكون وحدة مستمرة حالتي الاتصال والانفصال وفي حالات توارد
الصور عليها ولا تكون اصلا ذاتها كثرة بسبب توارد الصور الكثيرة عليها بل انما تصير
كثرة بالعرض تبعية كثرة الصور فالهيولى امر متشخص بحسب الذات ومبهم بحسب
الصور ولهذا لم يكن تارة متشخصا واحدا بالوحدة الاتصالية وتارة متشخصين
كل منهما واحدا بالاتصال وسيأتي زيادة ايضاح لذلك ان شاء الله تعالى ولنرجع
الى المقصود فنقول برهانه على الضرورة في استحالة انعدام الجسم بالكلية عند ورود
ذلك اشكال شارح التجريد على ظاهر الدليل المذكور في شرحه حيث قال
وربما يتوهم ان مع اثبات الهيولى تجريده عن الزوائد الالفاظ
المشتركة والمجازية المرتجة صعوبة الفهم وورود الاشكالات ان
الجسم المفرد الذي هو الجوهر المتصل في ذاته الذي كان متصلا اذا طرأ عليه
الانفصال انعدم ذلك الجوهر المتصل وحدث هناك جوهران متصلان فردان منهما

فلابد

فلابد هناك من شيء ثابت مشترك بين المتصل الاول وبين المنفصلين ولابد
ان يكون ذلك الشيء قابلا بعينه للحالين والا لكان نوعي الجسم اعداما
للجسم بالكلية وايجادا لجسم آخر من كتم العدم والضرورة تقضي بطلانه
قلت مراده من قوله ان الجوهر المفرد متصل في حد ذاته انه بعد اعتبار
نفس ابتداء انه لم يكن اتصاله الموجودة فيه مشاركة في الحد وان يوجب ه
الحقيقة ليس باعتبار امر لاحق له والا لزم تقدم الجسم على ذلك الامر فلا
يكون في مرتبة الذات ممتدا وذلك باطل كما لا يخفى وهذه المقدمة بافهم من الاكتساب
اللابد وتقدم الاشارة الى هذا ايضا ثم قال الشارح المذكور في الشرح المذكور
وقد اجاب عن الدليل المذكور المعلم الفاضل الشارح في بعض رسائله في تحقيق المعاد
ولا يقتضي ذلك الا في اتصال الجسم وفي حالة الانفصال ثبوت مادة
سوى الجسم لاستحالة انعدامه ووجوده ومادة حال بقاء اي لو اقتضى ذلك ثبوت
مادة سوى الجسم لزم التسلسل او وجود الكل بعد ما لا بيان الجسم المتصل
الواحد اذا انفصل في جسمين فاما ان تكون في مادة واحدة او في مادتين ذلك
بعينها وحينئذ كما يستلزم ان يكون الواحد بالشخص في ان واحد في مكانين
واما غيرها فح ان كان مادة كل منهما حادثة بعد الانفصال لزم التسلسل لان
ان كل حادث عنده مسبوق بمادة وتكون تلك المادة ايضا حادثة
على هذا التقدير محتاج الى مادة ثالثة وهكذا الكلام في سائر الامور عن حيا منه
وهو التسلسل وايضا اذا الوجود في مادة الجسم المتصل بانعدام جوهر
المتصل مادة وحدث مادتان للجسمين المنفصلين بحدوث جوهريهما المنفصلين

ر
مح

بالذات فيكون ذلك انعداما بحسب الجزء لا بمجرد انعدام الجزء المتصل بتمامه
وحده بالجسمية الاولى عن لا شيء وهو مع بطلانه يبطل مقصودهم اعني اثبات
وجود امر باق في الحالين وان كانت موجودة قبل الانفصال لزم اشتمال
الجسم على اجزاء موجودة بالفعل لا متناهية عددا ما لا حد يقف عنده
كما عرفت في الانقسام فلابد ان يكون تلك الاجزاء عرضا من جنسه بالفعل او لو كانت
متناهية يقف عددها او اول الانقسام لا يتاتى بها انتهى قلت
قد مرت اشارة الى جواب هذه الشبهة وهو ان الهيولى وحدتها شخصيا
ذاتا لا يزول عنها بطريان الانفصال وكذلك لا يمكن الوحدة والوجود بحسب
استمرار الذات نعم نختار في حل تلك الشبهة ان الجسم المتصل
الواحد اذا انفصل الى الجسمين يكون له مادة واحدة غير مادة ذلك بعينها ولو
ان كان مادة كل منهما حادثة بعد الانفصال لزم الشبهة الا ان المادة كل
منهما ذات وتعين مستفاد من صورتها المعينة الحادث عند الانفصال
لا ذات التعين المستفاد ولا اصل ذات المادة من مغايرة المادتين المتعينتين
لتلك الحالة في الجسمية الكائنة بطريان الانفصال لا يلزم ان يكون للمادة مادة اخرى
وكذلك لا يلزم ذلك الامر بطلان ذاتها لان بطلان تعينها المستفاد من نعتها
الذات والحاصل ان كل مادة من ذينك الجسمين حادثة باعتبار تعينه العارض
بعد الانفصال لا باعتبار اصل الذات فلا يلزم الشبهة بخلاف الحاصل
للابعاد المتصل بذاته من حيث هو متصل بذاته فانه لو كان شيء منها عند الهيولى عند
طريان الانفصال باعتبار الذات اي باعتبار المعنى كونه مادة الجسم

المقر

المتصل من حيث الذات لا ينعدم بانعدام المتصل بذاته بل انما ينعدم
وحدتها الاتصالية التي هي وحدة الصورة الجسمية العارضة لها بسبب حلولها فلا ينعدم الا
عارضها الذي لا دخل له في تشخصها الذاتي فالهيولى التي هي متصل واحد
قبل الانفصال من باعتبار اصل ذاتها متصل عند الاتصال فعلى الوجهين
وان كانت موجودة قبل الانفصال لزم اشتمال الجسم على اجزاء موجودة
بالفعل بل على مواد موجودة بالفعل اذ قلت ذات الهيولى قبل الانفصال
موجودة بدون التشخص المستفاد من المتصل به انما الحادث بعد
الانفصال الذي يكون فيهما تعدد ولا باعتبار الذات بل باعتبار الصورة وجود و
ذات الهيولى بدون تعدد الصورة في الجسم المتصل لا يستلزم اشتماله على
اجزاء موجودة بالفعل ولا على مواد متعددة وسبب زيادة الصلاح السالك
ثم قال الشارح المذكور في شرح التجريد في دفع الشبهة المذكورة واجيب بان
المادة بشخصها عند الانفصال هي عند الاتصال ليس واحدا ولا
متعددا في ذاته بل بالعرض واحد عند الاتصال الواحد متعدد عند الانفصال
المتعدد فلا يلزم ان المادتين لو كانتا موجودتين بالفعل في الجسم المتصل الواحد
لكان مشتملا على اجزاء بالفعل وانما يلزم ان لو كانتا موجودتين فيه
بالفعل من حيث التعدد وليس كذلك بل هما موجودتان فيه مادة واحدة بالاتصال
الواحد فلا يلزم وجود الاجزاء بالفعل فيه واذا كانت المادة متسامح
مع المتصل الواحد متصل واحد ومع المتعدد متصل متعدد وكان المتصل
الواحد والمتعدد بحصاريا اختصاصا ان عمد المتحرك ليكون محلا

المقدم

للمتصل الواحد حال الاتصال للمتصل حال الانفصال لكون جوهرا قطعاً
بسيطا للهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل الصورة الجسمية والجسم المطلق
مركب منها والصورة الجسمية فليس جسما لانها جسم في بادي النظر الا انه ثبت
وان المحال ان المادة بشخصها عند الانفصال هي بعينها عند الاتصال تنافي قوله
ليس واحدا ولا متعددا في ذاته وانضم قوله ليس واحدا ولا متعددا في
ذاته ينافي ما ذكره الشيخ في الشفاء من ان الهيولى امر واحد بالعدد ولما
قال بعضهم في تحصيله من ان الهيولى واحدة بالشخص انضم قوله فلا نم ان المادتين
لو كانتا موجودتين بالفعل في الجسم المتصل الواحد لكان مشتملا على اجزاء بالفعل
لا ينفع الشبهة المذكورة لانه اذا كانت المادتان موجودتين في الجسم
المتصل الواحد بالفعل ذوات واحدة بالاتصال الواحد لزم وجود ذوات
بالفعل فيه معروضة للاتصال ولزم من ذلك اشتمال الجسم المتصل الواحد
على ذوات موجودة بالفعل معروضة للاتصال فهذه الذوات اما متباينة
او غير متباينة وعلى الثاني يلزم عدم تناهي الجسم المتصل الواحد في المقدار
وعلى الاول لزم انتهاء ابعاد الجسم في حد لا جسم بعده اي حد
عنده تنفصل الابعاد في حد ذلك الى الذوات وانضم قوله واذا كانت
المادة شيئا هو مع المتصل الواحد متصل ومع المتصل المتعدد متعدد
او نقول لان المتصل بذاته الجوهر ليس في حقائق الهيولى على ما اختاره
السيد المحقق وغيره من المتأخرين من ان الارتباط بين الصورة الجسمية والهيولى
ليس اتحاديا بل الاتصال لما ليس الا الاتصال الوضعي عند التعدد

٥٨١

وهذه ان عينه بعينها سواء كانت الصورة الجسمية حالة في الهيولى او كانت
الهيولى حالة فيها او كانتا حالتين في ثالث فمن هذه ان عينه ليس بلازم الا
حلول الاتصال الوضعي في الهيولى لا حلول المتصل بالذات الجوهر وكذا هو المطلب
فلا يبطل الشبهة بما مر من الاشارة الى ما ذكرناه من ان الهيولى العامة ذات
مستمرة حالتي الاتصال والانفصال في وجود متصل مستمر الذات
ومتشخص في ان مستمر ووحدة ذاته مستمرة والوحدة الاتصالية وكثرته الانفصالية
وبيانه من صان لها بواسطة عروض الصور فان عرض لها صورة واحدة كانت
متصلة واحدة وان عرض لها صورتان صارت متصلتين فالمادة بشخصها متباين
ذاتها هو عند الانفصال هو عند الاتصال ليس واحدا بالوحدة الاتصالية
في ذاته ولا متعددا بالتعدد والمقابل للوحدة الاتصالية في ذاته بل بالوضعي متصل واحد
عند الاتصال ومتصلان او اكثر متصلات والكثر عند الانفصال وقول
المعترض وان كانت موجودة قبل الانفصال لزم اشتمال الجسم على اجزاء موجودة
بالفعل ان اراد موجودة بالفعل ان اراد وجودها قبل الانفصال وجودها
بالفعل اجزاء لها ليست موجودة بالفعل قبل الانفصال ولم
من ذلك ان تكون حادثة بعد الانفصال فيلزم ما ذكره المعترض في التجدد
بقوله وان كانت ذلك كل منها حادثة بعد الانفصال لزم الخ اه
ان اراد بحدوث كل من المادتين بعد الانفصال حدوث اصل ذاتها
اختار ان اصل ذاتها موجود بالفعل قبل الانفصال لكن ليس حادثا بعد الانفصال
ولا يستلزم من كون اصل ذاتها موجودا بالفعل قبل الانفصال ان يكون
يلزم اه

بالفعل وقبل الانفصال لزم منه أن يكون موجود صح

وإنما هو موجود قبل الانفصال بالقوة فظاهر أنه لا يلزم من ذلك أن يكون الآن منه حصة
من حدوث أصل الذات بعد الانفصال بل وجود الذات بالفعل قبل
الانفصال وإن أراد تجدد كل من الذاتين بعد الانفصال حدوث ذاتيهما
المتعددتين فهو وإن كان مسلما لكن لا يلزم منه عدم أصل ذاتيهما الذي هو بالفعل قبل
الانفصال وإنما بالقوة قبله فأصل ذاتيهما الموجود المعروض للاتصال قبل الانفصال
بعينه هو الذات المعروض للانفصال بعد الاتصال فلا يلزم تحقق ما ذكره من الحدوث
المذكور وإن أراد وجود ما دام كل جزء من الجسم قبل الانفصال وإن
كان موجودا قبل الانفصال وجودا بالقوة لم يلزم منه انعدام الجسم المراد
الموجود بالفعل لا يلزم منه المحذور الذي ذكره وإن كان أحد من ذكره [illegible]
المحقق الذي في رسالة إثبات الحكمة ثم قال الشارح المذكور في شرحه المذكور بعد
جوابه المذكور وفيه أن انفصال الجسم عبارة عن كونه بحيث لا يكون له أصل
وأما البعض وانفصاله عدمه [illegible] وذلك [illegible] إلى آخره
معنى أو [illegible] الإشكالات المذكورة على إبطال الجزء الذي لا يتجزى
كونه متصلا [illegible] الأدلة المذكورة لا تدل إلا على الجسم المفرد الذي
لا أو أما بالفعل [illegible] الاتصال والانفصال المذكوران [illegible] أي
[illegible] على حقيقة الجسم [illegible] أن الجسم عند طريان الانفصال
عليه معدوم ذاته وإنما يعدم وصفه أي كونه متصلا [illegible] الجسم
[illegible] لم يكن بحيث يعرض فيه الأبعاد والذي [illegible]
المشهور [illegible] عند طريان الانفصال عليه [illegible] بل [illegible]

حم

جسمية وتحدث جسمان آخران ليس لهما [illegible] والكلام لا يخلو عنه أن
[illegible] الأبعاد [illegible] لزم ارتفاع الجسمية كما مر [illegible] الجسم الموجود
إذ زال الاتصال [illegible] الأبعاد [illegible] طريان الانفصال زال الصورة
الجسمية [illegible] جسم موجود وهو الهيولى [illegible] جسم موجود ولم يزل الاتصال له
وحدة اتصالية بالفعل عند الاتصال وتعدد [illegible] بالقوة وعند طريان
الانفصال له ذلك التعدد بالفعل ووحدة اتصالية بالقوة [illegible]
[illegible] متصلا واحدا أو [illegible] بدون ارتفاع الوجود عن ذاته
فأصل ذاته هو الهيولى [illegible] اعتبار وحدة الاتصالية وتعددها ولهذا
[illegible] بعد استيفاء نقل كلام القوم [illegible] الحكمة ثم قال الشارح
المذكور في الشرح المذكور في جواب المذكور أول [illegible] الأبعاد والحكمة
[illegible] الجسم التعليمي أعني [illegible] الجسم [illegible]
بالطبيعة [illegible] الجسم التعليمي فالجسم إذا طرأ عليه الانفصال
العدم [illegible] الجسم التعليمي الذي كان قبل الانفصال وحدث [illegible]
آخران [illegible] الجسم التعليمي [illegible] بعد الانفصال [illegible] الأبعاد ولا
[illegible] الجسم الطبيعي [illegible] لعدم [illegible] جسم تعليمي [illegible] الجسم التعليمي الواحد
متصل واحد [illegible] الجسم التعليمي المتعدد متصل متعدد وكذا [illegible] الهيولى
مع الصورة الجسمية الواحدة متصلة واحدة ومع الصورة المتعددة منفصلة متعددة
[illegible] الصورة الجسمية متصلة لذاتها لا تقبل الانفصال بل تعدم عند
الانفصال وتحدث صورتان أخريان والهيولى [illegible] حد ذاتها لا متصلة [illegible]

لا منفصل بل في الخارج يمكن تبدل الفصل بوحدة اتصال الجسم التعليمي وهو لا
يقبل الانفصال بل ينعدم عنده ويحدث جسمان تعليميان آخران والجسم
الطبيعي لكونه لا متصلا في ذاته ولا منفصلا لا ينعدم عند الانفصال بل هو موجود
في الحالين فلا حاجة الى اثبات الهيولى قلت وفيه ان الكلام ظ لا با
عتبار ان الموجود من الجسم الطبيعي هل هو الجسم التعليمي ان كان الجسم التعليمي زوال
ذاته وليس في الجسم الطبيعي زوال ذاته ليس بين لانه ان اراد بالذات
حقيقة الشرط انها لم تزل ذات الجسم التعليمي وحقيقته عند طريان الانفصال وان
اراد الهوية الشخصية فلانه عند طريان الانفصال يزول تشخص الصورة الجسمية والجسم
الذي كان عبارة عنهما وان لم تزل حقيقتهما وذلك ضروري لا ينكره من له جدال
لان خلاصة كلام الشارح المذكور انه لا يلزم من ابطال تركب الجسم من الاجزا
التي لا تتجزى الا كون الجسم متصلا جاز ان يكون متصلا بواسطة اتصال الجسم
التعليمي الحال فيه فكون الجسم التعليمي قابلا للابعاد الثلاثة بالذات لا غير ولما حكم
بذلك جماعة من الحكماء كصاحب الاشراق وغيره اختاره ايضا وقال ان
المتصل بالذات والقابل للابعاد الثلاثة بالذات هو الجسم التعليمي وعند طريان
الانفصال لا ينعدم الا هوية الجسم التعليمي لا الهوية الجوهرية التي هي محلها وهي
الصورة الجسمية الجوهرية والجسم الذي عبارة عنهما لا اختيار المتصل بالذات
ليس الا الجسم التعليمي لكن الموجود من الجسم التعليمي والجوهر الذي هو محله فسر
بالصورة الجسمية تارة وبالجسم الطبيعي اخرى بان الجسم التعليمي زوال
ذاته عند الانفصال وليس الجسم الطبيعي زوال ذاته وان اراد بالذا

ما اراد

ما اراد الحكماء من ذات الهيولى المستمرة فانهم ارادوا اثبات الهيولى
هويتها الشخصية كما يظهر من تصريحهم بان الهيولى امر واحد بالشخص لكن اراد
الشارح بذات الجسم الطبيعي هويته الشخصية وبالجملة ان مذهب الحكماء في
بقاء ذات الهيولى بعد الانفصال بان الهيولى المتشخصة بما قبله بعينه كما
هو ظاهر عبارتهم ومذهب الشارح الى ان الجسم متشخص بالشخص بعد الانفصال الاتصال
وان ذهب الى بقاء ذات الهيولى الا ان الهيولى المتشخصة الكائنة حال
الاتصال بعينها حال الانفصال شخصا ومذهب الشارح ان الجسم المتشخص
الكائن حال الاتصال بعينه حال الانفصال شخصا ولا بد قال بشدة لما
من ان الهيولى لما كان امرا مبهما لا يحكم بمغايرة وانها عند الانفصال الاتصال
يكون عند الاتصال شخصا واحدا ويكون عند الانفصال شخصين مع
بقاء وانها وجود واحد دون شخصها واما الجسم الطبيعي فلا يمكن امرا
مبهما فلا يصح ان يقال انه يبقى عند الانفصال بان يكون عند الاتصال شخصا
وعند الانفصال شخصا مع بقاء الذات لكون ذات الهيولى ابهاما
بالمعنى الذي لا يصح اراده من ذات الجسم عرض بان كان من ابهام
ذات الهيولى بانها عند الاتصال شخص وعند الانفصال شخصان
مع بقاء الذات لكن اجزاء العرض ذات الجسم الطبيعي بل بما ذكرناه
الهيولى بقاء مرارا من ان القابل للابعاد متقوم بالجسم وان المتصل بالذات
القابل للابعاد بالذات ليس الا الصورة الجسمية او الجسم التعليمي
فعلى هذا ما الصورة الجسمية بعين اشد او الاكثر ونحوها كونه

الجسم المتصل بحيث يصح ان يكون الكل اكثر مرة او لا بتنهي الى حد يكون عرضها ونحوها كما مر

عن قريب قال اراد الشارح بالجسم التعليمي المعنى الاول كما هو ذكره بعينه مذهب المشائين

انه ابطل لا ثبات الهيولى فان الذات التي هي باقية عند الانفصال والانعدام

الجسم التعليمي بهذا المعنى من بعضها الهيولى فانهم لم يريدوا بالهيولى الا الجوهر الباقي

حالتي الاتصال والانفصال بحيث يطرء على الصور الجسمية الواحدة عند الاتصال

وبطرء الصورتان الجسمتان عند الانفصال فان الجسم التعليمي الواحد بالمعنى المذكور

هو الصور الجسمية الواحدة المعينة للامتداد وان الجسمين التعليميين هما الصورتان

الجسمانيتان المعتادتان الاتصاداف فيلزم الاتصال بكون الجسم التعليمي متصلا بالذات

اي لا باعتبار الخارج من قابلا للابعاد الثلث لكونه عين الصورة

الجسمية لكن كون الصورة الجسمية متصلا بالذات بالجملة وقابلا للابعاد

الثلث المطلقة كما هو مجمع عليه عن قريب والجسم التعليمي انما يكون متصلا وقابلا للابعاد

بواسطة استلزامه للصورة الجسمية وان اراد بالجسم التعليمي المعنى الثاني

فهو ليس متصلا بالذات ولا قابلا للابعاد بالذات بل انما يكون متصلا وقابلا

بالعرض وبتبعية الصور الجسمية التي هي متصل بالذات وقابل للابعاد الثلث

الاطلاق بالذات وايضا اذا كان يعني الجسم التعليمي مع كونه عرضا بل

بالذات جسما طبيعيا كما ذكره الشارح لزم ان لا يكون الجسم الطبيعي بلا

للابعاد والاطلاق بالذات فلا يكون جسما في حد ذاته بحكم الاشارة اليه سابقا

مرارا فالشارح عنده القول بنفي ان الجسم الطبيعي في حد ذاته بل

للابعاد الثلث على ما ذكرناه كما في بعض ذكرناه من الشرح المذكور بل نقول

لانه ان الجسم اذا طرء عليه الانفصال لم يكن قابلا للابعاد الثلثة على ما في

الباب انه كان قبل الانفصال قابلا واحدا للابعاد فصار بعد الانفصال

قسمين كل منهما قابل للابعاد الثلثة فالجسم انعدم من الجسم وحدته وطرء

عليه كثرته والجسم حال الوحدة هو بعينه حال الكثرة ولم ينعدم قط

كما يقولون ان المادة هو بعينه عند الانفصال هو بعينه عند الانفصال

كما يقول ان الجسم بعينه هو عند الوحدة اعني الاتصال هو بعينه عند

الكثرة اعني الانفصال على انه الا انه لا يقول ان الجسم حين اي حين

الانفصال شخص واحد بل شخصان فان قيل اذا كان هناك قطعتان

وكل منهما قد من المادة فلا شك ان لكل منهما نوع تشخص مغاير

الاخر فاذا صيغتا ماء في كوز ارتفع منهما الامتياز وزول التشخصان

بانعدام تشخصهما فلا يصح قولكم ان الجسم عند الكثرة هو بعينه عند الوحدة

لم ينعدم قط بل المجموع ذلك الماءين تشخص امتاز به عن سائر المياه

هذا التشخص باق لم يزل ولذلك صح قولنا الجسم عند الكثرة هو بعينه

عند الوحدة لم ينعدم قط انما الذي تشخص اجزاء امتاز كل من الماءين

عن الاخر وبه زال كثرة الماء الا ذاته المتصف بالكثرة فان قيل

زوال هذا التشخص كاف في مقصودنا وهو لزوم انعدام مجموع الماءين

لان كلا من الماءين ينعدم بانعدام تشخصه الذي به امتاز عن الماء الاخر وينعدم

المجموع البتة ضرورة انعدام الكل بانعدام الجزء قلنا اجزاء المجموع

ذات كل من الماءين دون تشخصه الذي به امتاز عن الماء الاخر فان هذا

التشخص ليس من مقومات المجموع الذي هو المعاد بل في خالي الوحدة

والكثرة بل انما هو مقوم لشخص كل من الماءين لا لذاته الذي هو موضوع
والحاصل ان شخص كل من الماءين مركب من موضوع هو جزء الماء
وبما عرفت اندفع ان الماء الاول والجزء يقوم المجموع هو الموضوع دون
عارضه انتهى كلامه طاب ثراه وهو هذا الكلام ظاهرا ما قال السيد المدقق من
ان قوله ثم ان الجسم اذا طرء عليه الانفصال لم يكن قابلا للابعاد مع منقدمة
لم يدعها احد وانما الدعوى منها ان الجسم القابل للابعاد الذي كان قبل
الانفصال لا يبقى بعده ولم يثبت حينئذ ان الجسم قابل للابعاد وهي ضرورية
لا تحتاج الى بيان بخلاف الهيولى فانه كان فيها موجودا قبل الانفصال لم
ينعدم بعده لان مراد الشيخ من طريان الانفصال على الجسم او لا اذا
طرء عليه الانفصال هو بطلان الجسم الانفصال الذي يحدث مع منقدمة له الذي
هو الانفصال عنه يكون الانفصال محلا هو كلام المصنف يعطيه ما ذكرنا بعده
الجواب الاول الذي يحكم بكون الصورة الجسمية مثلا للابعاد الثلاثة لذاتها
انه بعد تسليم ان القابل للابعاد الثلاثة لذاتها هي الصورة الجسمية لا نم انها
لو قبلت الانفصال يحدث معه عنده لزم ان لا يكون قابلا للابعاد بالذات
كما هو مبنى مشى الهيولى فانهم ادعوا ان الصورة الجسمية تنعدم عند
الانفصال والا لم يكن قابلة للابعاد بخلاف الجزء الثاني وهو الهيولى
فكلام الشيخ في هذه المقدمة وفي بعضها الذي ذكره السيد المدقق بقوله
واما الدعوى منها اه بقوله وهي ضرورية لا تحتاج الى بيان فغير محتاج عند الشيخ
فانه حكم بان الجسم القابل للابعاد الذي كان قبل الانفصال لم ينعدم

التي ذكرنا

ما عار

الانفصال
باعتبار الذات الشخص بل بشخصه باعتبارها وانما الكلام بعد
بعد ذلك القابل للابعاد وزوال الوحدة الشخصية مشخصه ولا اخلاف تشخص
القابل للابعاد لا يوجب زوال ذات القابل للابعاد ولا زوال شخصه فكم
ان الحكماء الزموا انحفاظ ذات الهيولى الشخصية مع تبدل الوحدة والكثرة اليوم
انه بقاء ذات الصورة الجسمية الشخصية مع تبدل الوحدة والكثرة عليها
مما اتفق مع اثبات عدم بقاء ذات الصورة الجسمية الشخصية كلام
الشيخ ولا يجاب قبل من ان دعوى كون الجسم متشخصا حال الاتصال
بشخص كان متشخصا بعينه حال الانفصال مع ان الشخص حال الاتصال
مركب من تشخصات اجزائه دون تشخصه الذي حال الانفصال يستلزم
كون المجموع المركب من الماءين متشخصا بتشخص احدهما تشخص بعض
جزئيات الماء وهو الباقي في حالتي الاتصال والانفصال ويتشخص
حال الاتصال ولا يزول عند الانفصال فانهما يتشخص بعض جزئيه كل
من الماءين المتميزين عن الاخر وهو الزائل عند الانفصال وهذا مما لا
يتفوه به من له ادنى فطانة اذ لا يشك عاقل في ان الشخص للاول ان
من ان الهيولى الشخصية متشخصة لم يريدوا به القيام بالذات
والحقيقة بل القيام بالوجود والمجاز ولا يجوز عاقل ان يكون تمام الشخص
لمجموع الماءين مثل قيام تشخص الهيولى بها اولا وبالذات والوجود فيمكن
والقول بان جزء المجموع ذات الماء دون تشخصه لا يصدر عن المحصل لانه ان
اراد بالذات الشخص الكلي فظاهر انها ليست جزءا من المجموع كما جزء ان

فافهم خطيب زاده

ربما الجسم بخلاف الهيولى فان الصورة الجسمية
تتشخص بتشخص الاوصاف
واسطة في الوجود
تشخصها الذاتية ه

اراد بها الهوية الشخصية فظاهر انها لا تتصور كونها باقية حال الاتصال لا
لما قال السيد المدقق ان حاصل ما ذكره الشارح هنا كلامه لم لا يجوز ان يكون
الحكم الذي اورده الشارح على الهيولى من انها ذات باقية بالهوية الخاصة بعينها
المتصل يكون عند الاتصال شخصا واحدا ويصير حال الانفصال شخصين
جاريا على ذات الجسم بان يكون بالهوية الخاصة من الجسم بعد ما المتصل حال
اتصاله يكون شخصا واحدا ويصير حال انفصاله شخصين ولا يندفع ذلك بما
ذكره المجيب وحاصل ما دفع به ذلك ان الجسم الشخصي لا يبقى حال
الانفصال وهو لا يعلم من كلام الشارح فان الشارح لم يذهب الى ان الجسم الشخصي
يبقى بعد الانفصال كما ان القوم لم يذهبوا الى ان الهيولى الشخصية باقية بعينها
بل كما انهم ذهبوا الى ان الهيولى الشخصية الكائنة حال الاتصال بعينها حال
الانفصال شخصا فكذلك يقول الشارح ان الجسم الشخصي الكائن حال
الاتصال بعينه حال الانفصال اشخاصا ثم ما ذكره الشارح بانه ان اراد
من ان الهيولى امر مبهم في حد ذاته تمايز بتعاقب ذاته وجوده بدون
تعاقب التشخص بخلاف الجسم فانه في حد ذاته شيء متعين بلا يتصور بقاء ذاته
بعد الانفصال الا ان الوجه الذي ذكره ذلك السيد المدقق كما باب
كلام الشارح ما ذكر من قوله كما يقولون ان المادة هو شخص عند
الاتصال هو بعينه عند الانفصال كذلك نقول ان الجسم شخص هو عند
الوحدة اعني الاتصال هو بعينه عند الكثرة اعني الانفصال ومن قوله
وهذا التشخص باق لم يزل ولذلك صح قولنا الجسم عند الكثرة هو

بعينه

بعينه عند الوحدة لم يتبدل فظاهر ان الشارح ليس بشخص اي صرح بان
ذهب الى ان الجسم الشخصي باق بعد الانفصال كما ان القوم ذهبوا الى ان
الهيولى الشخصية باقية بعد الانفصال وح لا يندفع كلام السيد المدقق
المذكور من كلام الشارح الاعتراض المذكور الذي حاصله ان المجموع الجسمين
عند الانفصال شخص بالذات وبالحقيقة هو مركب من شخصي الجسمين
الشخص لم يبق عند الاتصال فالحكم ببقاء شخص الجسم عند الانفصال
حكم بانه مسلم لان يكون لذلك المجموع المركب من الجسمين شخصا
اخر مركب من شخص الجسمين ضرورة ان الشخص الذي تحقق عند الاتصال لم
يتركب من شخصي الجسمين من كلام الشارح ان يكون المجموع المركب
الجسمين عند الانفصال شخصا واحدا مركبا من شخصي الجسمين والآخر
ليس مركبا منهما وتمام كل من الشخصين انما بالذات وبالحقيقة ضرورة
ان الشخص المجموع المركب من شخصي الجسمين انما هو بالذات وبالحقيقة
وكذلك الشخص الماهوي انما يكون شخصا بالمجموع لذاته عند الانفصال
والا لم يبق الشخص عند ان يكون المجموع مركب من الجسمين عند الانفصال
بالذات وذلك غير بين البطلان والنزاع انما هو في المجموع ذات المادة
تشخصه لا وجه لصحته بل انما يندفع ذلك الاعتراض عن كلام الشارح بان
كما ان الحكماء ذهبوا الى ان الهيولى عند الانفصال شخص واحد هو شخص
لها بالذات ومتمايز ذاتها عن الاخر ولا تغير فيها باعتبار الا التشخص
الا بالذات لا التشخص من الصور الحادثة وانها التشخص بالعرض بتبعية

العوارض كان منه و به يتميز تلك الصور بعضها عن بعض فكذلك ذهب الشارح بان المجموع
الجسمي بعد الانفصال يتشخص احد ماله التشخص بالذات و به يمتاز ذاته عن
الغير وانما يتشخص العوارض به ويمتاز بعضها عن بعض اعراضها عن بعض فهذا التشخص الذي
يتشخص ذات المجموع بالعرض انما يوصف بالذات لا جزائه الفعلية المتعددة التي
تعددا تحدث عند الانفصال فحاصل كلام الشارح هنا انه لم لا يجوز ان يكون التشخص
الذي اورد التوهم على البسائط انها تتشخص واحدة بحسب الذات والوجود
والتشخص و مع هذا لا بد ان يكون متصلا واحدا عند الاتصال و متشخصين منفصلين
عند الانفصال جاريا على ذات الجسم بان يكون متصلا واحدا بالوحدة
الذاتية مع وحدة البسائط متصلا واحدا عند الاتصال ويصير متشخصين منفصلين
عند الانفصال عين كون صيرورة البسائط متشخصين منفصلين ولا يخفى ان ما ذكره
الموصوف لا يندفع بهذا الكلام بل انما يندفع ثبات الوحدة الشخصية من
البسائط وذات الجسم الصحيح لبقاء البسائط المتشخصة دون بقاء ذات الجسم
الموجودة المتمايزة عن جميع ما عداه دون الموضوع ولا يجوز ان يكون
التشخص بالمجموع مثل ما يتشخص البسائط بها اذ لا واسطة في الوجود هنالك
لا يصح للتوحد بان الاجزاء المتحدة بالموضوع والجسم المتشخص عند الاتصال
بغير واسطة عوض التشخص الحادث عند الانفصال والتشخص الذي
يمتاز به تلك الاجزاء بعضها عن بعض بعد الانفصال والحاصل ان ما ذكره
المعترض دفع كلام الشارح بعينه عن دفع اثبات الهيولى كما اجاب
في دفعه كان بعينه جواب الشارح في دفع الاعتراض عليه وسيجيء زيادة ايضاح

لذلك

لذلك وانت خبير بان كلام الشارح المذكور والمقصد بقوله بل نقول انا لا نم
انهم لما قال سيما اذا لم يعرض ان البسائط امر مبهم لا يتحصل الا بالصورة و
ليس لها في كل وقت الا تحصل واحد مستفاد من الصورة في تلك الوقت
ويتبدل تشخصه لا يتعدد له المبهم لان كل ما هو اوجبه على ذات الهيولى المبهم
لان كل ما هو اوجبه على ذات الهيولى المبهم يمكن ايراده على ذات الجسم المطلق
ولا فرق بينه الجسمية المطلقة ابهاما على كون ابهام انية ذلك المتفرع على الهيولى كما
هو مبنى كلام الشارح انما يندفع المغايرة كما اورده اما في المقام الاول فهو
الهيولى المتصل بالذات والقابل للابعاد الثلاثة لذاته انما هو الجسم التعليمي
الذي هو عرض واما الجسم الطبيعي فانما يقبل الابعاد بواسطة الجسم التعليمي
لا يندفع ما هو الاشارة اليه لا ارى ان الجسم الطبيعي عبارة عن انه في
مرتبة مقدمة في الجهات وقابل للابعاد وما لم يكن ملحقا بمقدار الجهات
وقابل الابعاد الثلاثة لم يكن حسيا فبطل كونه مقدما او قابل الابعاد الثلاثة بواسطة
طريان عرض له لان العرض وجوده متأخر عن وجود الموضوع فلو كان الجسم
الطبيعي مقدما او قابلا للابعاد الثلاثة بواسطة الجسم التعليمي الذي هو عرض
كان الجسم الطبيعي مقدما في مرتبة الوجود على العرض الذي يستفاد منه قبوله
الابعاد فلم يكن في تلك المرتبة الا مع محل الجسم التعليمي حسيا طبيعيا وقد حصل الحكم
هف وستسمع زيادة ايضاح له في انظار كلام صاحب الاشراق انشاء الله
الحكم اما انه لا يندفع كلام الشارح المذكور في المقام الثاني وهو القول بان القابل
للابعاد الثلاثة لذاته متقدم عند طريان الانفصال والقول بانه قابل في

هو الجسم الطبيعي مع منع ان القابل في نفس الامر
بالذات م

الثالث ان لا شيء عند الانفصال وحدة قابل للابعاد بالذات بل
يحصل جسمان كل منهما قابل للابعاد الثلاثة بالذات وعند الاتصال يحصل جسم
واحد قابل للابعاد الثلاثة بالذات فلا يكون شيء من الوحدة والكثرة موجبا
للابعاد الثلاثة بالذات لانعدام ذات القابل للابعاد ولا لاجزائه المتشخصة
الا المنعدم وكذلك التشخص والتحقيق انه اي قائل بهذا الكلام اي الصحيح لو كان
انعدام الجسم الطبيعي الخارج عبارة عن تبدل الاجزاء وتجددها بل
الاتصال الذي عرض لها اي ليس ذواتها لكون ذواتها معروضة للوحدة
الاتصالية تارة وللكثرة الانفصالية اخرى بدون طريان العدم على تلك
الذوات وذلك باطل لانه على هذا التقدير لا يخلو اما ان يكون تلك الذوات المعدومة
مع الاتصال الوحدي متساوية او غير متساوية وكل منهما باطل كما لا يخفى فالحق
ان انعدام الجسم الطبيعي في الفصل ليس الا انعدام الصورة الجسمية والجسم المتشخص
الذي كان عند الاتصال وحدوث الصورتين الاخريين والجسمين الاخرين
فيكون الوحدة الاتصالية لازمة لتشخص الجسم الطبيعي والصورة الجسمية
الاتصال وقبول الابعاد عين الجسم الطبيعي كما مر مرارا وذلك لانه لو لم
يكن كذلك كان كل من الاتصال والامتداد وقبول الابعاد عارضا
للجسم الطبيعي يلزم ان يكون الجسم الطبيعي متقدما على الاتصال حتى
الذي هو عبارة عن الامتداد الجوهري على قبول الابعاد وذلك
ضرورة تقدم الموضوع على الاعراض ولزم من ذلك ان يكون الجسم الطبيعي
في مرتبة ذاته مجردا او موقوفا من الاوائل التي لا يتجزى وكل منهما

باطل ولكن عند التامل يلزم الخلف الثاني على تقدير ما ذكره الشيخ حيث قدرنا
بطل بل كان الجسم المفرد المتشخص اذا كان قابلا لعدة اقسام عند الامام
في الخارج لم يتقدم ذات الجسم على اتصاله العارض له قبل الانقسام
وكذا الحال في الانقسام الى ثلاثة اقسام وغيرها من الانقسامات
فلما كان احتمال كون الذوات الغير المتناهية موجودة للاتصال
العرضي الموجود عنها من الوجود لا بعض كون الذات المتناهية التي
الاجزاء التي لا يتجزى موجودة للاتصال العرضي وهو اللازم الثاني وهذا
بعينه مذهب الشهرستاني والحاصل ان الانسان المذكور اولى على
الصورة الجسمية والجسم الطبيعي اجزاء الحكم على الجسم بتغاير ذاتهما
وكونه موجودا حالتي الاتصال والانفصال وعدم تغاير ذات الجسم
وكونه موجودا حالتي الاتصال والانفصال غير ما هو كلام الاخر فلا بد من
ما نحن دفع كلام الشيخ وبيانه ان لا يكون ثابتا ان الاتصال
ليس عارضا للجسم والا لزم تقدم الجسم على الصورة الجسمية عليه بالذات
ولزم من ذلك المحالات المذكورة من تركب الجسم المفرد
من الكونات التي يعرض لها الاتصال وهو باطل او كون المجرد
المحض معروضا للاتصال الواجب لعدم صلاحيته كونه ذات اجزاء
ثبت ان الاتصال والامتداد ليس عرضا على الجسم بالذات
ثبت ان الجسم اذا اتصف بالوحدة الاتصالية بعد
طريان الانفصال على الجسم المفرد زال ذاته بزوال الوحدة الاتصالية

وحدة جسمانية اخرى لم يكن ذاته اما عند الانفصال بالفعل واما الهيولى
فلا شك حينئذ انها متصفة بالوحدة الاتصالية ولا بعد فيها الا انها ليست
متصفة بحد ذاتها بالاتصال ولم يلزم من ذلك تقدم الهيولى على الاتصال اللازم
معها بل يلزم من الصورة الجسمية المحالات المذكورة وذلك لان الهيولى
في مرتبة وجود ذاتها لا تخلو عن الاتصال والانفصال ان لم يكن متصفة
بهما باعتبار ذاتها في تلك المرتبة وجود الذات وحدة اتصالية عند الاتصال
وكثرة معها عند الانفصال [illegible] شائبة من عدم كون الصورة
الجسمية متصفة باعتبار ذاتها عرضا فانه لو كانت عرضا لزم تقدم
الهيولى عليها بالذات لزم من ذلك تقدم المحالات المذكورة بعضها
ولما لم يكن الصورة الجسمية عرضا لم يلزم تقدم الهيولى التي هي محلها
عليها بالذات بل هي متاخرة بالذات عن الصورة المتعلقة بها كما
[illegible] فالهيولى انما توجد متصلة ثم يعرض لها الانفصال بدون
زوال ذاتها او توجد ثم يعرض لها الانفصال بدون زوال ذاتها
او توجد منفصلة ثم يعرض لها الاتصال بدون زوال ذاتها بخلاف
الصورة الجسمية فانها توجد متصلة باعتبار ذاتها عند زوال الاتصال لم يبق
ذاتها فالجسمان الحادثان عند الانفصال مجموعهما ليس متصلا ولا متحدا اولا
قابلا للاتحاد ليس جسما واحدا بخلاف هيولاهما فانها مع كونها جسمين
هيولى واحدة فانه ليس هيولاهما من حيث هي هيولى تعدد بل التعدد
انما يحصل فيها باعتبار تعدد الجسمين والصورتين الجسميتين الجسم المفرد من حيث

هو الهيولى بعينه بعد الانفصال واما من حيث هو جسم فهو لا بعينه بعد الانفصال لان
هيولى الجسم المفرد بعينها هي هيولى مجموع الجسمين الحادثين بعد الانفصال
بخلاف جسمية الجسم المفرد فانه لا يعرض مجموع ذينك الجسمين الحادثين بالانفصال
بل بعد الانفصال لم يتحقق الا جسمية كل من جزئي المجموع وجسمية المجموع غير
جسمية المجموع فانه قبل لزم مما ذكر ان يكون للهيولى وجود وذات مستمر حالتي
الاتصال والانفصال فهو باعتبار ذاتها المستمرة اما ان يكون بحيث لو
صورت كانت نوعه عين نوع المركب فيها او لا وعلى الثاني لزم ان يكون كلية
متعددة في الخارج لان المبهم ليس موجودا باتفاق اهل الصناعة كما صرح به
صاحب الشفاء وعلى الاول لزم ان يكون كلية متعددة في الخارج لان المبهم
ليس موجودا باتفاق اهل الصناعة كما صرح صاحب الشفاء وعلى الاول
لزم ان يكون جزئية متشخصة لكن هذا التشخص متعدد كالهيولى
متكثرة في نفسها ويتوسط لما مر الا لكانت واحدة في نفسها فعلى الاخر لزم
كون الهيولى واحدة في نفسها ومتشخصا بتشخص مستمر وهو لا يخفى عن شهاب بعد
وان كان موافقا لما صرح به الحكماء من ان الهيولى امر واحد بالشخص وهي
لزوم وحدة هيولى الجسمين اللذين احدهما في المشرق والاخر في المغرب
ولزوم كون المتشخص الواحد متشخصا واحدا تارة ومتشخصا اخرى
ولزوم كون الوحدة لازمة للهيولى فيصير كالصورة والجسم الذي هو
الوحدة متقدمة بعد انها كما يتقدم الصورة والجسم الذي هو
ولذلك الشهاب الثاني قال يستبعد المصنف ان الهيولى الجسم المفرد

وجودا وذاتا وتشخصا ووحدة عند الاتصال وانما يتعددان
الوجود والذات عند الانفصال لا التشخص والوحدة اذ
ليس للهيولى وحدة ولا تشخص الا في ضمن الصورة وان الهيولى فرد اذا
امر مبهم بالقوة لا تعين ولا تحصل لها اصلا فذاتها اذن لكن لا تكون
سعة فلا معقولية لا تكون كثيرة ولا واحدة … ثم ذا القربت
بما جوهره بعض ذاتها لا تعين احد من الامور فاذن الهيولى
لا تكون واحدة بنفسها كما انها لا تكون متعددة في نفسها قلت على
ما اختاره تكون وجود الهيولى وذاتها مستمرين بدون استمرار التشخص والوحدة و
ملزوم لها وجودا وذاتا مع تبدل التشخص والوحدة ملزوم لها وجودا
وذاتا مع تبدل التشخص والوحدة ملزوم ان لا تكون التشخص والوحدة لازمين
للوجود وذلك ساقط لان الشيء الموجود في مرتبة الوجود ممتاز عن جميع الاغيار
فهو متشخص بما يمتاز عن الغير فاستمرار وجوده يستلزم استمرار التشخص فان زال
التشخص زال الوجود لا ثم يزول الوجود فان الذات بالتشخص لا موجود و الدم
وكذا الحكم في الوحدة المطلقة فان كل موجود واحد فالهيولى العناصر
وجود مستمر في حالتي الاتصال والانفصال ولزم من استمرار ذاتها انها
لا تستمر الا باعتبار … عن هيوليات الافلاك لان التشخص
عن الذات الا باعتبار بحيث يمتنع اشتراك الغير فيها فلا شبهة في تحقق المعنى
في كل موجود في الخارج فانا نعلم بالبديهة ان كل ما هو موجود في الخارج فهو
بحيث لو تصور كان مانعا من وقوع الشركة فكل موجود يستمر وجوده

باستمرار

باستمرار وجوده يستمر تشخصه فاذا استمر تشخصه استمر وجوده
من انواع الوحدة فالوحدة المستمرة هي وحدة الوجود الذي وجوده
مستمر وكذا التشخص المستمر هو تشخص ذلك الوجود المستمر الوجود
يعلم من هذا ان للهيولى وحدة مستمرة وتشخصا مستمرا لكان ان لها وجودا
وذاتا مستمرين لهذا الخبر ان هيولى العناصر مغاير الذات مبهم الصفات
وكيف يصح ان الحكم بان الهيولى مبهم الذات مع بقاء الذات والوجود
عند تبدل الصور ومع الحكم بان تشخص الصورة النوعية بالهيولى كما صرح به
الحكماء فانهم قد صرحوا بان تشخص الصورة النوعية بالهيولى كما انهم صرحوا بان
تشخص الهيولى بالصورة الجسمية وسيأتي تحقيق الكلام عن قريب ان شاء الله العزيز
اذا تقدم هذا اقول في قول السيد المدقق وهو ان الهيولى في ذاتها امر
مبهم بالقوة لا تعين ولا تحصل لها ان اراد بقوله مبهم انها مبهم الذات
فهو خلف لكلام الحكماء وبعض البراهين وان اراد انها مبهم الصور لعموم
لكن لا يلزم منه ان لا تشخص لها مستمرا باعتبار استمرار الذات والصفات
ان اراد بقوله بالقوة ان الهيولى بالقوة باعتبار وجود الذات
لم يسقط فان الهيولى جوهر مستعد لقبول الصور الجسمية بالفعل وقبله الجسمية
مستلزم لفعلية وجود الجوهر من حيث هو جوهر وان اراد به انها بالقوة باعتبار
الصور فمسلم لكن لا يلزم منه ان لا وجود لها اصلا ليصح الحكم عليها بانها
ليست كثيرة ولا واحدة بل هي من قبيل المبهم الصرف الذي لا تعين فيه ولا امتياز
محال وجوده واستمرار وجوده وكذا امر تكون ما تقوم الصرف بان لا تكون

في فعليه اصلا لا فعليه القوه ولا فعليه الوجود فلا يمكن في هيولى العناصر فضلا عن الاجسام
صرف وكيف وهو جوهر مجرد عن هيولات الافلاك على عدم تجرد الصور والاشكال
فهاهنا قوه محضه وكيف يكون كونها بالفعل وكذا كونه جوهرا بالفعل فهو مشابه
الفعل ومشابه القوه فهو جوهر محض الفعل وهو ابدا بالقوه بل هو جوهر فعليته انه
وجود بالفعل وكونه بعينها بالمعقولات التي لا تنفك عنها في رتبة الوجود و
كالحركه المتوسطه التي هي متشخصه بالامور الثابته التي لا تتبدل مع وجودها
في كل الحركه مع تشخصها مستمر وجوده و تتشخص في جميع حدود المسافه وآنات
حالات تعاقبها وعلى هذا الشبهة يحمل الهيولى وشانه فعليته كل من الوجود و
التشخص والوحده والذات مستمره باستمرارها والعرض انما يكون للهيولى
وجود وذات مستمر كما بان عند ذلك [illegible] لها
تشخص يكون من الوحده مستمر باستمرار الوجود والذات واما دفع الشبهات
المذكوره فيكون على الظهور لما الشبهة الاولى فلان الوحده اللازمه للهيولى
ليست وحده اتصاليه لانه وحدته مع طريان الانفصال لا انفكاك لها عنها
الجسمين اللذين احدهما في المشرق والآخر في المغرب لما كونهما من الوحده فاما ثابتان
ومع اثنينيتهما متصفه بوحده لا اثنينيه بل هي شخص هيولى لا
تفتقر التعدد الاتصاليه بلا وحدتها وتتصف بوحده ما بعد عدم الانفصال
الذات من حيث الذات لبقاء الذات وعدم كثره الذات من حيث
الذات وهذه الوحده لها هي الوحده المستمره ومن الوحده التي من لوازم
من الكثره فان الوحده بمعنى كل واحد منهما ما يكون في الكثره من لوازمه وهي

معنى وجودي ومن الوحده الاتصاليه ذاتيه لها ومن لوازمها في الكثره بل هو عرض
الكثره ومن هذا القسم من لوازم للهيولى واما القسم الاول فهو لازم للصوره الجسميه و
الجسم وعارض للهيولى بواسطة الصوره وبه يدفع جميع الشبهات الست
المذكوره اما الشبهة الاولى فلما عرفت ان الوحده التي من لوازم الهيولى لا تنافي
الكثره الاتصاليه المستمره لتعدد الاجسام المستقله لصحه كون بعضها في المشرق و
بعضها في المغرب فان التعدد المكاني لا ينافي وحدتها كما ان تعدد الاشخاص لا ينافي بها
واما اندفاع الشبهة الثانيه فلان كون الشخص الواحد بهذه الوحده التي لازمه
للهيولى لا ينافي كونها غير شخص واحد بالوحده الاتصاليه تاره وعين اشخاص
متكثره بالكثره الاتصاليه اخرى عدم الوحده الاتصاليه اقوى كالوحده التي
حصلت للبحر التي هي عين الامواج والتي كل منها [illegible] فان كثره
الامواج وكثره الاوان اجزاء البحر لا يخرج البحر عن الوحده التي لذاته فهو على
العنصر التي هو تحت تلك القرا امر واحد بالتشخص كالبحر الذي هو واحد
باعتبار ذاته فالعناصر والحوادث البريه كالامواج لذلك البحر والاوان
اجزائه فكما ان كثره الامواج والاوان لا يخرج البحر عن الوحده التي لها له
كذلك لا يخرج كثره العناصر والصور العنصريه من العناصر والمواليد هيولى العناصر عن
وحدتها المخصوصه لها واما اندفاع الشبهة الثالثه فلما مر من ان الوحده
التي من لوازم تشخص الهيولى لا تنعدم بطريان الانفصال وحدوث كثره
الصور كذلك تشخص الهيولى بخلاف الوحده الاتصاليه التي من لوازم تشخص
الصوره الجسميه والجسم فانها تزول عند طريان الانفصال ويزوالها ينعدم

الصورة الجسمية والجسم فيحصل من المباحث السابقة ان فردية كحقيقة الجسم المفرد تحقق
الجوهرية بمعنى كونه موجودا لا في موضوع الا انه مجمل مع كون الصورة الجسمية و الانفصال
قابلة للابعاد ومع كون الهيولى قابلة للانفصال والطبيعة العدادية وبعد طريان الانفكاك
الانفكاك لم يبق داخلا في تلك الاجزاء المذكورة الا في الاول ولهذا يصح ان يقال
ان المجموع الجسمي الحادث بعد الانفصال بعينه هو الجوهر الذي كان جسما مفردا
من حيث هو جوهر موجود مستقل ولا يصح ان يقال ذلك المجموع بعينه
هو الجسم المتصل الذي كان قبل الانفصال من حيث هو جسم متصل فانه
لم يبق ذلك المجموع الجسمي الا بعض الجسمية في ضمنه التي كانت بالقوة عند
الاتصال ووجودها انما يقوم بالجسم المفرد من حيث هو جوهر مستقل
نعم يرى احيانا ان هذه الحقيقة مستمرة وجودها في حالتي الاتصال والانفصال
لا محالة لان هذه الحقيقة هي مستمرة بالهوية في موضوع التركيب فيكون هو بعينه الجسم
المفرد عند الانفصال بالهوية المطلقة وان لم يبق هوية الاتصالية اولا [illegible]
بعد [illegible] هذه الرسالة المورخة [illegible] الحكمي العلامة في الهيولى والصورة
بان انها اتحادية لا ارتباطية كما هو المشهور وتنبيهها على ان لتوهم [illegible]
في الهيولى وبيان حال هي الصحيح والفاسد [illegible] ذكرته من رأى الهيولى
وخاصيتها ذكر الخواطر التي خطرت في القاصر لكن الاوائل لم يعتنوا [illegible]
ما هو تصريح صاحب الشفاء الحكيم العلامة من ان الهيولى والصورة متحدان
في الذات مختلفان في المعنى ومنها تصريح العلامة بان الهيولى [illegible] الصورة مع كونها الصورة [illegible] للهيولى
جوهر والهيولى [illegible] الذات [illegible] الجوهر

او لزم ان يكون محل الاعراض لا محله [illegible] الاشارة بخلاف العرض فانه يمكن
استقلالها في الجوهر مع الموضوع وبهذا الاعتبار يقال انه عرض كالسواد
الذي يشتق منه الاسود واما الجوهر فلما لم يمكن استقلال الحسي منه بجسمية
فكونه عارضا لمحله لم يقوله [illegible] كل علته كالمتصل الذات والمهية [illegible]
والحاصل ان الابعاد والعلة الذات بالنسبة الى الهيولى فان هذه المقدمات النظر
عبارات من ان يحمل على الهيولى بجميع بها في الذات والوجود على
نحو اتحاد الاثر بالجسم في الشخص مثلا ان الاثر شغل الجسم [illegible] في الذات
والوجود في الشخص من زوال الاثر عنه وبقاء جسميته فاصل اتحاد الصورة
الجسمية والهيولى في الذات والوجود يستلزم ان زوال وجود
الصورة يستلزم زوال وجود الهيولى قلت الوجود [illegible] على نحو
بالذات والاثر بالعرض كوجود زيد للابيض فانه يسري الى الذات
الى زيد وان يوهم للابيض بالعرض ولهذا امكن زوال الوجود عن الابيض
مع عدم زوال [illegible] مع اتحاد زيد ومفهوم الابيض اذا اتحدا بشرط
في الذات والوجود وكذلك الحال في الهيولى والصورة الجسمية فانهما اتحدا
في الذات والوجود على نحو اتحاد زيد ومفهوم الابيض المحمول عليه في
الذات والوجود فان الصورة توجد لوجود [illegible] ينسب الى الهيولى
والصورة مع امكان زوال نسبتها الى الصورة الجسمية بدون زوال
نسبته الى الهيولى فينعدم الجسم من حيث هو قابل للابعاد الثلاثة لا
من حيث هو جوهر مستقل لزوال الصورة [illegible] بل زوال الوجود [illegible]

من حيث هو ابيض انما يمكن مع بقائه لونه بنفسه اما على ان زوال الوجود عن الابيض بعض
من حيث هو ابيض هو بالحقيقة زوال الوجود عن البياض بالذات فعلى هذا كل
حقيقة اتحادية زائدة عن الشيء انما يمكن زواله ان لو كانت تلك الحقيقة بالهوية
الارتباطية التي نسبتها الزوال بالذات يلزم ان يكون زوال الصورة
عن الهيولى على تقدير كونها وصفا جوهريا اتحاديا بمعنى زوال ارتباطها عن
الهيولى وذلك الامر ان كان عرضا لزم قيام الجوهر بالعرض مع عدم الشيء على
الصورة متعلقة بالذات وهو باطل فتعين ان يكون جوهرا وان يكون الارتباط
بين ذلك الجوهر الذي هو صورة جسمية والجوهر الاخر الهيولى فلزم الكثرة
كما هو المشهور فثبت انه يكون زوال الحقيقة الاتحادية بدون زوال الجهة
الارتباطية كتبدل الوجود والعدد فانهما حقيقتان اتحاديتان مع انهما يزولان
عن الشيء بسبب التي هي اقوى [illegible] يتعاقبان زوال جهة [illegible] لا
بالعكس لان التركيب والتركيب الا القوة والعدم [illegible] اول الشامل
كل حقيقة اتحادية زائدة عن الشيء انما يمكن زواله ان لو كانت تلك الحقيقة
بالهوية الارتباطية عدم تمكن [illegible] القضية الكلية صحيح الحقيقة الاتحادية
الحقيقية [illegible] الحقيقة الاتحادية [illegible] سواء كانت [illegible]
[illegible] الحقيقة الاتحادية الحقيقية [illegible] فان [illegible] الا ان
[illegible] اتحاد [illegible] الوجود [illegible] الجسم
وليس الاتحاد بمعنى الحيثية الارتباطية بل الارتباط بالعكس ولما كان
الاتحاد ليس بمعنى الحيثية الارتباطية لم يكن زوالها بزوالها

وانا اقول

وما يجعله متصلا بالذات هو متحد بالذات [illegible] الا ان [illegible]
الجوهر بالمعنى المذكور سابقا اي الجوهر بالمعنى الاخص هو الموجود لا في محل
كذلك الفصل في الجنس لما كان العلاقة بين الفصل والجنس لا يكون كما
كان العلاقة بين الفصل بالذات والجوهر بعد المعنى [illegible] يتصل بالذات
او اخذ بشرط لا كان صورة جسمية كما ان الجوهر بالمعنى المذكور اذا اخذ
بشرط لا كان هيولى الجسم واذا اخذ لا بشرط كان الاول متصلا والثاني
جنسا وسائر [illegible] بعد ذكر كلام صاحب الافق [illegible] على
ان العلاقة بين الهيولى والصورة اتحادية كلام بهمنيار حيث قال واذا كان
وجود الصورة [illegible] وجود [illegible] المادة [illegible] عن المادة عند [illegible]
[illegible] ان الصورة الجسمية والهيولى متحد ان
الذات [illegible] يكون ذات [illegible] اتحاد [illegible] يكون
ذلك الذات [illegible] الهيولى وباعتبار الاخر يكون الصورة الجسمية ولذلك لا ان
الجوهر [illegible] لا يمكن وجود احدهما بعينه وجود
الاخر [illegible] على اتحاد الهيولى والصورة كلام بهمنيار حيث قال
[illegible] من هذه الامور الثلاثة اي الصورة الجسمية والطبيعية والهيولى
[illegible] بالفعل [illegible] مع الاتحاد والهيولى بالصورة [illegible] الجسم
[illegible] الجسم [illegible] بالفعل [illegible] حال الهيولى مع
الصورة [illegible] اتحاد الهيولى بالصورة اتحاد [illegible] واتحاد الجسم
بالابيض [illegible] اتحاد [illegible] اتحاد وما صرح الحكماء بان

الهيولى متقومة بالصورة مع التصريح بانهما جوهران فانه يلزم من هذا التقوم
ان لا يكون الهيولى متقدمة بالذات على حلول الصورة فيها واستعداد لك
التقدم مستلزم لاتحادهما والمتبادر على اتحادهما بعض الدلائل المذكورة
في اثبات الهيولى كما سمعت اي اشار اليه الحكيم في الجواب اتحاد الهيولى والصورة
في الذات هو الاظهر بعد التامل في كلامهم هو الاولى لا الاختصار قال بل
اتحادهما في الذات مستلزم لكون زوال ذات احديهما مستلزم لزوال
ذات الاخر فيلزم من اتحادهما في الذات ان ينعدم ذات الهيولى بانعدام ذات
الصورة قلت اتحادهما بحسب الذات لا يستلزم ما ذكره القائل ان لو لم
يكن مع ذلك الاتحاد الاختلاف بحسب المعنى اما لو كان الهيولى والصورة
واحدة بحسب الذات ومتعددة بحسب المعنى كما صرح به صاحب الشفاء والحكمة
العلائية فلا يلزم من انعدام المعنى الذي هو الصورة الجسمية انعدام المعنى الذي
هو الهيولى قال قيل اذا كان الصورة والهيولى متحدين بحسب الذات
ومختلفين بحسب المعنى لزم التناقض لانه يلزم حينئذ ان يكون المعنى الذي هو
الهيولى غير المعنى الذي هو الصورة وهذا اى المغايرة لا يكون الا بجز من
جزئي الجسم اعني جوهر الصورة فلزم ان يكون مادة في محل نفس سواء … يكون
الشي ذا ماكونه جوهرا او كونه بمعنى موجودا ضرورة ان المعنى المتعدد لم
يصح ان يوجدا بوجود واحد والا لزم وجود الكل بدون وجود الجزء
كما هو المشهور قلت المراد بالذات ما هو المراد من قولهم بالذات
في قولهم الكلي بالنوع الظاهر من الاتحاد في الذات والوجود او المراد بالذات

ما هو مستعمل في الوجود المعنى اي الكون في محل وعلى التقدير لا يلزم من كون الهيولى
والصورة متحدين بحسب الذات ومختلفين بحسب المعنى الجوهري بمعنى انه
لا يكون في موضوع التناقض قال قيل اذا كان الهيولى والصورة متعددة ان
بحسب المعنى فتعددهما اما في الخارج او في العقل وعلى الاول لزم ان يكون
لكل منهما وجود مستقل بوجود الاخر فلا يكون احدهما محمولا على الاخر ولا على
المجموع فلزم تعددهما بحسب الذات وعلى الثاني ان يكون الهيولى والصورة
من الاجزاء التحليلية العقلية كما حكم به سيد المدققين لزم ان يكونا خارجين
وموضوع العموم كون الجسم مركبا في الخارج وكيف يصح ان يكون الاجزاء
التحليلية المحضة بحسب بعضها مع انعدام بعض كما هو شان الهيولى
مع انعدام الصورة الجسمية لزم ان لا يكون من الاجزاء التحليلية المحضة بدون
كونها من الاجزاء الخارجية قلت الاجزاء التحليلية اي الاجزاء الاتحادية
على قسمين كما اشار اليه احدهما ان يكون تحليله فرديا بدون كونهما
في الخارج كما في الماهية البسيطة في الخارج المركبة في العقل وثانيهما ان يكون
اجزاء عقلية اي اتحادية مع تعددهما في الخارج كما في الماهية المركبة في الخارج كالجسم مثلا
فانه كما يكون في العقل مركبا من الجنس الذي هو المعبر عنه بالجوهر بمعنى
الاخص ومن الفصل الذي هو المعبر عنه بقولنا قابل للابعاد الثلثة على الاطلاق
بالذات فكذلك يكون في الخارج مركبا من الامرين اللذين احدهما بازاء
الجنس والاخر بازاء الفصل ثم امتياز احدهما عن الاخر مسلم لذلك
التركيب وزوال الامران مع تعددهما في الهوية متحدان في الوجود والذات

على نحو الاتحاد وزيد مع مفهوم عام والحاصل ان كل ماهية مركبة في الخارج من
المادة والصورة فهي مركبة في العقل من الجنس والفصل المحمولين عليها فلا يحمل
عليها حقيقة بل يشار بحمل الجنس وحقيقته اولى من ما بحمل الفصل و
تانك الحقيقتان متحدتان في الخارج بان يكون كل منهما مرسلا الا في الاعتبار
الاتحاد بالفعل واما اجزاء المركب الخارجية على كون احدها الآخر المتعدد الى
التي لا يصح حملها على المركب سواء اخذت بشرط لا او لا بشرط وانما
نحو الاجزاء الخارجية التي لها نحو اتحاد بحيث اذا اخذت لا بشرط كانت محمولة
وهي الاجزاء التي الاجزاء التي وجدت بوجود واحد على نحو وجود زيد و
مفهوم عام فانه يحمل منهما كون الاتحاد المصحح لحمل احدهما على الآخر وكان ان
للعام معنى من ما عن زيد بالجسم وزيد موجود به ومجموع الانات و
المتحد لم يكن في الخارج كان كل منهما بحيث يصح ان يحمل احدهما
به على الآخر فلتلك الصور الجسمية من ما عنت للهيولى على نحو كون العام
ما على زيد والنوعية الهيولى من زيد ويكون مجموع الانات الذي
هو صورة الهيولى والمتحد الذي هو مادة لتلك الصورة موجودا في الخارج
بوجود واحد هو الجسم الطبيعي فان قيل ما ذكرت في تحقيقه مما دفت اليه
سند الدعوى فلا يضع الى ما ... من كلامه ومن كلامك الى الحكماء من كلام قوم
ومن كلامهم وجوه احدها انهم قالوا بحمل الصورة الجسمية الهيولى لكنهما
من الاجزاء المتحدة بالجسم مع بقاء الهيولى وانعدام الصورة الجسمية ونحوها
انهم قالوا بحمل الهيولى بحيث لا يحصل لها استمرار ولا وحدة مستمرة مع

نحو وجود واحد والثانية انهم حكموا على الهيولى المستمرة الوجود في الخارج بانها ليست
كلية ولا جزئية وثالثها انهم حكموا بان الهيولى والصورة الجسمية محل جميع الصفات
الكمية موجودة بالوجود الاشراقي وبان الصفة للهيولى الوجود مع استمرار وجودها
وتبدل صفتها وخامسها انهم حكموا بان الهيولى مع كونها جبلية لا يدخل في ماهية
ماهية الجسم وسادسها انهم حكموا بان مبادي جميع فصول الماهيات الامور
الحادثة بحيث ... ان النفس الناطقة الانسانية مع تجردها جزء محمول على
للانسان واما اخرها فبه في جميع الامور المذكورة ... بحسب الحكماء
فالتفصيل ان من التحقيق المذكور ان يكون الهيولى والصورة موجودين بوجود
واحد مع استمرار وجود الهيولى ووحدته وتشخصه مع زوال الصورة عنها و
الوجود المنتزع عن الصورة غير الوجود المنتزع عن الهيولى وعن المجموع يلزم
تعدد وجودها ووحدتها معا ... ينتقض بقاء الوجود ...
مع تبدل الموجود الذي هو موجود به اي الصورة الجسمية لان التعدد
ليس الا في الاعتبار كتعدد وجود زيد ومفهوم العام الذي هو محمول على
زيد ولا منافاة بين التعدد والوحدة فانه لما كان الصورة الجسمية جنسية
اتحادية ... كما سمعت ... وتبع ذلك الاتحاد الاتحاد في الوجود
مع تعدد ما في الوجود بالاعتبار فان الوجود واحد في الهيولى الذي
الهيولى بالذات وبالعرض في صورتها الجسمية وبعد الانتساب يصير متعددا
بالاعتبار ولما كان وحدة الوجود وبقائه ووحدة الذات ان كون الصورة
الجسمية جنسية اتحادية للهيولى دون الجنسية الانضمامية للجسم ... بقاء وجود

البسيط الذي هو وجود الصورة مع زوال الوجود عن الصورة مال زوال
الصورة عن البسيط على نحو زوال مفهوم القائم بالمتصل بل الحادث
على اقسام ثلاثة احدها الحيثية الارتباطية كالسواد بالنسبة الى الجسم وثانيها الحيثية
الارتباطية الانتزاعية كالوجود الانتزاعي والوحدة ووجود زيد الغير مغاير
لوجوده ما بحاجته ولهذا لم يحمل عليه وثالثها الحيثية الاتحادية الحقيقية التي
ما به الحيثية ارتباطية كمفهوم الانسان المحمول على زيد مثلا فانه حيثية اتحادية حقيقية
ما به الحيثية الارتباطية الحقيقية التي هي الساري ورابعها الحيثية الاتحادية الانتزاعية
كمفهوم الوجود الانتزاعي ومفهوم الواحد وغيرهما من المحمولات الانتزاعية وخامسها
حيثية الاتحادية الحقيقية التي هي ما به الحيثية الارتباطية كمفهوم الانسان بالنسبة الى الوجود
فان الوجود والذي هو الانسان كونه انسانا لا يتبع الغير الارتباطي الذي هو مظهر
السواد في كونه عالكون الذي اسود وهذه الاقسام التي ذكرها من ان وجودها
بعينه وجود ما يحمل عليه كان الوجود انتزاعيا او حقيقيا فانه لا يتجه ان
وجود مفهوم العالم المحمول على زيد بعينه هو وجود زيد الذي كان قاعدا قبل
كونه عالما فكون وجود زيد مستمرا مع تبدل الغير كونه قاعدا الى كونه عالما بلا
شبهة وكذلك حال البسيط فان وجوده مستمر مع تبدل الحامل كونه متصلا واحدا
لا كونه على المتصل وهو عارض عليه كونها قابلا للاتصال بالفعل فلا يمكن ان
الصورة ما يصير به البسيط جسما ومتصلة بها لا انه عرض لها عرض متصلا
بل ان تحقق مفهوم المتصل به فكون الاتصال بمعنى القبول امرا اعتباريا منتزعا
من المتصل لا ان المتصل هو نفس الاتصال بغيره الموجود بالوجود فان

الوجود

الوجود انما يخص المفهوم فانه هو الموجود والوجود انما يخص الوجود
كالانسانية انما توجد بالانسان فالحيلا وكان الاتصال انتزاعيا
ولا خفاء ان الامر الانتزاعي لا يحدث نوعا من الوجود بخلاف نحو
الاتصال عن موصوفه على تقدير كونه عرضا بل ان يكون الجسم عرضا
انتزاعيا عرضيا نوعا من مرتبة وجوده فلا يثبت الاتصال الجوهري اي الفعل
بالذات الذي ما به فيه البسيط فلا بد لكل امر انتزاعي من
منشأ الانتزاع فان كان منشأ انتزاع اتصال الجسم من حيث هو
جسم او صورته الجسمية ثبت وجود المتصل بالذات الذي هو ما عداه
منشأ لانتزاع الاتصال وبه ذلك ثبت وجود البسيط المنفصل الحيثي المنفصل
احدهما عن الاخر دون الاتصال لا يمكن البسيط منشأ لانتزاع الاتصال
اي المتصلية واذا صار منشأ لانتزاع القبول منه البسيط هو
متصل بالذات وهو الجوهر حيثية كونها متصلة وانما يكون مرتبة الجسمية
جوهرا لانها لا تنافي عن مرتبة وجود البسيط بالذات بل انما يكون مفهومه
للبسيط وهو نهاية الهوية التي الهيولى فلم جوهريتها على عدم نوعيتها
من عدم ما في عن البسيط ودخولها في جوانب هو وعلم ان ارتباطها
بالبسيط ارتباط اتحادي كونها عينه لها كما مر فاقبل ان من كون
ارتباطها اتحاديا اتحاد الجوهرين الموجودين في الخارج وهو بط كلامه
صاحب المشفى كنه وهو بيان ابطال اتحاد العاقل والمعقول الجوهرين قبيحة
اتحاد الجوهرين الموجودين اللذين لكل منهما وجود مستقل بالفعل دون

الا فيكون بالمسائل الذي ذكره في كتاب الاشارات وغيره واما الجواب ان
الذاتي احدهما فعلي متحصل بالاخر والاخر حامل لقوة الاول ومبهم تتعين به
فانما هو ما ليس كما ليس كل منهما كالجنس والفصل الجوهري فلكل شيء الهيولى
مشابه للقوة ومشابه للابهام جاز ان يتحد كما يتحد بصير موجودا بالفعل ويتحصل
فلا يستحيل كون الجوهر الموجود في الخارج من محوضة الابهام والقوة وبين
صرافة التعين والفعل فانا بادي العقل لا يستبعده فلتستبع استبعاده
ملاحظة النظير فان الاجزاء المقدارية المفروضة في الجسم واسع موجودة في
الخارج من محوضة القوة وصرافة الفعل فانها ليست موجودة بالفعل الا بالوجود
الفرد فهي موجودة بين صرافة الفعل ومحوضة القوة فاما حجة الموجودة منها وبين
الموجودات المتصلة مع كونها غير موجودة بالفعل جاز ان تكون للجسم اجزاء
خارجية مقدارية من محوضة الفعل وصرافة القوة جاز ان يكون له اجزاء معنوية
خارجية موجودة بين محوضتي القوة والفعل واما التسلط في الابهام والتعين
فهو ظاهر جدا فان المادة الجنسية للهيولى الموجودة التي هي محوضة الابهام والتعين
هي مشابهة للابهام والتعين فكذلك حال الهيولى فان فيها ابهاما وتعينا مما هو
بين صرافة الابهام والتعين ولما كان المناسب لا يصلح هذا البحث وبيان
بقية المذاهب ان نذكر بعده ذكر كلام صاحب الاشراق ودفعه اخر
تقديمه فنقول قد احتج في التلويحات اولا على عرضية كل من الطول والعرض
والعمق حتى لا يلزم بقاء الجسمية كما هو المشهور ثم قال ومجموع الاعراض
عرض فالجسم التعليمي عرض اي للثابت عرضية كل واحد من الابعاد الثلثة

بيان مذهب صاحب الاشراق في الهيولى وكلامه مع المشائين

يعرف انه بعدما ثبت عرضية كل واحد ... العلمية ... الا الانفعال الوهمي ...

ومن الطول والعرض والعمق فيثبت ان مجموع هذه الاعراض في الجسم
التعليمي عرض اذ لا يتقوم الجوهر بمجموع الاعراض ثم قال والمقادير عرفت
عرضيتها بالتخلخل والتكاثف مع انا برهنا المقدار وانتقاصه من غير ورود
مادة من خارج ولا انفصالها فكذلك المادة تتوارد عليها المقادير المختلفة
وهي شيء يحتملها فلا يقوم تلك المادة الا بمحلها فتلك المقادير بالمادة
موضوع والمقادير الحالة فيها اعراض انتهى قلت اما الدليل الاول
الدال على عرضية كل من الطول والعرض والعمق الذي خلاصته ان
تبدل اشكال مثل الشمعة مع بقاء الهوية مستلزم لتبدل كل من الطول
والعرض والعمق مع بقاء الهوية الاتصالية وتبدل كل منها مع بقاء الهوية
مستلزم لعرضيته فمقتضاه انما هو عرضية عوارض الجسم التعليمي اي كون
الجسم بحيث يكون مقدار طوله كذا او عرضه كذا او عمقه كذا الا
عرضية الجسم التعليمي فان الجسم التعليمي الذي هو كون الجسم بحيث يفرض فيه
كذا وكذا امتدادا لا يتبدل اصلا في الشمعة بتبدل اشكالها المختلفة بل انما يتبدل
به مقدار احد من الطول والعرض والعمق ولا نعلم ان الجسم التعليمي عبارة
عن مجموع الطول والعرض والعمق بحيث يتبدل بتبدل احدها مطلقا
وبالجملة هذا الدليل انما يدل على تبدل عوارض الجسم التعليمي الذي
هو اما عبارة عن كون الجسم بحيث يصح كذا وكذا امتدادا وهو عرض واما
عبارة عن الصورة الجسمية الجوهرية بالمعنى الاعم بمعنى الامتداد الذي
هو عرض فهو بهذا المعنى مركب من الجوهر بالمعنى الاعم ومن العرض فاما

الركن الثاني هو انا يدل على تبدل الجسم التعليمي الذي هو طرف الوضع
بالجسم لا على تبدل الجسم التعليمي بالمعنى الذي هو مركب من الصورة الجسمية
وتعين امتداداتها الا باعتبار تبدل جزء الذي هو عرض وتبدل
المركب باعتبار جزء مع بقاء الهيولى انما يدل على عرضية الكل لا على عرضية
الجزء الآخر وهو الممتد القابل للابعاد الثلثة على الاطلاق فانه باق في الجسم
حالتي التخلخل والتكاثف كالاكبر والوضع انه لا يلزم من ذلك الدليل بعد تتميمها
الا على عرضية الجسم التعليمي من كون الجسم بحيث يمكن له امتداد ورضحه
جزء الجسم التعليمي بالمعنى المركب من الصورة وتعين امتداداتها لا عرضية الصورة
الجسمية بمعنى الممتد الى الابعاد الثلثة على الاطلاق فافهم ذلك فانه ...
للكلام لا نا ثم اصح الشيخ بعدما ذكره ما مر على انه ليس في الجسم امتداد
جوهري موجود ... انه لو توهم الجسم الموجود في الآن امتداد جوهري
لكان هذا الامتداد اما كليا او جزئيا لا جائز ان يكون كليا لان الكلي من حيث
هو كلي لا وجود له في الاعيان فما لا وجود له في الاعيان لا يتقوم به امر موجود
فالجسم العيني لا يتقوم بالامتداد الكلي ولا جائز ان يكون جزئيا لانه ان كان
هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره لم يكن في الجسم امتداد جوهري
وان كان في الجسم امتداد عرضي واخر جوهري فذلك محال لان الامتداد
طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف في جواب ما هو ولو كان
بعض جزئياته جوهرا وبعضها عرضا لكان جواب ما هو مختلفا وذلك باطل
بطلانا لما تقدم منه فاذن ليس بعض جزئياته جوهرا وبعضها عرضا بل اما

اي بعد بيان ان الامتداد التعليمي ... ان الجسم التعليمي الذي هو مجموع ... عرض ...

اي البرهان الاول على زعمه منه

ان يكون الكل جوهرا واما ان يكون الكل عرضا ولما ثبت عرضية البعض
ثبت عرضية الباقي وثانيها انه لو كان في الجسم امتداد جوهري لكان
موجودا في كل الجسم وفي جزئه سواء كان ذلك الجزء حاصلا بالفعل او
بالقوة والوضع ومن المعلوم ان الامتداد الذي في كل الجسم اكثر
من الامتداد الذي في جزئه النصف او الربع مثلا فذلك الامتداد قابل
للتجزية ... ان ... عرض لذاته وكذلك ... لذاته
وكل كم لذاته فهو عرض فالامتداد الجوهري عرض هف وثالثها انه
لو كان الامتداد الجوهري حاصلا في الجسم لكان اذا تخلخل الجسم بمعنى
زيادة مقداره من غير انضمام مادة اليه فلا يخلو اما ان يتغير الامتداد
الجوهري عند التخلخل كما في قبل التخلخل او لا يبقى فان بقي مع انه لا يبقى لا
لانه لا شك في ان التقدير الذي هو مقداره بالتخلخل ليس في الصورة الجرمية
اذ لو كانت فيه من التقدير الذي قبل الزيادة التي ... في ذلك
التقدير كما كانت قبل التخلخل لكانت الصورة التي هي من الامتداد
قد زادت في ذلك الجسم المتخلخل والتقدير بقاء الحكاية هف
وان لم يبق ذلك الامتداد الجوهري كما كان ومن المعلوم ان ليس بالنقص
فهو اذن ازيد فالامتداد الجوهري كم لذاته فهو عرض فالجوهر عرض
هف انتهى كلامه ... تباين يحقق الامتداد الجوهري
كلف في دفع هذه الوجوه ... المنفصلات السابقة يدل على ان
ليس في الجسم الا امتداد واحد اي ممتد واحد وهو اذا اخذ على

لكن ان ... عرض ... الامتداد ... و ... تعريفها ... منه

... التخلخل ...

... ليس الا ... منه

الاطلاق كان جوهرا واذا اخذ مع الغير كان مركبا من الجوهر والعرض و
بهذا الاعتبار ليس جوهرا ولا عرضا وان كان داخلا في تعريف العرض
بحسب الظاهر لكن لما كان الشيخ ممن اعتقد القوم بصحة كلامه وجب ارادة
الاصطلاح من دفعه سوى كما ان رفع الوجه الاول فانه يحال اصار ان الجسم
الموجود في الخارج متقوم بالامتداد الجوهري اي الممتد الجوهري قوله
لو تقوم الجسم الموجود في الاعيان بامتداد جوهري لكان ذلك الامتداد
كليا او جزئيا الثالث فمردود لان امتداد الجسم ليس شيئا يكون
الجسم به ممتدا بل انما هو ممتد بنفسه فيكون مفهوم الممتد متحدا بالجسم ومعنى
امتداده اتحاده بالممتد على نحو اتحاد الوجود فانه كما لا يمكن وجود المهية الا
موجود بها فكذلك ممتدها اتحاده بالوجود وكذلك امتداد الجسم ليس الا
ممتد بنفس امتداده هو اتحاده بالممتد وكذا لا يمكن ان الممتدية المطلقة
مقومة للجسم وانها حينئذ اتحاده عن ماخوذة عن الجسم من غير هذه الهوية
التي في الجسم فلا يكون عرضا لانها ليست في موضوع اي في محل
يتم وجوده بدونها فعلم مما ذكر ان الجسم الموجود في
الاعيان المشخص بتشخص المعارض بمعنى متقوم بامتداد جوهري مشخص بتشخص
الجسم اي متقوم بمفهوم الممتد المتعين بما يتعين الجسم به فان الممتد المطلق
اي الممتد الذي هو كلي طبيعي مقوم للجسم الذي هو كلي طبيعي والممتد الجزئي
مقوم للجسم الجزئي والحاصل انه ان اراد الشيخ بالكلي الكلي
المنطقي اخترنا ان الممتد الموجود في الخارج المقوم للجسم الموجود في

الخارج

في الخارج ليس كليا بهذا المعنى لان الكلي بهذا المعنى لا يوجد في الخارج وان اراد
بالكلي الكلي الطبيعي اي ما هو معروض الكلية في العقل اخترنا ان الممتد الذي هو
مقوم للجسم الموجود في الخارج كلي باعتبار ماهيته جوهري بتشخص الجسم قوله لما جاز
ان يكون جسما لانه ان كان هو الذي ثبتت عرضيته وليس الجسم عرض ثبتت
ماهيته عرضيته بالدليل المذكور انما هو لعارض للمتصل وهو تعين الامتداد ا
بالانقطاع اما مطلقا او مخصوصا وهذا العرض ليس من افراد المفهوم الممتد في
المهية لم يلزم عرضيته عرضيته ليس في الجسم عند الحكماء الا اتصال المتعالي في
المهية احدهما جوهري والآخر عرضي لم يرد عليهم ما اورده الشيخ لانا نحقق
عندهم في الجسم مفهوم الممتد المتعين بما يتعين الجسم به ومعنى جوهري على التسلسل
موجود في الخارج بدون تحقق الاتصال المصدري لما مر ان الجسم الاتحاد
المتحقق في الخارج لا يستلزم تحقق الكيفية الارتباطية في الخارج فالمتحقق في الخارج
انما هو المتصل والاتصال اي كون المتصل متصلا انما هو امر انتزاعي عن ماهية
للمتصل في المهية لا يلزم من كون هذا الامر الانتزاعي عرضا كون نفس الممتد المتحد
بالهوية الخارجية عرضا فتمحض الجواب ان الممتد يحاب الشيخ على الاطلاق
بدون اعتبار تعين الامتداد او مطلقا اي بدون اعتبار تعينه وبدون اعتبار
تعين معين هو المقوم للجسم وهو جوهر واما كونه بحيث يتعين امتداده بتعين
بان يقطع امتداده او امتداد الى غير النهاية او كونه بحيث يتعين امتداده
بان يكون طوله ذراعا وعرضه ذراع وعمقه ذراع مثلا فهو امر عرضي لازم
للممتد بعد وجوده في الخارج وهذا الامر ليس من افراد الممتد في المهية فمفهوم الممتد

على الاطلاق بالمعنى المذكور كما مر مرارا طبيعة واحدة جوهرية لا تختلف فيها
جواب ما هو وانما كونه بحيث يصح كذا وكذا امرة لو عرضي لا يختلف فيه
جواب ما هو ولذلك لم يفرق بينهما الحكماء يعرفون ويطلقون عليهما
امتدادا اما مجازا ولهذا اشتهر انهم قائلون بالامتداد من الاتصالين
احدهما جوهري والآخر عرضي فانهم ارادوا بالاتصال الامتداد بمعنى
الجسم بحيث يعقل امتداداته وكون الاجزاء المفروضة فيه مشتركة الحدود
وبالامتداد الجوهري كونه بحيث يصح كذا وكذا امرة والمعنى الثاني يختلف في صورتي
تبدل الاشكال الشمعة ويحصل الجسم لا تبدل المعنى الاول ممن لم يفرق احكامهم ان
الثاني عرضا ولما كان المعنى الاول في اول مرتبة الجسم وجودا وتعقلا سموا
بجوهرية المعنى الاعم فالجسم التعليمي هو متقوم بالامتداد الجوهري بالمعنى
المذكور ليس تعين امتدادات الجسم مختصا بالجسم ولا بالصورة الجسمية التي
هي الامتداد الجوهري بالمعنى المذكور فان المجرد لم يوجد لم يتعين امتداد
وما لم يتشخص لم يوجد كما هو المشهور ان الكلية التشخص لم يتاخر عن وجوده وتعين
امتداداته بنوع من وجوده فليس تعين الامتدادات مختصا ولهذا لا يتبدل
تعينها مع بقاء تشخص الجسم الذي يعتاره مستلزم لتعاقب تشخص صورته الجسمية
ولا يخفى عليك بعد التامل فيما ذكرنا سابقا ان الجسم باعتبار الامتداد دليلنا
امر واحد الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وبانها الجسم ممتد امتدادا
باحدى الصفات وبانها الممتد المتعين الامتدادات بالتعين المخصوص للمقوم
في الجسم ليس الا الاول الذي هو الصورة الجسمية المتقدمة على الآخرين

الجسم

بالذات

بالذات وهو ليس بعرض للمركب من الجوهر والعرض واما الثاني اعني الجسم
التعليمي المعين الذي هو مركب من الجوهر الذي هو الصورة والعرض الذي
هو كونها متعينة الامتدادات باحدى التعينات وبانها هو الجسم التعليمي
المخصوص المتعين الامتدادات بالتعين المخصوص وهو ايضا مركب من الصورة
الجسمية والعرض الذي هو كونها متعينة الامتدادات بتعين مخصوص ومن ان
ايهما الجسم التعليمي الصورة الجسمية هو ذو مقدار من غير التساوي في المادة
وانما لو اريد به مقدارها اي كونها بحيث يصح كذا وكذا امرة لم يصرف
العرض وليس مركبا من العرض وغيره وقد مر مرارا انه مركب في كتب هذا
العرض والعرض ان مرادهم بالامتداد الجوهري انما هو مقدار الجسم الذي
هو كونه بحيث يصح كذا وكذا امرة وبالامتداد الجوهري هو الممتد في الجهات
الثلث على الاطلاق ومراد المعترض بمحكم في الحكيم تعبيرهما بالامتداد
مجازا ولا عبرة الا بالمعنى لا باللفظ فقط والشيخ اعتبر جانب اللفظ
وجعل تعين امتدادات الصورة الجسمية من جملة مشخصاتها وجعل المقدار
المعين عبارة عن الصورة الجسمية والمقدار الذي عبارة عن الجسم التعليمي الذي
مخالف للمعنى الحكمي الثاني كونه غير مخالف لما وقع بالبيان المذكور غير
مرة منا فلما حققنا في الحاشية من ان التشخص لكل جوهري هو
ذاته لا لعوارضه الا حصله والثالث مخالف لمعنى البرهان لما
صرح الحكماء بانهم هو الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
من غير تعين امتداداته مطلقا اي من غير اعتبار تمامه بعد ولا اعتبار

نعم مخصوص لما هو الصورة الجسمية والتعين العيني انما يوجد في المقدار المطلق و
الجسم التعليمي العيني كما ان التعين المخصوص انما يوجد في الجسم التعليمي الخاص
وذا لم يعص البراهين المذكورة سابقا قطعا دالة على ان الموجود في الخارج
هو الجسم العيني الذي هو متصل لا مفصل كما هو مذهب الشيخ والقائلين بالحاجات
اذ لا وجود كما هو مذهب الفارابي او ما لا يتجزى كما اختاره السيد المحقق
او ما لا يتجزى كما هو مختار البعض او ما يشابه ثم الوجود الجمعي الذي هو مذاته
مانع من وقوع الشركة في الذات وما حال لما ذهب من الوضع والتحيز
مع اتحاد الزمان كما ذهب اليه المسائل متعدد في الخارج مع كونه جوهرا
مستعدا لورود انفصالات بعد الوقت صدق بعض الاجزاء
احدها انه متحد في الخارج وثانيها انه جوهر مستعد فيه ولا بد له من
مصداق خارجي كما لا يخفى وبعد طريان الانفصال ليس مصداق العرضية
الا ولى في الخارج مصداق العرضية الباقية فيكون ذلك المصداق امرا محققا في
الخارج ثم ان زوال احدهما يحتاج الى التحقيق والاخرى مستلزم لتحققها
في الخارج فيكون تركيب الجسم منهما في الخارج اذ لا معنى للتركيب الخارجي
في الجرم العيني الا الاتحاد بما بالتعين المحمول في الخارج بحيث يزول
احدهما مع بقاء الآخر فمفهوم الممتد الذي هو الصورة الجسمية ذات احد شرط لا
كما طبيعي موجود في الخارج على وجه وجود الطبائع الكلية وتشخص عبارة
بهذه الهوية الاتصالية اي تشخص تشخصها وهنا بحث اخرى في كلام
الشيخ وهو انه اخبار في التوطئات ان الجرم العيني مركب من الجوهر

الذي يسمى الهيولى ومن الاتصال والامتداد الوضعي فقوله الامتداد
الوضعي الذي اخبار انه مقوم للجرم العيني المراد واما على وجوب وكلاهما باطلان
على الوجه الذي ذكره في الدليل الاول اما الاول فلما واما الثاني فلانه ل
الامتدادات العينية مع بقاء الجرم العيني بعينه يتبين القدح في كونها فان
كان المقوم هو الامتداد الذي ثبت عرضيته لتبدله فليس الجرم
العيني غيره لم يمكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء الجرم وان كان
للجرم امتداد وضعي باق واخر فيه تبدل ذلك صح لانه ليس فيه امتدادات
عرضيان جوهران كما اجاب به عنه المحقق وتبعه في الدليل الاول
علمه باي الباب ان المعنى الباقي موجود عند الحكماء وعرض عنده فلا يخفى
ان الامتداد الجوهري الذي هو مقوم للجسم عبارة عن كون الهوية الموجودة
في الخارج ممتدة بدون ارتباط الامتداد المصدري بها في الخارج فمفهوم الممتد
على الاطلاق موجود في الخارج بان يتحد فيه بالهوية الجوهرية الخارجية ومقوم
لها بسببها ولهذا لم يكن عرضا واما التعدد الوضعي فهو عرض قائم بذلك
الممتد كما عرفت وبخالفه في الهيئة واما الدليل الثاني فمندفع بان مفهوم
الممتد الذي هو صورة جسمية وجوهر انما هو الممتد في الجهات الثلاث اذا اخذ
مطلقا بدون اعتبار تعين امتداده اي امتداداته وليس فيه بهذا الاعتبار
الجوهري امكان فرض شيء دون شيء فلم يتصور فيه الكل والجزء فيتصور فيه
الكل والجزء انما هو الممتد في الجهات المتعين امتداداته وهو ليس جوهرا صرفا
بل انما مركب من الجوهر والوصف الذي هو المقدار الذي هو الكم في قوله في

السطح المشار دون عل ان هو موضوع
للهوية الجوهرية يجب ان تكون هي مراده

قوله لو كان في الجسم امتداد جوهري لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه
انه اذا اعتبر الامتداد الجوهري بدون اعتبار الامتداد الذي هو بمعنى المقدار
العرضي لم يتصور فيه الكل والجزء بل يصح ان يقال انه متحقق في كل الجسم وفي جزئه
واذا اعتبر فيه المقدار يحصل الكل والجزء وكان مقدار الكل اكبر من مقدار الجزء
ولا يكون الامتداد الجوهري الذي في الكل اكبر من الامتداد الجوهري في الجزء
لان الامتداد الجوهري من حيث هو امتداد جوهري لا يختلف في الكل والجزء
قوله ومن المعلوم ان الامتداد الذي في كل الجسم اكبر من الامتداد
الذي في جزئه ان اراد به ان مقدار الامتداد الذي في كل الجسم اكبر من
مقدار الامتداد الذي في جزئه فمسلم لكن لا يلزم منه الا كون مقداري الكل و
الجزء متفاوتين لذاتهما وهو كونهما كميتين لذاتهما وعرضين ولا يلزم من ذلك ايضا
ان يكون الامتداد الجوهري الذي لا يختلف في الكل والجزء الصورة الجسمية عرضا
والحاصل ان مفهوم الممتد في الجهات الثلث اذا اخذ بدون تعين امتداد ما
مطلقا هو الجوهر ولا شبهة في تحققه في الجزء والكل بلا تفاوت وهي الصورة
الجسمية واذا اعتبر فيه تعين الامتداد صار امتداد الكل اكبر بواسطة المقدار
العارض عليه وبعد تحقيق ان مفهوم الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
ومن ظهر اندفاع الدليل الثالث فانه قوله ولا ان الامتداد الجوهري
عند التخلخل كما كان قبل التخلخل الا انه خالطه … المذكور فان الامتداد
الجوهري الذي هو الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق مع عند التخلخل كما
كان قبل التخلخل وليس قابل للجرح اذا زاد مقداره فالمقدار الزائد مقداره

بالتخلخل

بالتخلخل ليس فيه الصورة الجرمية لليست اذا اعتبر الممتد في الجهات الثلث
على الاطلاق لم يكن بهذا الاعتبار فيه زيادة ونقصان في المقدار
لا يتصور فيه القدر الزائد بل انه ليس في الصورة الجسمية ان اعتبر
مقدار ذلك الممتد الجوهري بالتخلخل فهو ازيد من مقداره قبل التخلخل لكن
في القدر الزائد من الممتد الجوهري ولا يلزم من ذلك الا كون الممتد
الجوهري متغيرا بمقداره لا يلزم كونه كما لذاته وعرضا والحاصل ان الممتد في
الجهات الثلث على الاطلاق مطلقا هو الجوهر وهذا المعنى لا يتفاوت
في حالتي تكاثف الجسم وتخلخله فالامتداد الجوهري الذي هو عبارة عن
الممتد بهذا الاعتبار هو عند التخلخل كما كان قبل التخلخل ولا يتصور فيه
الزيادة والنقصان بهذا الاعتبار فلا يكون في الشيخ فالقدر الزائد ولازم
مقداره بالتخلخل ليس فيه الصورة الجوهرية له فانه لا يكون في الممتد
في الجهات في ذلك واذا اعتبر فيه كونه متقدرا بالمقدار المعين عند …
ذلك لم يكن الممتد المأخوذ مع عرض مقداره بالتخلخل فلم يبق الممتد بهذا
الاعتبار عند التخلخل كما كان قبله وقال الشيخ ومن المعلوم انه ليس بعض هو
اولى ان يعد الامتداد الجوهري كما لذاته وهو عرض فلئن سلم كما كان
ان هذه الامتداد الجوهري بواسطة مقداره لم يلزم ان يكون ذاته كما
لذاته فلم يلزم ان يكون عرضا واعلم انك اذا … الدليل الثالث على ابطال
احتمال المسيح من ان الجسم مركب من الجوهر والامتداد ما يحتمل ان
الجوهر الذي هو محل الامتداد والوضعي ان يعرض عند التخلخل كما كان قبله

فالمقدار الزائد بالتخلخل ليس فيه من ذلك الجوهر شيء اذ لو كان فيه ورد القدر الذي
قبل الزيادة بالتخلخل في ذلك المقدار كما كان قبل التخلخل لكان الجوهر قد
زاد في ذلك الجسم بالتخلخل والتقدير بخلافه فكما كان نصف ذلك فان لم يكن ذلك
الجوهر كما كان من المعدوم ايضا ليس بعضه موجودا لان بعد ذلك الجوهر كلم القدر
هو عرض فالجوهر عرض مرتبط فاجاب الشيخ عن هذا الدليل اولا واورد على ابطال
ولا يعود ان يجري ما اورد على ابطال ولا هو بعينه الامتداد الجوهري
قال فيه لما كان الشيخ عن قابل بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين لزم لان الجسم عن
هذا الدليل واورد على ابطال ما يرتبه مع انهما في الخارج ولم يجز ان
قبل الحكماء القائلين بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين شيخ بجنس هذا الدليل لما
لا يمكن بعدم الرد بان يجري على ابطال التخلخل والتكاثف الحقيقيين على
ابطال الامتداد الجوهري وجوابه ما مر لاشارة اليه من ان الممتد الجوهري
من حيث هو جوهر لا يتصور فيه التفاوت بالكثرة والقلة بالزيادة والنقصان لكن
ان قال فيه ان المقدار الزائد بالتخلخل يحقق بجزء من الامتداد الجوهري او عدمه بل
انما هو عرض المقدار بعد اعتباره بمقدار الممتد الجوهري والذي هو العرض الذاتي للممتد
الجوهري بالنسبة من اقسامه بحسبها من ان يكون الممتد الجوهري كذلك لذاته لم
يلزم ان يكون عرضا واما الدليل الثالث يجري في ابطال ما اجاب الشيخ من
ان الجسم مركب من جوهر هو الهيولى من الامتداد والوجود واورد الحكمي الذي
احدهما اصغر من الآخر فان يلزم ان المقدار زائد على مقدار الجسم الصغير من
ذلك الجوهر شيء او لم يحصل منها ما بطل ما مر والاول يستلزم ان يكون ذلك الجوهر

لذاته وعرضا مرتبطا فاجاب الشيخ عن هذا الدليل بان المقدار الزائد بالتخلخل عن ذلك الجوهر [interlinear: التالث]
ونسبه عوضا بما وقع في بعض بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين الى الحكيم ثم قال الشيخ
[margin: كونها لا يجرى ... ٥]
المرتبك بعده كذا ذكره من فرق بكل واحد من هذه الوجوه الثلثة ان الممتد الواحد
في الجسم اي ليس بعضه اذا وجد جوهرا والبعض عرضا ولا يمكن عرضه بعض الاجزاء
فانه يجب ان يكون كله عرضا واذا كان عرضا فاما ان يكون كله بعينه
الجسم او بعضها او خارجا عنها لا جائز ان يكون كلها والا لكان الجسم عرضا
ولا جائز ان يكون خارجا والا لم يكن بعض الجسم موجودا على بعض الامتداد
هو اذن داخل فيها جزء منها واذا كان جزء الجسم وجب ان يكون الجسم جزء
اخر وذلك الجزء الاخر لا بد وان يكون جوهرا اذ لو كان عرضا لكان المركب
المركب منه ومن الامتداد الذي هو عرض عرضا ايضا فكان الجسم عرضا وهو
ظاهر البطلان لا بد وان يكون جوهرا قابلا لذلك الامتداد باعتبار تبدل احاد
الامتدادات وهذا الجزء الثابت الجوهري هو الذي نسميه الهيولى فالجسم ليس
محض الجوهر بل كان المجموع جوهر وعرض اما الجوهر فهو الهيولى واما العرض فهو
الامتداد المقيم نعم كلامه فكلت ففيه مر اراد ان الجسم بنفسه الواحد
كونه ممتدا في الجهات الثلث بدون اعتبار الامتدادات منها كونه
ممتدا مع اعتبار بعض الامتدادات مطلقا والثانية كونه ممتدا مع اعتبار
الامتدادات متعلقا فيحصلهما الاول جوهر مقوم والثاني المقدار
المطلق والثالث هو المقدار الخاص وهما عرضان ان اخذ المعنى الحسي
المذكور ثابتا للجسم التي احد بها جنسه كون الممتد في الجهات مستحاب به او

او مطلقا وانما هو كونه محصورا بحيث اذا كان مرة واما اذا اخذ الممتد في الجهات
الثلث ممتنا باحد الحيثيتين فيتركب من الجوهر والعرض كما مر سابقا فالمقدار
سواء كان مطلقا او محصورا هو عرض بعض الممتد في الجهات الذي هو الصورة محصورها
الجسمية فان مقدار الممتد في الجهات الثلث عرض قائم به فقول الشيخ ان
المقدار هو عرض هو الحق واما قوله مثبت بكل واحد من الوجوه ان المقدار
واحد فان اراد بالمقدار الامتداد سواء كان جوهرا او مقدار الامتداد
الجوهري كان وحدته لا تلزم من الوجوه المذكورة لما عرفت من ان هذه
الوجوه لا تدل الا على ان الممتد الجوهري نفس الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
وان اراد بالمقدار مقدار الممتد الجوهري كان ذلك المقدار واحدا فان المقدار ليس
فرد جوهري لان الممتد في الذات الذي هو الجوهر ليس مقدارا كما عرفت من ان ليس
بعض افراد المقدار عرضا وبعضها جوهرا بل الممكن الجوهر هو المتصل في الذات
الذي هو موضوع للمقدار ومتقدر بالمقدار المطلق بالمقدار المعين وقوله واذا
كان عرضا فاما ان يكون كل جهة الجسم الا انه ما هو عرض وهو المقدار
سواء كان مطلقا او خاصا خارج عن ماهية الجسم لازم لوجوده وقوله لا جائز
ان يكون خارجا عنها والا لم يكن تعقل الجسم موقوفا على تعقل الامتداد انما
يدل على ان الامتداد المطلق بمعنى الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
من دون اعتبار التعين المطلق والتعين الخاص مقوم للجسم فانه موقوف تعقل الجسم
عليه ليس الا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق من دون انضمام الامتداد
المطلق في الخارج بل الامتداد المطلق ليس الا الممتد بما هو كالماهية بالحس

بلهان

لا انا نفهم الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق من الصورة الجسمية اذا
اخذ لا بشرط ان لا يدخل فيه الخصوصية ومن جوهرية جميع افراده ان ليس بعض
افراده جوهرا وبعضها ليس كذلك بل كل الجسم يجب ان يكون على الاطلاق
من المقدار الجسماني المطلق الذي هو الجسم التعليمي المطلق وهو عرض جميع افراده
وليس شيء من افراده مندرجا في افراد الممتد في الذات على الاطلاق الذي هو
جوهر بقول الشيخ مثبت بالوجوه المذكورة ان المقدار واحد في الكل اي
ليس بعض افراده جوهرا والبعض الاخر عرضا ولما ثبت عرضية بعضه ففي
وجب ان يكون كله عرضا لكن لا يلزم منه ما هو مراده اي عرضية الامتداد الجوهري
فان جميع افراد المقدار الجسماني عرض ومع ذلك يكون الممتد الجوهري على
النحو الذي ذكر واما قوله لا جائز ان يكون خارجا عنه والا لم يكن تعقل
الجسم موقوفا على تعقل الامتداد ففيه ان المقدار خارج عن الجسم مع ان
الامتداد المطلق بالمعنى المذكور داخل في ماهيته فيكون تعقل الجسم موقوفا
على تعقل الامتداد او امر لا شبهة فيه ان اراد بالامتداد الذي هو مفهوم
الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق لكن ذلك لا يدل على ان ليس المقدار
خارجا عن ماهية الجسم انما يدل ذلك على ان مفهوم الممتد داخل في ماهيته او عين ماهيته
لكن زواله وبقاؤه امر الجسم يعلم انه داخل في ماهيته وان اراد بالامتداد
المقدار كان الحكم بان تعقل الجسم موقوفا على المقدار غلطا كما لا يخفى وخلاصة
التحقيقات المذكورة ان هنا ستة امور احدها مفهوم الممتد في الجهات الثلث على
الاطلاق وهو مقوم للجسم لانه هو الصورة الجسمية وثانيها حصته الخاصة المساحية

التحقيق

من تعقل المعنى مع ان الجهة الحسية السابقة الحاصلة من نفسه الخاص مع ان المعينات
صرف عرض لازم لوجود الجسم وراكبها المحض الحسية الاولى وخاصيتها الممتد
المحض في الحسية السابقة وان الامران الامر الاكثر ان محمول على الجسم وسائر مهما
جوهر مبهم اي جوهر لا يعتبر فيه خصوص كونه ممتدا او احدا او ممتدين او ثلثة امتدادات
او غير ذلك من الاعداد او جوهر من شانه ان يكون ممتدا او احدا او ممتدين او
غير ذلك من الاعداد وهو الهيولى وهو معدوم بعينه فان الجسم مركب من الجوهر المستعد
لان يكون ممتدا واحدا او ممتدين وغير ذلك من المعنى التي به وهو معنى
الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق لان الجسم ليس جوهرا يكون بانفراده
جوهر مستعد في الجهات الثلث على الاطلاق مع اطلاق في تلك الجهة الذي
هو الممتد لكونه ممتدين او ثلثة او اربعة وما فوقها انما يعلم من البرهان المذكور
في اثبات الهيولى ولكن لا يجوز للعقل ان ياخذ الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
مع العرف فيه بعض الامتدادات لا معينا ولا مخصوصا وهو الصورة الجسمية لكن لان
تصرف في الممتد الجوهر الموجود في الخارج مثال ياخذه من حيث هو جوهر دون
اعتبار خصوص كونه ممتدا او احدا او ممتدين واكثر فالماخوذ بهذا الاعتبار
المبهم الشامل للوحدة ومراتب الاعداد هو الهيولى وهو موجود مستمر الوجود
في حالتي الاتصال والانفصال لانه من خصوص الوحدة ومراتب الاعداد
مستمر نحو استمرار الجوهر المستعد بعينه كما ان شيء الهيولى ان الهيولى الخارجة
المتصل مقداره الخاص عرض قائم بها وكذلك ان المقدار المطلق الذي
كون المقدار الخاص فرد اله عرض قائم بها وليس شيء من ذلك المقدار

يقوم بجسميتها مثل ليس المقوم لجسميتها الا الممتد وقابل الابعاد الثلثة على
الوجه المذكور فمن حيث هي جسم لها معنيان يحملان عليها احدهما
مفهوم الممتد بدون اعتبار تعين الامتدادات وعدده وثانيهما مفهوم مولنا
جوهر مستعد لان يصير احدا بها فالمعنى الاول هو المسمى بالصورة الجسمية اذا
اخذ بشرط لا والمعنى الثاني هو الهيولى اي اذا اخذ بشرط لا من زوال المعنى
الثاني عن الهيولى لا يلزم زوال المعنى الثاني عنها فالمعنى الجسم الذي يحمل على تلك
الهيولى مركب من ذينك المعنيين في الخارج هذا على راي المعلم الاول واما على
راي صاحب التلويحات فالجسم يكون مركبا من قابل الامتداد والوضع
والامتداد والوضع الذي يتجدد ويتجدد احاد الامتدادات كما هو في
كلامه والوجه ان اراد بالامتداد والوضع الذي حكم عليه بانه جزء
الجسم المقدار المطلق او المقدار الخاص الثابت في شكل الشمعة عند تبدل
اشكالها او المعنى الذي يتبدل بتبدل الاشكال لا وجه لانحصاره
لان تبدل الجزء يستلزم تبدل الكل ولا خفاء في عدم تبدل الجسمية عند
تبدل اشكالها فيجب حمل كلامه على المعنى الاول لكن على ان المقدار المطلق
جزء الجسم المطلق او المقدار الخاص الثابت عند تبدل الاشكال جزء الجسم الخاص
الثابت عند تبدلها فح يكون كلامه في التلويحات منافيا لما ذكره في كتاب
الاشراق وهو ان احدهما انه في كتاب الاشراق
الاشراق من ان المقدار الجوهر نفسه وفي التلويحات نفاه ونفيه انه حكم في كتاب
الاشراق ان الجسم جوهر بسيط ليس فيه تركيب وفي التلويحات اجاز انه

ظار الاول

مركب من الجسم والمقدار الوضعي وزيادة ايضاح المقام وجب علينا ان نذكر ما
ذكر في كتاب الاشراق من الاعتراضات ما اختاره فيه في نفي الجسم و
نسرد دفعها بحسب ما يحتمل له في كتاب الاشراق ان المشائين قالوا ان الجسم
المفرد يقبل الاتصال والانفصال والاتصال لا يقبل الانفصال فيلزم ان
يوجد في الجسم قابل لهما وهو الهيولى وقالوا المقدار عرض داخل في حقيقة الاجسام
لاشتراكها في الجسمية وافتراقها في المقادير وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فالمقدار
عرض زائد على الجسم الجسمية لان جسما واحدا يكبر ويصغر بالتخلخل والتكاثف فنقض
ويرد على قولهم ان الاتصال لا يقبل الانفصال ان الاتصال يقال في ذلك
الجسم بمعنيين احدهما اتصال الشيء وهو الذي يقابله الانفصال وفي الجسم
امتداد في الطول والعرض والعمق والامتداد ليس يقابله الانفصال الا ان الاتصال
الذي يقابله الانفصال لا يعقل الا بين الشيئين ولا كذلك الامتداد واذا كان
كذلك فان عنى بالاتصال الامتداد على اصطلاح فانه لم يمتنع ان يكون هو القابل
للانفصال لكونه غير مقابل له فلا يتم البرهان المذكور انتهى كلامه قلت المراد
بالاتصال المذكور في البرهان المذكور المتصل والممتد من حيث هو متصل وممتد
ولا خفاء ان الممتد من حيث هو ممتد لا يقبل الانفصال لانعدامه عند طريان
الانفصال فاطلاق الاتصال على الممتد من حيث هو ممتد على نحو الاطلاقات
المتعارفة في باب الامور العامة مثل اطلاق الوجود وعلى اطلاق الموجود من حيث
هو موجود ولا نقول الممتد من حيث هو ممتد له عارض بسببه يطلق عليه انه متصل
وبه يشار اليه كونه ممتدا وامتدادا زائدا عارضا فكان ابو اولئك المتعدد كان

اجزاء ذلك الممتد الذي كان له او وضعه يتصف بالاتصال فقول الشيخ
ان الامتداد لا يمتنع ان يكون قابلا للانفصال مع هذا المعنى فلا يتم البرهان
المذكور لا يقول الاول المشار اليه من جانب الدليل المذكور بعد اثبات ان الجسم
اتصالا عرض عارض له وهو كون الجسم بحيث لو امتدادا كان او ذاته
الوضعية مشتركة المحدود وبابطال التركب من الاجزاء التي لا تتجزى وما في حكمها لا بالفعل
ولا بالقوة ولعدم اثبات الاتصال الجوهري على ما مر مرارا ابتم البرهان المذكور
واندفع هذا الاعتراض فان هذا الاعتراض راجع الى ما قال شارح التجريد
وحرره قول بل نقول جوابه ما مر وسيأتي زيادة ايضاح ثم ذكر الشيخ
بعد الايراد المذكور ايرادا اخر على قولهم ان المقدار عرض داخل في حقيقة
الجسم حاصله انا ولك هو عن ان الجسم مجرد المقدار الذي يقبل الامتدادات
الثلاث لا غير وقول القائل انها اي الامتدادات الثلاثة اعراض لتبدل الطول
والعرض والعمق على شمعة مثلا ليس الا دعوى مجرده عن البرهان فانه اي حدها
المقدار المعين الذي هو احاد المقادير في امتداد بعض الجهات عرضا انعدم
لكن لا ينعدم مطلق المقدار نفسه وهو الثابت الذي لا يتغير عرض يحصل في
خارج عن حصة الجسم ما زاد في الطول عند ما ينقص من عرض
وكذا اما سنتط والوضع ينقص من طرف فيتقص في المد بعض اجزاء كان
متفرق ويتفرق بعض ما كان متصلا فذهابه اي ذهاب المقدار في
الجهات المختلفة على سبيل البدل لا يلزم له ذهابا والذهاب في الجهات
عرض فتبدل الجسم ليس الا في المقدار الثابت الامتدادات المعينة

الشبهة التي هو خذ بحث دا ب جوازان الجسم والجهات وقال العلامة من جملة
فلا يصح الاستدلال على عرضية المقدار بالتبدل المذكور لتبدل الامتداد الجوهري
انه فان عدم تبدله الى جميع الجهات ممنوع فان الامتداد الجوهري المخصص
اذا انبسط ولم يتبدل في قطر كان في حال صغره كما كان في حال كبره يلزم
ان يكون القطر الصغير امتداد اخر اكبر منه يفضل عليه مع قيامه به محال
واذا كان هذا النحو من التبدل لا ينافي جوهرية الامتداد الجوهري ولا
يستلزم عرضيته كذلك تبدل المقدار الجوهري الذي هو حقيقة الجسم لا ينافي
جوهريته ولا يستلزم عرضيته هذا ان سلم ان ذلك المقدار يتبدل وليس كذلك
لما علمت من ثباته وعدم تغيره بزيادة ونقصان وانما المتغير مقدار هو ب
الشمول لا مقدار بعينها الذي هو نفسها والحاصل ان المقدار الجوهري لا يتبدل
بمعنى انه لا يرد مقدار مجموعه ولا ينقص منه بل الاشكال الا انه لا يتبدل
من بعض اقطاره بل يتبدل كالامتداد الجوهري بعينها ذكرنا انتهى قلت
اما جواب بقوله فاما ولك فليس مع ان الجسم مجرد المقدار الذي يقبل الامتداد
الثلثة لا غير فلان المعلم الاول ابطل تجرده بسبب عدم بقائه عند طريان
الانفصال مع بقاء اجزاء الجسم على ما هو غير مرة فالحاصل مراد الشيخ من
هذا الكلام رد قول من لم يقل بالمقدار الجوهري وقال ان المقدار عرض حال
في حقيقة الجسم جملة مقصوده الاصلي من هذا الكلام اي من اثبات المقدار
الجوهري ليس الا ان يصير توطية لنفي الهيولى كما ان مقصود اصحاب المعلم
الاول من اثبات الامتداد الجوهري ليس الا ان يصير توطئة لاثبات

الهيولى فلا اثبات تركب الجسم من الجوهرين فهو كان اراد الشيخ بالمقدار
الجوهري الذي حكم بان الجسم مجرده المتصل بالذات الجوهري الذي اثبته
المشاؤون وعبر عنه بالمقدار الا انه اشتهر في التعبير لكن الحكم بان الجسم نفسه
باطل لانعدامه عند طريان الانفصال مع بقاء شيء من الجسم كما عرفت سابقا و
ان اراد بالمقدار الجوهري غير المتصل بالذات الجوهري الذي اثبته ومنع
عدم الاراده ولا يخلو اما ان يسلم وجود الامتداد الجوهري مع وجود ذلك
المقدار الجوهري او لا وعلى الثاني لزم الاتحاد وهما غاية ما في قول الشائين
يعبرون عنه بالامتداد الجوهري والشيخ يعبر عنه بالمقدار الجوهري وقد فرض
اختلافهما هف وعلى الاول لزم تركب الجسم من ذينك الجوهرين اللذين احدهما
الامتداد الجوهري والاخر المقدار الجوهري فاضم ان الامتداد داخل في الجسم كما
اعترف به في التعليقات وقد فرض ان الجسم مجرد المقدار الجوهري هف لهذا
هو جواب الاستفهام الذي ذكره الشيخ بقوله فما ولك هاهنا جواب اي لا قول
الحاصل انه لا شبهة في تحقق حيثيات تعينات الامتدادات بتبدل الاشكال
على التشمع وهذه الحيثيات التي يعبر عنها الشيخ باحاد المقدار والاخر الخ
في ان المعنى العام الذي يحمل على تلك الحيثيات الخصوصيات المتبدلة عرض و
ان كان ذاتيا بجوهره وهذا المعنى العام هو المقدار الذي اثبته ابدلك لبرائه
وانه كان عرضا لتلك الخصوصيات للازم عرضيته لا بعد المشاؤون
الا وجوب بجاحد معروض لتلك الخصوصيات وهذا الكلام حق ثم بعد اثبات
هذا الجوهر اثبتوا اتصاله باعتبار ذاته ويسمى بالصورة الجسمية ثم بعد اثباتها

اثبتوا جزءا او جزئين عند الانفصال بسبب انعدامه مع عدم انعدام الجسم بالكلية
وبعد تمهيد هذه المقدمة نقول ان حمل هذا المقدار اعني ما في بعض الكتابات
عرضا ان اراد بالمقدار ذو له فلا نسلم ان المقدار نفسه عرض في الجسم او
عرض ما هو معروض لتلك الخصوصيات وعبر عنه بالمقدار الجوهري عند الرئيس متبعه
المشائين من هذا البرهان ان معروضها ايضا عرض بل انما مقصودهم ان
الجسم الذي هو المعنى المحمول على تلك الخصوصيات الذي هو مقدار احدها عرض
ثم ان الافراد لما كانت اعراضا كان المعنى المحمول عليها بالذات عرضا
فمقصودهم من هذا البرهان اثبات عرضية تلك الخصوصيات المسماة والمعنى
العام الذي صادق على احد … ان مقصودهم من هذا البرهان اثبات
امر ثالث … وذكر اوثانيها عرضية معروض تلك الخصوصيات الذي هو
كتب الشيخ وكلا من ضعف الدليل لا نلزم بطلان المدعى مع كون الدليل المذكور
جاريا على تلك الدعاوي الثلث … وهو انما يدل على ثبوت منها ولهذا
ضم الى هذا الدليل دليلا اخر مثل الشمعة والتكاثف واختلاف الكل والجزء
في التكسير اعادة للجسمية والحاصل ان المشائين اثبتوا الامتداد الجوهري
… الممتد بدون اعتبار تعين الامتدادات ولا خفاء في ان
عدم اعتبار التعين لا يستلزم اعتبار عدم التعين فالممتد بهذا المعنى موجود في الخارج
وان لم ينفك فيه عن التعين المطلق ثم اثبتوا المقدار العرضي بسبب تبدل
المقادير الخاصة مع بقاء الجسم بحاله واما الشيخ فاثبت المقدار الجوهري
وادعى في كتاب الاشراق ان الجسم هو نفس المقدار بدون زيادة امر اخر

وخلاصه

وخلاصة كلامه في انتقاله ان الدليل الذي اورده القوم على اثبات جوهرية الامتداد
وعرضية المقدار وهو تبدل اشكال الشمعة مع بقاء الجسم لا يدل على عرضية
المقدار المطلق فاول ما يعترض ان الدليل المذكور لا يدل على عرضية
المقدار المطلق لا يلزم منه ان يكون جوهرا او اما جوهرية الامتداد بالمعنى المذكور
فلا يدل عليه الا انه منه للجسم وكون الهيولى محتاجة اليه انما هو المقدار
الجوهري لما هو ممتد بالذات مع اعتبار تعين الامتدادات وما يعرض الممتد
ما يعرض للامتداد وعلى الاولين يكون القول بثبوت المقدار الجوهري ونفي
الامتداد الجوهري مع كونهما متعينا لا منافي اثبات الهيولى بل يكفي اثباتها
بانعدام الممتد بالذات الذي هو اما نفس ذلك المقدار او هو جزء عند طريان
الانفصال وعلى الثالث لزم ان يكون الامتداد والاتصال عارضا
للجسم وهو باطل واشار الى جميع ذلك صاحب الشجرة حيث قال وانما
اثبات الهيولى بغير طريق الجسم المطلق القسمة باطل هذا ان صورة الجسم
والابعاد وما يوجد في شيء … الاتصالات العرضية لشيء
يعرض الاتصال على … انها ليست ما يعرض لها الاتصال بان النقطة
الابعاد واسم … الكميات المتصلة لا الاشياء التي عرض لها الاتصال اه
فملخص الكلام ان صاحب الاشراق اجاز وجود المقدار الجوهري المطلق و
المقادير الجوهرية الخاصة ونفي تحقق الامتداد الجوهري على نحو ما قاله المشاؤون
فانهم اثبتوا الامتداد الجوهري بالمعنى المذكور ونفوا المقدار الجوهري وقالوا
بتحقق المقدار المطلق العرضي والمقادير العرضية الخاصة … ولما كان … الا انه صحيح.

ذ الاشراق من اجابه بحمل المقدار الجوهري نحو امور هذه احدا وجود والهيولى

وتركيب الجسم منها ومن الصورة الجسمية ومابها من التخلخل والتكاثف الحقيقيين

ونحو ذلك اثبات ان المسلك في الاثبات جايز وكان في المطلبين الاخرين

وعرض سابقه فيما حاول البعض فلان يحوج الى تاليف رسالة على حدة

ولم يكن مقصودنا في هذه الرسالة الا اثبات الهيولى وكان اثباتها غير محتاج الى

نفي المقدار الجوهري قلت على تقدير صاحب الشفاء اثبات الهيولى على

ما سبق ان كل جسم متصل بالذات سواء عبر عنه بالمقدار الجوهري كما هو

راي الاشراقي او الجسم المطلق الجوهري كما هو راي المشائين وعند طريان

الانفصال لا يبقى هذا الجوهر ويبقى امر من الجسم ولزم من ذلك تركيب الجسم من

الهيولى والصورة الجسمية التي هي امر الممتد في الجهات البسيط على الاطلاق او المقدار الجوهري

وسياتي بيان نفي المقدار الجوهري في اثناء الابحاث الاتية ثم قال في كتاب

الاشراق فحاصل الكلام هو ان الجسم المطلق هو المقدار وان الاجسام

الخاصة هي المقادير الخاصة وكانت كل جسم من الاجسام هي المقدار المطلق

وافترقت بخصوص المقادير المتفاوتة فتشارك في الجسمية المطلقة واختلف

بالجسمات المخصوصة قلت لما لم يبق المقدار عند طريان الانفصال

على الجسم علمنا ان الجسم المطلق ليس عبارة عن نفس المقدار وانه لما لم

تتبدل الجسمية الخاصة بتبدل المقادير الخاصة كما في صورتي التخلخل والتكاثف

علمنا ان الجسمية عند الانفصال على نحو وجودها عند الاتصال فيكون

الانفصال عارضا لها كما يعلم من عبارة الشيخ المذكورة في كتاب الاشارات

شبهاته

المطلق

قيل هذا الكلام وفي هذه قول الشارح ان الانفصال لا يقبل الانفصال

صحيح اذا عني به الانفصال من الجسمين فانه لا يقبل الانفصال من حيث

هو متصل ان وان عني به الانفصال المقدار فيمنع ان المقدار لا يقبل الانفصال

فان المقادير باسرها عند عدم المانع يقبل باسرها ويتصل بعضها وبعضها

في الجانب الاخر ولا يخفى عليك ان نحو وجود الاقوام عند الانفصال

انها ذوات متعددة موجودة بوجودات غير ظاهرة احكامها الا عند الانفصال ولم

يتغير نحو وجودها لزم ان يكون ذواتا متعددة بطل احكامها الا الوضعي

فكذلك لذوات الاجزاء الاخرى او اجسام حالها حال الجسم

الاول الذي حكم بالاجزاء اجزاءه فيلزم ان يكون الجسم من اجسام غير متناهية

او مركبا من اجزاء لا تتجزى كما عند القائل بهم الى اخره وهو باطل والعلم ان مذهب

من قال بالمقدار الجوهري العام بغير القائل بالانفصال الانفكاكي مذهب الحكماء

ان اعترف بعض صحة الاجسام والا كان نظره مذهب النظام والاشاعرة

الا ان يكون تلك الاجزاء والمتشابهة موجودة بالانفصال بالفعل والامر على

هذا المذهب ويكون الانفصال في الحس على مذهب النظام فان

المقدار على هذا المذهب انما هو عبارة عن ذوات اجزاء لا تتجزى غير

متناهية بوجود لها الانفصال الا في الحس كما ذهب اليه النظام واما على

الاول كما هو لازم من كلام الشيخ على تقدير اعترافه بعدم وقوف القسمة على حد فالجسم

ما بطال تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى بطل هذا المذهب والحاصل ان

الانفصال اذا كان معناه ما ذكره صاحب الاشراق من انه امر اضافي موجود في

[illegible] ان الوقوف [illegible] الانفصال [illegible] على ان الانفصال عدمي [illegible] ٥

على تعدد الاجزاء المنفصلين وكان الجسم المفرد متصلا بهذا المعنى تارة ومنفصلا
اخرى كما حكم به لزم ان يكون الاتصال بهذا المعنى الذي هو كون الاجزاء متصلة
بعضها ببعض عارضا لا مقوما متعددة بالفعل لان الاتصال الذي يقتضي التعدد
او عرض لا ينفك عن [illegible] عن تعدد موضوعه فموضوع الاتصال بالمعنى
المذكور هو الجسم بالفعل لا ينفك عن تعدد [illegible] الجسم بالفعل فيكون [illegible] الاجزاء
المتعددة اما اجزاء لا تتجزى او [illegible] اجسام وجميع ذلك [illegible] باطلة
ولهذا حكم الحكماء بعد ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى بان الاتصال
انما يوصف [illegible] بالقوة والجسم [illegible] الاتصال الجوهري اي الاتصال
بالذات بالمعنى الذي يحكم بان الجسم المفرد متصل وممتد بالفعل بهذا
المعنى وهو كونه بحيث يتعين امتداداته كان الاجزاء المفروضة [illegible]
المحدود واما كون الجسم المفرد بحيث يتصل اجزاؤه بعضها ببعض
بالمعنى الذي ذكره صاحب الاشراق فهو [illegible] بالقوة فالجسم المفرد
متصل بهذا المعنى بالقوة ولهذا [illegible] الاجزاء بالقوة
فليس الجسم المفرد [illegible] بالفعل يتصف احدهما بالاتصال بالآخر
بالفعل بل المكون بالقوة فبعد انفصال الجسم [illegible] يتصف
بالاتصال بهذا المعنى بخلاف الاتصال الجوهري [illegible] الجوهري
فان الجسم المفرد متصل به بالفعل [illegible] بمفهوم المتصل الجوهري
والممتد الجوهري سواء اعتبر فيه [illegible] الوهمية او لا اي لا يتوقف
الاتصاف بالاتصال الجوهري بالفعل على اعتبار [illegible] الوهمية

[illegible]

بالفعل

بالفعل فالجسم المفرد من حيث هو متصل بهذا المعنى هو الصورة
الجسمية ومن حيث هو جوهر مستعد لان يصير تارة متصلا وممتدا واحدا
وتارة منفصلا اثنين وتارة منفصلا ثلث او اكثر هو الهيولى [illegible]
هي الجوهر المستعد وظهر بذلك [illegible] قول [illegible] حيث قال [illegible]
في العالم موجود [illegible] الشاهد [illegible] الى ان [illegible]
العناصر [illegible] الموجود [illegible] الى انها جوهر مستعد
لقبول الاتصال والانفصال بالمعنى المذكور [illegible] الجسم المفرد
[illegible] هي موجودة [illegible] ومن حيث
هي جوهر [illegible] ومن حيث هي جوهر مستعد [illegible] ثالث ومن
حيث هي متصل وممتد بالمعنى المذكور [illegible] رابع [illegible]
الانفصال [illegible] الا [illegible] متصلا وممتدا [illegible] بهذا المعنى و
[illegible] الموجودية والجوهرية ومفهوم الجوهر المستعد [illegible] عند الانفصال
[illegible] عند الانفصال من حيث هو موجود ومن حيث هي
جوهر ومن حيث هي مستعد [illegible] عند الانفصال [illegible]
وعنها عند الانفصال من حيث هي متصلة وممتدة [illegible]
[illegible] كونها [illegible] الانفصال [illegible]
كونها [illegible] موجودة [illegible] الا [illegible]
الاعتبار ولهذا اقام البعض الموجودية مقام الهوية [illegible]
اقام الهوية مقام الموجودية المطلقة [illegible] الجسم المفرد

محض حيثيات ولا يزول عند الانفصال الا الكثرة الواحدة وهي
كونها متصلة وممتدة ثانيها وهو الهوية المطلقة الموجودة الجوهرية التي لها استعداد
ضرورتها ممتدة واحدة او اكثر في مراتب الاعداد وهذا الامر الباقي
هو الهيولى ولها جوهرية ووجود وتحصل واستعداد كل من هذه الامور الاربعة
ستره حالتي الاتصال والانفصال فلست سوى العام عند هم
الموجود المحض فقول الشيخ ليس شي في العالم يجب ان يقبل الفساد
الصور الجسمية والنوعية لكن قوله وهو الذي سموه الهيولى وزعموا
انها احد جزئي الجسم غير مسلم وكذا قوله في صريح ان لا امر موجود
غير مسلم فان حاصل قولهم ان الهيولى جوهر مستعد كما مر وانه ظهر مما
ذكر حال ما قاله في الصفحات من انه اذا لم يكن في قوس السيولي
الا الوجود امكان الهيولى امر فائض على الوجود المحض الذي هو واجب
الوجود بذاته بواسطة فيضان الممتد مطلقا سوا كان ممتدا واحدا
او متعددا اعني كمية الطرف عندهم من الممتد الكلي وهي الممتد مطلقا
فان فيضان الهيولى بواسطة فيضان الممتد مطلقا لا بواسطة فيضان
الممتد المعين لان الممتد المطلق ينعدم مع بقاء الهيولى بخلاف الممتد
مطلقا وهي الكلية سوى العام لا ينفك عنهم على الوجود المحض لانها
محض الوجود المحض ليلزم ما ذكره الشيخ ان الهيولى موجود ليكون له مع
الوجود جوهرية ويكون له مع الجوهرية استعداد لقبول الصور فان
الجسم المفرد اذا طرا عليه الانفكاك فعند الانفكاك يعدم الوجود

هو موجود

الذي

الذي كان متصلا وممتدا ويوجد الجوهر الذي كان متصلا وممتدا كالجوهر
المستعد الذي كان متصلا وممتدا فالوجود الذي هو المتصل والممتد
هو بعينه الوجود الذي هو متصلين وممتدين عند طريان التقسيم كما ان عليهم
كان الجوهر الذي هو المتصل والممتد بعينه الجوهر الذي هو متصلين وممتدين و
كذا الحال في المستعد بخلاف الهيولى فان الممتد والمتصل الذي كان
قبل الانفصال لم يكن هو بعينه المختلف الممتدين والمتصلين فالممتد والمتصل بالكلية
لم يبق عند الانفصال والجوهر من حيث هو جوهر يبقى بعينه كما يبقى الوجود من
حيث هو موجود ومن حيث مستعد فان قلت فعلى هذا لزم ان يكون
للهيولى هيولى اخرى هي الجوهر والمعرا لا هيولى ما لها وهي الوجود المحض
لزم بالاخرة ان يكون هيولى لكل الموجودات هو الوجود بعينه لانه هو جوهر
فان هيولى العناصر لها غير احوال احداها انها موجودة وثانيها انها جوهر
وثالثها انها مستعدة فاذا توهم رفع الاستعداد بقي الجوهرية واذا
توهم رفع الجوهرية بقي الوجود من حيث هو موجود وبهذا الطريق
الذي هو المستعمل عند الحكماء ثبت ان هيولى العناصر هو الجوهر
اولى وهيولى لا هيولى ما لها هو الوجود من حيث هو موجود بل يمكن بهذا
الطريق اثبات ان لجميع الموجودات هيولى اولى هو الوجود من حيث هو
موجود فلم لم يلزم ذلك قلت لم يجز الهيولى اطلاق الهيولى
على الوجود من حيث هو موجود لا ما يجوز والهيولى امر ما يرد على الصور
منفعل عنها وما ذكرنا ان الوجود من حيث هو موجود لابد حال في مهية الجسم و

والصورة

وان كان هو اصل الهوية عند المحققين وهيولى العناصر ايضا داخل في مفهومها
ومع ذلك فان الموجود من حيث هو موجود جميع الموجودات الا ارتباط له
بشيء وهيولى العناصر امر ناشئ من خصوص ارتباط النفس بالفصل
فان لها ارتباطا به لم يحصل لك الا ارتباط لها بالجسم الا وانما الى ان
ومنشأ هذا الارتباط ليس الوجود من حيث هو موجود بل انما هو خصوصية
الوجود ولهذا عد الحكماء هيولى العناصر من خصوصيات الوجود من حيث
هو موجود ولهذا جعلها داخلة في مقولة الجوهر فان الوجود من حيث
هو موجود لم يجعله واحد منهم من المقولات العشر بل انما جعلوا
مادة انها مع خصوصيات الموجودات يعبر عنها بالماهيات كما
يعبر عنها بالصورة بمعنى الوجود وربما ان الهيولى ايضا مما يمتنع
انفكاكها عن الصورة والوجود من حيث هو موجود فتأمل ليس فيه شائبة
الفصل [illegible] لا يصح اطلاق الهيولى
والمادة على الوجود من حيث هو موجود فان قيل قد صرح المحققون
بان جميع الحوادث سواء كانت زمانية او ذاتية مسبوقة بالمادة و
ليس سبق المادة مخصوصا بالحادث الزماني كما هو المشهور بل
يكون شاملا للحادث الذاتي ويلزم من هذا الحكم ان يجوز
اطلاق المادة بل الهيولى لكونها مرادفة على الوجود من حيث هو
موجود لان السابق على جميع الحوادث الذاتية ليس الا الوجود من
حيث هو موجود اي الوجود المطلق وقد صرح بها في مواضع كثيرة

الحادث

الحادث مسبوق بوجود ولا مادة مناسبة من حيث التقدم الى هذا الوجود
فالوجود من حيث هو موجود متقدم على جميع الحوادث في مرتبة الاتحاد
بالنسبة الى الماهيات ان جميع الممكنات ارتباطا بالوجود المحض وبذلك لا ارتباط
بغير موجوده وجود انما هو كونها موجودة اي مرتبطة بالوجود المحض ارتباطا
شبه الارتباط الاتحادي وكما يكون ذلك الارتباط هو الاتحاد الحقيقي
فكان الوجود من حيث هو موجود مادة الماهيات الممكنة ولكان سمي صورا
لكونها الاجسام التي هي متحدة بالصورة الجسمية النوعية لكن ليس للوجود
المحض الاتحاد بالماهيات بالحقيقة ولهذا لم يقولوا ان الوجود المحض مادة
الموجودات بل انما قالوا ان الوجود الحقيقي هو سنخ واصل الموجودات
الممكنة ومرتبتها بلحق الحادثات سواء كانت حادثة زمانا او ذاتا
سنخ او اصل باقي [illegible] والصورة فيسمى هذا السنخ الذي هو الوجود من حيث
هو موجود من حيث هو بمعنى جميع الموجودات اذا احد شرطا لا مادة
على سبيل الاستعارة فالمراد بالمادة في اصطلاحهم هو المعنى المرادف
والا فالمادة المستعملة عند الحكماء وانه ليس الهيولى عند الحكماء محل
الصورة التي متحدة بها بل قبلها ليس الا كونها غير احدى الصور و
ليس لها وجود بالفعل بعرض الصور لها بعد تحققها بالفعل فليس
لها تحقق جامع عن الصور بخلاف الوجود من حيث هو موجود فانه متحقق
باعتبار ذاته بدون اعتبار الماهيات الممكنة فان الوجود من حيث هو
موجود وبعد كونه موجودا بالفعل يصير ارتباط الماهيات الممكنة به كلا

الهيولى فان وجود العنصر هو وجود الصور التي تعاقبها لا الهيولى وحدها
ثم يصير متحدة بالصور ولهذا الفهم لم يحكموا بان الهيولى من الوجود من حيث
هي موجود اي الوجود بعينه ونحو ضعيفا فان قيل ما وجه معقولية كون
الهيولى متحدة مع الصور الجسمية في الوجود مع تبدل الصور وتعاقبها
التشخص قلت لما كان للهيولى تشخص مستمر كان لها تشخص مستمر
البتة وهي متبدل باعتبار ذلك التشخص لم يتشخص بمتعدد ويصلح
لوقوع الشركة فلا منافاة للبقاء مع تبدل الامور التي هي متحدة بها
في الوجود والذات والحاصل ان كلا من الهيولى والصورة بمعنى كلي
متشخص بالارتباط الى المتشخص بالذات مع كونها جنسين كالذي يتشخص و
مع ذلك جاز ان يزول احدهما دون الاخرى ولنرجع الى كلام
الشيخ فنقول اما قوله ليس في العالم موجود يحجب تعقل القوابل
لنوهم لكن لا يلزم نفي ما ادعاه المشاؤون فانهم ادعوا ان في العالم
شيئا هو موجود جوهر من شانه ان يكون بالقوة متبدل باعتبار كل
وهو الذي يسمونه الهيولى التي يزعمون انها احد جزئي الجسم وهذا
المعنى اي الجوهر المستعد لان يصير عين الصورة ليس في نفسه شيئا
متحصلا متبدل الصور عنهم بل يحصل لها لكونها بالصور واما
قوله فحاصله مدفوع بان يقال ان الهيولى حينئذ مرتبط بالعقل الفعال
وبواسطة الارتباط به مرتبط بالوجود والحصول الذي يحصل جميع الآ
بالارتباط به والوجود هو الاشراق وهو مرتبة وحسب حصولها الكون

عنها

عنها امور مرتبع العقل عن المحل (?) اسراع هذه الامور والاستعداد
وكونها بالقوة موجبة مرتبط بالعقل وبالكل الحكمة لا لفعل لها بدون الحكمة
التي هي الصورة الجسمية فهما اذن جنسان مرتبطان بالعقل
الفعال لا ينفيان ان الاشخص واحد ولا يكونان موجودين الا بوجود
واحد هو بحوز ربطها بالعقل الفعال ولا منع في ان ربط احدهما بالعموم
شرط ربط الاخرى ومع ذلك يتغير ربط المشروط وعلم ان ربط فرد
خاص من مفهوم كلي فرده بالعموم شرط فهذا هو حال الهيولى و
الصورة فانهما جنسان مرتبطان بالعقل الفعال المتعينان بشخص واحد
بحيث يكون ربط الصورة اي الصورة مطلقا به شرطا لربط
الهيولى به ويزول ربط الصورة المطلقة التي بها الوحدة الاتصالية
مع بقاء ربط الهيولى في ضمن ربط الصورة مطلقا بالمعنى المذكور سابقا
وايضا بعد ما ذكرنا من التفصيل ظهر حال قول الشيخ في المطارحات
من انه اذا لم يبق من رسم الهيولى الا الوجود فان رسم الهيولى
ليس محض الوجود من حيث هي موجود بل الوجود من حيث هو جوهر
من شانه ان يكون بالقوة فلا يلزم من توهم ان يكون الهيولى هي
الواجب الوجود اصلا ثم قال في كتاب الاشراق وعلى القاعدة
التي قررناها هذا المقدار الذي هو الجسم جوهرية اعتبار عقلي
فاذا انضاف اي بسبب النسبة الى الهيئات البسائط المتبدلة عليه اي
من الاعراض والانواع اي الجوهرية الحاصلة منه ومنها يسمى على

شرطا

شرطا

لما لا يعرض وهو جسم محض اي بحسب ذاته وهيولى باعتبار عروضه قال العلامة

في الشرح فالهيولى والجسم شيء واحد بالذات مختلف بالاعتبار اما الاول

فلكون كل منهما غير متصل ومنفصل بحسب الذات وقابل للاتصال والانفصال

والصور والهيئات واما الثاني فلان الجسم هو ثابت بالفعل والهيولى

بالقوة قلت على قاعدة صاحب الاشراق يكون الجسم والهيولى

متحدين بالذات والمعنى ولا تفاوت بينهما الا بالاعتبار وقد عرفت

ان الجسم على مذهب المشائين ينعدم عند الانفصال ولا

ينعدم الهيولى فصاحب الاشراق حمل الجسم اسما للهيولى وهذا لا يخفى

فساده فان الحق لم يتحقق مجموع الجسمين الذين انفصل احدهما عن

الاخر وتحقق هيولى وتحقق الجسمية في كل من الجسمين لم يستلزم تحقق الجسمية

في ذلك المجموع من حيث المجموع فان تحقق الجسمية في ذلك المجموع ليس الا

باعتبار تحقق الجسمين فيه بخلاف تحقق الهيولى فانها متحققة في المجموع لا

باعتبار تحقق الجسمين ومع ذلك يتحقق في كل من الجسمين فانهما عند الانفصال

متحققات تحدا في المجموع من حيث المجموع والافراد وهما

بخلاف الجسمية فانها انما يتحقق في تعاقبهما باعتبار الجسمين ولم يتحقق

في المجموع بدون اعتبار الجسمين وفيه نظر اذ معونة المقدمات المذكورة

علم ان الهيولى والصورة متحدتان بالذات متغايرتان في المعنى فان

الجسم المفرد يتحقق فيه معنى الجسمية وهو كونه بحيث يكون بين الحدود في

ولنا انه ممتد ومتصل وقابل للابعاد الثلثة بالمعنى المذكور ويتحقق

فيه

فيه معنى يسمى الهيولى وهو كونه جوهرا مستعدا لان يعرض له صفات

مثلا وهو لا يعقل من الاول منه عند الانفصال ولا يزول المعنى الثاني

فيكونان مختلفين في الخارج ثم قال العلامة في شرح الاشراق

ان الشيخ جوز تركب نوع طبيعي من جوهر وعرض بل الجسم عنده كذلك

على ما قال في التلويحات من ان المقدار داخل في الجسم وهو عرض

فالجسم مركب من جوهر هو الهيولى وعرض [illegible] ويسمى الجسم المحض

الجوهر وقد يقطع في ظاهر الامر ان في كلامه تناقضا لحكمه ببساطة الجسم وجوهرية

المقدار في كتاب الاشراق وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في التلويحات

ولا تناقض في الحقيقة وتوهمها انما هو من اشتراك اللفظ لان ذلك الجسم والمقدار

غير هذا الجسم والمقدار لما بين من ان في الشمعة مقدارين ثابت هو جوهر لا يزيد

ولا ينقص بتبدل الاشكال وهو مقدار المجموع ومتغير هو مقادير الجوانب وهو

عرض في المقدار الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم على اصطلاح التلويحات

والجوهر هو الهيولى وعلى مصطلح كتاب الاشراق الجسم هو المقدار البسيط

الجوهري الثابت وهو الذي بالنسبة الى الجوانب والانواع يسمى هيولى

لها انتهى قلت لا دلالة في كلامه اي الموافقة ان يقال ان الشيخ لم يثبت

في التلويحات المقدار الجوهري بل انما نفى الامتداد الجوهري وحكم بتركب

الجسم من المقدار الجوهري والمقدار العرضي وفي الاشراق حكم ببساطة

الجسم وحكم بانه نفس المقدار الجوهري والامتداد والاتصال عارض

للجسم فليس المنافاة بين ما ذكرهما الا في التركب والبساطة وقد عرفت

مما ذكرنا الا المركب والبسائط وقد عرفت مما تقدم ان الجسم في حد ذاته
لا باعتبار العارض متصلا وممتدا وبذلك ظهر فساد ما اختاره في الآفاق
وقد عرفت ايضا ان الجوهر الذي هو ممتد لا يتقدم على كونه ممتدا في الخارج
وبذلك عرف فساد ما اختاره في التلويحات وتلخيص جميع ما في الكتاب السابع
ان الجسم امر بالقوة هو قائم مقام الافراد التي لا تتجزى فانها حكم عليها المتكلمون
بانها قد يكون متصلا ومنفصلا في الحس مع تجاورها بعضها الى الاتصال و
الانفصال فكذلك حكم الحكماء على ذلك الامر الذي بالقوة بانه قد يكون متصلا
واحدا في نفس الامر وقد يكون متصلات متعددة مع بقائه بعينه في حالتي
الاتصال والانفصال هذا كله متعلق بالدليل الاول في اثبات الهيولى واما
الدليل الثاني فهو ما اشار اليه صاحب الشفاء بقوله وايضا فان الجسم المفرد
من حيث هو جسم له صورة جسمية فهو شيء بالفعل ومن حيث هو مستعد اي
استعداد شئت فهو بالقوة ولا يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئا
هو بالفعل الا ان يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئا اخر من حيث هو بالفعل فيكون
القوة للجسم لا من حيث له الفعل فصورة الجسم التي هي الفعل تقارن شيئا
اخر مغايرا له في انه صورة فيكون الجسم جوهرا مركبا من شيء له عنه بالفعل و
من شيء عنه له القوة فالذي له بالفعل صورته والذي عنه بالقوة مادته
وهو الشيء الذي هو الهيولى ثم قال ولسائل ان يسأل ويقول ان الهيولى ايضا
مركبة وذلك لانها في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا فنقول
ان جوهرية الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شيئا اخر الا انه جوهر

مستعد

مستعد لكذا والجوهرية التي لها ليست تجعلها بالفعل شيئا من الاشياء
بل تعدها لان يكون بالفعل شيئا بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر
ليس في موضوع فالاثبات ههنا هو انه امر واما انه ليس في موضوع فهو سلب
وانه امر ليس يلزم منه ان يكون شيئا معينا بالفعل لان هذا عام ولا يصير
الشيء بالفعل شيئا بالامر العام ما لم يكن له فصل يخصه وفصله انه مستعد لكل
شيء فصورته التي يظن له هي انه مستعد قابل فليس ههنا حقيقة للهيولى تكون بها
بالفعل وحقيقة اخرى بالقوة الا ان يطرأ عليه حقيقة من خارج فيصير بذلك بالفعل
ويكون في نفسها واعتبار وجودها بالقوة وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة
الهيولى الى هذين المعنيين شبيه بنسبة البسيط الى ما هو جنس وفصل من نسبة
المركب الى ما هو هيولى وصورة انتهى قلت هذا الكلام يدل على ان
العلاقة بين الهيولى وصورتها انما هي اتحادية بان تكون صورتها حيثيتها لا اتحادية
فتكون الهيولى والصورة متحدتين بالذات ومختلفتين بالمعنى على ما صرح به في
الحكم العلامة فان خلاصة هذا البرهان ان الجسم المفرد من حيث هو متصل و
ممتد بالفعل جسم بالفعل وليس من هذه الحيثية مستعدا للامور التي ليست موجودة
بالفعل ومن حيث ان ذلك الجسم قوة لها وهي بعينها الهيولى على هذا يكون ما
مغايرة للصورة الجسمية بالذات في الخارج فان الهيولى على هذا التقدير
تكون امرا بالفعل له حيثيتان وجوديتان مغايرتان لحيثية الجسم ووجوده بالذات
وله استعداد لقبول الصورة في الخارج فلزم تركب الهيولى التي هي مغايرة للجسم
بالذات من الهيولى والصورة انتهى ولا يمكن دفعه بما قاله الشيخ الا بالقول بالاتحاد

بين الجسم والهيولى كما لا يخفى على المتأمل الصادق فانه على هذا التقدير يكون
الصورة الجسمية حينئذ اتحادية للامر المبهم الذي هو الابعاد الجنسية مع ان
بحال لا ابهام لذلك الامر بدون اعتبار هذه الحيثية ولما دل الكلام الصورة
الجسمية حينئذ ارتباطية للامر ما في الخارج او موجود او مرتبطا بامر ما في الخارج
ارتباطا غير اتحادي يكون لكل منهما ماهية ويكون لذلك الامر مع الوجود والجوهرية
خصوصية الجوهرية او الجوهر المبهم لا وجود له بالابهام فان قيل يلزم من كلام الشيخ
ان للهيولى وجودا وجوهرية واستعدادا لقبول الصورة ولا يلزم من ذلك ان
لا ابهام للهيولى في حد ذاتها بل يلزم ان يكون لكل من الهيولى والصورة ذات
ووجود ويكون بين ذواتهما في الخارج ارتباط غير اتحادي ومع ذلك لا يكون للهيولى
الابهام بغير مجرد الاتصاف بالجوهرية والاستعداد لا غير ويكون في معنى كلام
الشيخ ليس من ماهيته للهيولى ان يكون لها بالفعل وجهة اولى بالقوة ان الهيولى
جهة هي شيء بالقوة فقط ولا يلزم من ذلك ان لا يكون لها جهة في الخارج اصلا
بدون اعتبار الصورة بل يلزم ان لا يكون لها جهة الجسمية بدون الصورة الجسمية
قلت على تقدير ان يكون لكل من الهيولى والصورة ذات ووجود مغاير لوجود
الاخرى فان يكون بينهما ارتباط غير اتحادي لا يصح ان يقال ان الهيولى ليس
شيئا بالفعل الا بالصورة ولا يصح ان يقال ان لها جهة الجسمية بالصورة
الجسمية كما هو ظاهر قول الشيخ بعينه الا ان يكون بالفعل شيئا بالصورة
صريح في الدلالة على ان الارتباط بين الصورة والهيولى اتحاديا لا ارتباطيا
ما يكون متعددا بحسب الذات والوجود في الخارج وكذا يدل على ذلك

وله

وله ليس من ماهيته للهيولى ان يكون لها بالفعل وجهة اولى بالقوة الا ان
يطرأ عليها جهة من خارج فيصير لك بالفعل ويكون في نفسها واعتبار وجودها
بالقوة وهذه الجهة هي الصورة فان قيل جميع اجزاء امثال تلك العبارات
انما يدل على ان ليس للهيولى جهة بالفعل بدون الصورة وهذا لا يدل على
ان الصورة متحدة بها في الذات فانه ليس لجميع المعلولات بدون العلة جهة
بالفعل ومع هذا يكون لها ذوات ووجودات مغايرة للعلة فعلى هذا
جاز ان يكون لكل من الهيولى والصورة وجود وذات مغاير لذات
الاخرى ومع ذلك يكون الصورة علة للهيولى ولهذا لم يكن للهيولى جهة في حد ذاتها
بدون الصورة قلت العبارات المذكورة تدل على ان ليس للهيولى جهة
بالفعل بدون اعتبار الصورة مع فعلية كونها امرا وجوديا وجوهرا مستعدا
بدون اعتبار الصورة ومن تلك العبارات قول الشيخ ان جوهر الهيولى وكونها
بالفعل هيولى ليس شيئا اخر الا انه جوهر مستعد لكذا والجوهرية التي لها ليس
يجعلها بالفعل شيئا من الاشياء فان قيل على تقدير ان يكون العلاقة
بين الهيولى والصورة اتحاديا لم يكن الاتحاد بينهما حقيقيا في الذات بل انما
يكون الاتحاد بينهما بالعرض ولهذا يزول الصورة بدون زوال الهيولى
وعلى هذا يلزم ان يكون للهيولى ماهية مستقرة بالفعل بدون اعتبار الصورة
وهذا ينافي الحصر على عباراتهم المذكورة قلت محمل عباراتهم
على ان ليس لها ماهية في ذواتها بدون اعتبار شيء الا الاستعداد بل بينهما
في ذواتها بدون اعتبار شيء الا الاستعداد بل بينهما بعينها هي كونها
جوهرا مستعدا الا ان يصير جسما بالصورة الجسمية فعلى عباراتهم ان الماهية

الحدث

في حد ذاتها وهي بعينها كونها جوهرا مستعدا الا ان يصير متحدة بالفعل ويكون لها
متحدة بالفعل بدون اعتبار الاستعداد المذكور بالصورة الجسمية وهذا انما يصح
ان لو كان العلاقة بينهما الاتحاد ولو بالعرض فان قيل الاتحاد بالعرض لا يصح
له فرض عباراتهم فانها تقتضي ان يصير الهيولى جسما وعلى تقدير كون الاتحاد
بالعرض لا يصح هذه الصيرورة انهم كما لا يصح على تقدير كونهما ذاتين متغايرتين
ثم ان الجسم منوط على ذلك التقدير الى مجموع المتغايرين اللذين كون بينهما
الاتحاد بالعرض لا باحدهما فليس يصح ان يقال ان احدهما يصير جسما قلت
على تقدير ان يكون العلاقة بين الهيولى والصورة بها الجسمية الاتحاد بالعرض
يكون للهيولى اعتبارات احدها ان يؤخذ بشرط لا وثانيها ان لا يؤخذ لا بشرط
وبالاعتبار الثاني يصح ان يكون عين الجسم الذي هو مركب بمعنى الجوهر المتحد المذكور
سابقا والممتد على الاطلاق فيصح القول بان الهيولى يصير جسما بواسطة صورتها
الجسمية بخلاف التقدير الاول اي تقدير ان يكون العلاقة بين الهيولى وصورتها
الجسمية ارتباطا ايجابيا غير اتحادية فانه على هذا التقدير لا يصح ان يقال
الهيولى يصير جسما بواسطة الجسمية لانها باي اعتبار اخذت كانت مباينة
للجسم على هذا التقدير بخلاف تقدير ان يكون العلاقة اتحادية فانه على هذا
التقدير يصح ان يعتبر فيها اعتبار يصير به عين الجسم بواسطة صورتها الجسمية
فان قيل ذات الهيولى باي اعتبار اخذت لم يصح ان يحمل الجسم عليها مع
الجسم بل المفهوم الماخوذ منها الصادق عليها اذا اخذت لا بشرط يصح
صدقه على الجسم المركب من الهيولى والصورة فيصح على تقدير المذكور ان

مركب منهما كذلك الصدق فانه على تقدير ان يكون الصورة الجسمية ذاتا مباينة لذات
الهيولى في الخارج يصح ان يكون المفهوم الماخوذ منها صادقا على المجموع قلت
المفهوم الماخوذ منها اذا كان تمام ماهيتها وصح حمله على المجموع المركب منها ومن صورتها
الجسمية صح ان يكون ماهية صورتها مرتبطة بينهما ارتباطا اتحاديا ولا يكفي ارتباط
لا اتحادي الا اذا لا يصح ان يقال ان ما هو تمام ماهية الهيولى يصير بواسطة
الصورة الجسمية جسما بخلاف ما اذا كان المفهوم الماخوذ منها الذي يحمل على
المجموع عرضيا لها فانه لا يصح ان يقال ان الهيولى او ما هو تمام ماهيتها بواسطة
الصورة الجسمية يصير جسما ولا يصح ان يقال ان المركب منهما اتحادي في الجملة
ما لم يكن تمام ماهية الهيولى وهو الذي يعبر عنه بالجوهر المستعد اذا اخذ بشرط لا كان
جزءا للجسم الموجود وعينا لذات الهيولى مع الوحدة [illegible] في الخارج لا انه عارض
لها واذا اخذ لا بشرط شيء كان جنسا وكان له فردان احدهما الهيولى التي هو تمام
ماهيتها وثانيهما مجموع الهيولى والصورة ويكون جزء الماهية ونظير ما هو الهيولى بالنسبة الى
الجسم هو الجسم بالنسبة الى الحيوان والنبات والمعدن فالتغاير بين الجنس والمادة
ليس الا بالاعتبار ولهذا قال الشيخ في الهيات الشفاء فنقول ان المعنى الذي
يدل عليه بلفظ الجنس ليس يكون جنسا الا على نحو من التصور واذا تغير عنه ذلك
بان [illegible] اعتبار لم يكن جنسا ولكن كل واحد من الكلمات المشهورة ويحمل ما [illegible] في
الجنس في مثال كثرة استعماله ومن الوسيط في النظر فنقول ان الجسم قد يقال
انه جنس للانسان وقد يقال انه مادة الانسان فان كان مادة الانسان [illegible] كان
لا محالة جزءا من وجوده ويستحيل ان يحمل الجزء على الكل فلننظر كيف يكون الفرق

بيان ان الجسم جنس عقلي وجزء خارجي للانسان

بمعنى الجسم وقد اعتبر مادة ومن الجسم وقد اعتبر جنسا فهناك يعتبر لنا سبيل الى معرفة
ما بينهما بيانه فانا اذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ماله هذا
وبشرط انه ليس داخلا فيه معنى غير هذا بحيث لو انضم اليه معنى غير هذا مثل حس او
تغذية او غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية مضافا اليها
فالجسم مادة وان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط
ان لا نتعرض بشرط اخر البتة ولا نوجب ان يكون جسميته بجوهرية مصورة بصورة
الا الاقطار فقط بل جوهر كيف كان ولو مع الف معنى مقوم لخاصية ... الكثير
وصورة ولكن معها او فيها الاقطار الثلاثة ... على ما هي للجسم وبالجملة اي مجموعات
يكون بعد ان يكون جملتها جوهرا ذا اقطار ثلثة ويكون تلك المجموعات ان كانت هناك
مجموعات داخلة في هويته ... لا ان يكون تلك الجوهرية ... بالاقطار ثم
لحقت تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي تقدم كان هذا المأخوذ هو الجسم
الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول ... من الجوهر المركب من الجسم والصورة
التي هي الجسمية التي بمعنى المادة فليس محمولا لان ... الجسم المجرد
جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط واما هذا الثاني فانه محمول على كل مجموع مادة وصورة
واحدة كانت او الفا وفيها الاقطار الثلاثة فهو اذن محمول على المجموع من الجسمية التي
كالمادة ومن النفس لان جملة ذلك الجوهر الذي هو ... فانه يكون جسم
الجملة موجودة لا في موضوع وذلك الجسم جسم لانه جوهر وهو جوهر له طول وعرض
وعمق ثم قال ... الكلام في الحساس والناطق فان اخذ الحساس
جسما او شيئا له حس بشرط ان لا يكون زيادة اخرى لم يكن فصلا ان كان جزءا

من الانسان وذلك ان كان الحيوان غير محمول عليه وان اخذ حيوانا او شيئا
مجردا له ... الصور والشرائط كانت بعد ان يكون فيها حس كان فصلا
محمولا على الحيوان ... اخذه مما يشكل الحال في جنسيته ما ... جزء
وحده وقد يكون اتمام الفصول ... كان حال نهاية وفيه كان جنسا
وان اخذ بها جمع بعض الفصول ... الجنس وجملته حتى لو دخل شيء اخر
لم يكن هو تلك الجملة بل مضافا من خارج لم يكن جنسا بل مادة وان اخذ
لما تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل صار نوعا وان كنت عن الاشارة
الى ذلك المعنى لا يعرض له ذلك كان جنسا فاذن باشتراط الا يكون زيادة يكون
مادة وباشتراط ان يكون زيادة يكون نوعا وبان لا يتعرض لذلك بل يجوز ان يكون
كل واحد من الزيادات على انها داخلة في جملة معناه يكون جنسا وهذا الشيء مشكل
فيما ذاته مركب واما فيما ذاته بسيط فعسى ان العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات في نفسه
على النحو الذي ذكرنا في هذا الفصل واما في الوجود فلا يكون شيء ... جنس
وشيء هو مادة ... انما يوجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية ... وجوه
التصور اذا اخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس وكذلك انما يوجد له
الجسم قبل الحيوانية كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه اي بمعنى المادة التي تحمل عليه
واما الجسمية التي هي ... جواز ان يصح بمعيته لكل معنى مقرونا به مع وجوب
ان يضمن الاقطار الثلاثة فانها لم يوجد للشيء الذي هو نوع من الحيوان الا وقد تضمن
الحيوانية يكون معنى الحيوانية جزءا من وجود ذلك الجسم بالفعل بعد ان كان مجموعا
في ضمنها بعضها اياه جزءا من وجود ذلك الجسم بعكس حال الجسم ...

ان الجسم الذي بمعنى المادة فانه جزء في وجود الحيوان انتهى كلامه قلت
الظاهر ان المراد بالمادة المذكورة في كلام الشيخ ههنا انما هي المادة الخارجية
لا المادة العقلية كما ذهب اليه السيد المحقق وان المراد بالجسم الاعتباري اي
اعتباري كونه مادة وكونه جنسا معنى واحد لكن التفاوت بينهما بالاعتبار ن
ولو سلم انتهى القدس سره لم يسلم ان العلاقة بين المادة وصورتها اتحادية
لكون المادة باعتبار من اعتباراته محمولة على مجموع المادة وصورتها ولصح ان
يكون الصورة باعتبار ما محمولة على كل من المادة والمجموع المركب من المادة و
الصورة فانه اذا كان لكل من الصورة والمادة اتحاد بحيث لا يحتاج الحمل بعينه وجب
مثلا صح صدق كل منهما باعتبار من الاعتبارات على الاخر وعلى المجموع
وكان المركب في الوجود شيء متميز هو جنس كما يدل عليه قول الشيخ لا
يكون منه شيء متميز هو جنس باعتبار المفهوم المخالف بخلاف ما لو كان ن
العلاقة بينهما اتشابهية بلا اتحاد فانه لا يصح صدق احدهما على الاخرى و
على المجموع فلا يصح ان يقال ح ان التفاوت بين الجنس الذي يحمل
على المحمول المركب منهما وبين احدهما الذي هو المادة بالاعتبار بل انما
يكون التفاوت بينهما بالذات والمعنى لا بمجرد الاعتبار ولا يكون في الوجود
شيء متميز هو جنس كالبسيط او على هذا التقدير ليس شيء منها كالجنس الا النوع
من حيث هو مستعمل على المادة باستعمال الكل على الاول كالبسيط فيكون كل
من الجنس والفصل الا باحد التعقلات المجموع من حيث هو مسمى بالمادة و
الصورة فلا يكون الجنس بعينه هو المادة الخارجية باعتبار من اعتباراته ولا

العقل

بعينه هو الصورة الخارجية باعتبار من الاعتبارات وهو خلاف ظاهر كلام
الشيخ وعمدة المحقق من ان الجنس بعينه هو المادة الخارجية باعتبار من
الاعتبارات اي اذا اخذ لا بشرط وبعينه من عبارات الشيخ المذكورة
امور احدها ان التفاوت بين الجنس والمادة الخارجية بالاعتبار وثانيها انه يعلم
من قوله ان المعنى الذي يدل عليه لفظ الجنس يكون جنسا لا على نحو
من الصور واذا تقرر عنه ولو مادي اعتبار لم يكن جنسا ان الجنس الذي هو الجنس
بعينه هو المادة بشرط تغير الاعتبار وثالثها انه يعلم من قوله واما في الوجود
فلا يكون منه شيء متميز هو جنس ان المادة والصورة الخارجيتين في المركب
الذي في الوجود شيء منه متميز هو الجنس كما صرح به في الفصل اللاحق لهذا
الفصل من قوله وبينا انه كيف يكون الجنس هو الفصل وهو النوع في الوجود
بالفعل وكيف يفترق بعضها عن بعض وان النوع بالجملة يصير هو الجنس
اذا صار موجودا بالفعل وان ذلك يصير ويفترق عند العقل وهو اذا
احصل وفصل في المرء الوجود في المركبات صار الجنس مادة والفصل
صورة ولم يكن الجنس والفصل محمولا على النوع انتهى قلت وذلك
ظاهر ضعفه قال السيد المحقق ان المراد بالمادة التي هي الجنس اذا
اخذ لا بشرط انما هي المادة العقلية وذلك لان المادة بهذا المعنى مشتركة بين
الماهية التي هي بسيطة في الخارج فقط وبين الماهية المركبة فيه كما لا يخفى وانها
انه يعلم من قوله وهذا انما يشكل فيما ذاته مركب واما ما ذاته بسيط اي
ان نسبة الهيولى والصورة الى المركب ليس كنسبة الجنس والفصل الى البسيط

كما صرح به فيما سبق من قوله ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين نسبة البسيط
الى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة ومن هذا
ظهر ايضا ضعف كلام سيد المدققين من ان المراد بالمادة التي حكم
القوم بانها هي الجنس الماخوذ بشرط لا شيء هي المادة العقلية كما ظهر بان ذلك
وخامسها انه يعلم من قوله وهذا انما يشكل اه ان مراده بان ما صدق هذا
المعنى مركب يحتاج الى اللطف القريحة لا في البسيط وهذا يدل على ان
العلاقة بين الهيولى والصورة عنده عدم الاتحاد بل الارتباط بالمعنى المذكور
لانه اذا كان العلاقة بينهما ارتباط غير اتحادية كان لكل منهما ذات
ووجود على حدة حال في الآخر ومحل والجسم اسم لمجموعهما و لا اشكال
في ذلك التصوير ولا في تحليل العقل المركب الى الجنس والفصل فان
الجنس على هذا التقدير انما يؤخذ من المركب باعتبار اشتماله على المادة
والفصل انما يؤخذ منه باعتبار اشتماله على الصورة فيخص هذا الكون
البسيط اي بما كان من البسائط ان كون الماهية البسيطة الخارجية
بحيث يؤخذ عنها الجنس والفصل المتغايران في المعنى اشكل من
كون الماهية المركبة في الخارج من الهيولى والصورة التي لكل منهما ذات
في الخارج بحيث يؤخذ عنها الجنس والفصل المتغايرين كما لا يخفى فان
قيل على هذا المذهب اي على القول بان العلاقة بين الهيولى والصورة
غير اتحادية يكون في المركب زيادة اشكال لم يكن في البسيط من حيث ان
الجنس حينئذ انما يؤخذ من المركب باعتبار اشتماله على المادة والماخوذ

اذ لو

بشرط الاعتبار ليس في اشارة الى ان هو امر اضافي لا يصح ان يكون ذاتيا
للامر الجميع بل يكون على هذا المعنى لقول الحكماء ان مجموع الهيولى والصورة
جنس حقيقيا باطلا لان الهيولى على هذا التقدير يكون نهيه ذات وجود
والجنس وفصل وحدان كان في العقل مركبة وكذا الحال في الصورة
فليس المجموع الحاصل منهما وهو الجسم جنس حقيقي وفصل حقيقي ولا واحد
حقيقي لا حده انما هو مجموع حدى حرية الحاجة بنظر ذلك مجموع الانسان
والفرس فان لكل منهما جنس وفصل وحد وحد مجموعهما ليس الا حدية
فان الكثير الخارجي الذي ليس بين اجزائه ارتباط اتحادي لم يكن
له جنس حقيقي ولا فصل حقيقي ولا حد حقيقي ولهذا قال المحقق الرازي انه
لما كان العلم عبارة عن المسائل او التصديقات بالمسائل ليس له حقيقة
وراء تلك المسائل والتصديقات اي ليس له جنس حقيقي ولا
فصل حقيقي ولا حد حقيقي فلتكن من الكونه محالا لما اتفق الحكماء عليه
وهو ان الجسم وامثال الحيوان جنس حقيقيا وفصلا وحدا حقيقيا
وحدا حقيقيا يكون موجبا لبطلان ما في القول اي القول بان
ليس بين الهيولى والصورة اتحاد المهم لانه موجب للاشكال وايضا
هذا الاشكال ليس في تحديد المركب الخارجي في كونه ذا جنس و
فصل حقيقيين وليس في كلامه اشارة الى التعرض لبيان هذين
المعنيين بل ليس الغرض الا كون المادة جنسا في المركبات فالظاهر
ان الاشكال ليس الا في ذلك اي في كون الفرق بين الجنس والمادة

بالاعتبار على النحو المذكور لانجز ان المركب جنسا حقيقيا فان قيل فعلى هذا
يكون الحساسان بقوله وهذا انما يكون جنسا ذاتيا مركب قلت قال
الشيخ ما قاله اختصارا في العبارة واعتمادا على القرينة فكانه قال
وهذا انما يكون جنسا ذاتيا مركب مع ان فيه اشكالا ولهذا قال المصنف بعد
قوله فاذن المعنى الذي يصلح ان يكون جنسا باشتراط ان لا يكون زيادة
يكون مادة وباشتراط ان يكون زيادة يكون نوعا وبلا شرط
لذلك بل يجوز ان يكون كل واحد من الزيادات فيه على ان يكون
داخلا في جملة معناه يكون جنسا وهذا في الامور المركبة واما في ذاته
بسيط فالفصل البوص فيه هذه الاعتبارات اما في الوجود فليس
منه شيء جنسا وشيء نوعا وقوله فليس فيه شيء جنسا بل
على ان المركب شيئا منه جنسا فيكون المادة الخارجية بعينها جنسا
اذا اخذ لا بشرط ومن ذلك ان العلاقة بين الهيولى والصورة
اتحادية وسيأتي بها ايضا من قوله وان اوجب بها تمام المعنى
حتى دخل فيه ممكن ان يدخل فيه كان نوعا ضعيف قول من قال
ان المحقق خرج الطوسي وسياق عبارته حقيقة وبعينها ايضا من قوله
انما نوحد للانسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التصور
انها كان جنسا اذا اخذ بشرط لا وهو المادة كان متقدما اما
اذا اخذ لا بشرط لم يكن متقدما بل كان محمولا بواسطة حمل الفاصل
وليعلم ان هاهنا مغالطات احدها ما مر انفا وثانيها ان الجزء

الفصل

الفصل مقدم على الهيئة فكيف يكون محمولا عليها مع ان مناط الحمل
الاتحاد الذي هو مناف للتقدم والجواب ان الجزء الفصل اذا اخذ
بشرط لا يكون جزءا ولا يكون محمولا واذا اخذ لا بشرط يكون محمولا على الهيئة ومتحدا معه
وثانيها تقدم حمل الجنس على حمل النوع لكون الجنس جزءا من النوع مناف لما علم ان
حمل العالي بواسطة حمل السافل فان الحكم بان الجوهر الجسم ايضا حيوانا مناف
للحكم بان حمل الجسم بواسطة حمل الحيوان والجواب ان العالي والسافل مثل
الجسم والحيوان اذا نسبا الى شيء تكونا عرضيين له مثل مفهوم الشيء ومفهوم
الجوهر كان حمل الجسمية مقدما على حمل الحيوانية ولهذا صدق قولنا الشيء و
الجوهر ما لم يصر جسما لم يصر حيوانا واما اذا نسبا الى النوع الذي هما
ذاتيان له كان حمل العالي بواسطة حمل السافل فان العالي كالجسم انما يتحد
مع الانسان في ضمن اتحاد مفهوم الحيوان معه فان الجسم الذي ليس بحيوان
مسلوب عن الانسان وما قال سيد المحققين في حاشية المطالع من
ان الدليل على ان حمل العالي الذي بتوسط حمل السافل عليه ما نقله
الامام في الملخص انهم قالوا ان الحمل الاول حمل الجسم على الانسان لا بعد
صيرورته حيوانا فان الجسم الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان والا
كان كذلك كان حمل الحيوان عليه اقدم من حمل الجسم عليه فان الجسم
جزء الحيوان متقدم عليه فلا يكون محمولا قلنا لا نزاع في ذلك لكن
لا امتناع في ان يكون السافل في الوجود علة لثبوت المتقدم لشيء فح
لا يندفع الشبهة الثالثة فان الجسم جزء الحيوان متقدم حمله على الشيء غير محمول

ايضا ان كلا من ان الشي ما لم يحصل جزوا فكيف يكون محمولا له
وجوابهما من ان حمل الجسم على مثل الحجر متقدم على حمل الحيوان
واما حمله على مثل الانسان فهو متاخر عن حمل الحيوان عليه بالطبع ان
المتاخر في الوجود جاز ان يكون علة لثبوت المتقدم للشي احوال الشي الذي
هو متاخر انما يكون بالنسبة الى ما هو متقدم باعتبار وجوده وله باعتبار
اخذ في كلام الشيخ فباعتبار الاول يكون هو جزوا في الوجود
وباعتبار الثاني يكون علة لثبوت المتقدم لا بانهم من ظاهر عبارة سيد المحققين
من انه يكون احدهما باعتبار وجود الشي في نفسه والاخر باعتبار وجوده
لغيره فان فيه ما لا يخفى فليعلم ان الوجه الاصلي من هذا التطويل تنقيح مذهب
الحكماء في الهيولى وتحرير مرادهم وان تحقيق عبارتهم يقتضي ان يكون العلاقة
بين الهيولى والصورة اتحادية بان يكون المادة الخارجية بعينها جنسا باعتبار
ولا يكون التفاوت بين المادة الخارجية والجنس الا بالاعتبار ولا يكون
الا من الفصل والصورة تفاوت الا بالاعتبار وتحقيق عبارتهم يدل
على ان العلاقة بينهما ارتباط غير اتحادية بان يكون لكل منهما ذات ووجود
مغاير ان لذات الاخرى ووجودها بالذات في الخارج ويحل احدهما
وهي الصورة في الاخرى وهي الهيولى وتحت الاحتمال العقلي يحتمل احتمالات
احدها ان الارتباط الاتحادي ويكون الصورة الجسمية بعينها الجسم
اخذا بشرط لا وثانيها ان الارتباط اتحادي ويكون الصورة
الجسمية جزء الجسم وثالثها ان الارتباط غير اتحادي ويكون الصورة

حاله

حاله في السوية بحيث يكون بازاء كل فرد من افراد الصورة ذات الهيولى
وثانيها ان يكون الهيولى ساريا محلا للصورة وارتباطها وكل منهما
الاربع دليل من عبارات القوم وجب ان اذكر كلا منها والعبارات
وابين ما هو الراجح ليتضح ما هو من العبارات التي يدل بظاهره على الاول
الاول ما هو من قول الشيخ في طبيعيات الشفاء قال ان لكل جسم طبيعة وهيولى
وصورة وعرضا ثم قال وصورته هي حقيقته التي بها هو ما هو فلا يجوز ان الاول
اي يكون جزء الشي عين حقيقته وعبارة الشفاء في الاوائل وجب ان يحمل على عبارة
دالة عليه على المعنى الاخر الصحيح كما مر في دفع كلام سيد المحققين فاما قال
في الفصل لا يقتضي ان يكون من نوع الاجزاء ماخوذ فيه لا يمكن ان
يوجد في الاجسام العنصرية الشخص المعين من الحيوان او النبات فانها اجزاء
وما هو ذاته فيه لا يجوز مع اتحادها اذا ما تبدل بعضها بعض الاجزاء لا يلزم
انعدام الشخص المذكور ويكون لذلك الشخص جزء غير معين هو ما بدله
وغير مبهم صار ما بالوجه تام مبهم وهو ما ليس الا الآن جزء الشي سوا هو
بوجه المخصوص او بوجه الابهام لم يصح ان يعبر عنه ذلك الشي لابد
بل لانه لا يقتضي ان يكون شي جزء هو بالاخر ولا يكون داخلا في حقيقته
فيحمل عند العقل ان يكون صور الجسم مبهمة مع كونها جزء الجسم وايضا
من العبارات التي تدل على الاحتمال الاول لو اعتبار حيث قال والحق الجسم البسيط
فان حقيقته ذاته لانه ليس هناك شي قابل لهيئته وهذه العبارة دالة وقعت في
الشفاء دليل على ان المادة حاصل لهيئة الجسم دافع ودفع عبارة الشيخ ان

كالطفل اذا تبدل مقادير
مع بقاء الشخص بعينه

المادة حامل الهيئة الجسمية وذلك يدل على ان الصور الجسمية هيئة الجسم فانه
قال في طبيعيات الشفاء بعد قوله المذكور وصورته هي هيئته الجسمية التي
بها هو ما هو ومادته هي المعنى الحامل لهيئته قلت لا شيء من تلك العبارات
على الهيئة كما يدل على ان الصورة الجسمية فتكون الصورة المذكورة في قوله وصورته
هي هيئته بمعنى الهيئة كما مر سابقا وتحقيقها ان قوله وصورته هي هيئته انما كان
على سبيل المسامحة والمبالغة وبهذا الوجه الاخير يعلم عدم دلالة
العبارتين الاخريين والدليل على تلك المسامحة ان الشيخ قال بعد قوله
لا يليس هناك شيء لهيئته ما يدل على ذلك وهو قوله ولا المركبات بالصورة
وحدها تتم ماهيتها فان الجسم المركبات ليس هو بالصورة وحدها بل هو كذلك
بل على جميع ما يتقوم به ذاته فيكون كل من الصورة والمادة بوجه وبهذا الفرق
الفرق بين الهيئة المركبات في البسائط وكل بسيط فان صورته ايضا ذاته
لانه لا تركيب فيه واما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا هيئتها ذاتها
اما الصورة فقط فانها جزؤها واما الهيئة فهي ما به هي ما هي تكون صورة مغايرة
للمادة ثم قال فللجنس ما هو جنس هيئته وللنوع ما هي نوع هيئته وللجزئي المفرد
ما به هو فرد جزئي هيئة مما يتقوم به من الاعراض اللازمة فكان الهيئة اذا قلت
على التي في الجنس والنوع وعلى التي للفرد الشخصي على الاشتراك الاسم
انتهى كلامه وقال ايضا تنبيها بعد قوله لا يليس هناك شيء هي الهيئة والبعض
فكل بسيط فان صورته ذاته واما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا
هيئتها ذاتها اما الصورة فظاهر انها جزؤها واما الهيئة فهي ما به الشيء هو

هو ما هو وانما هو ما هو بكون الصورة مغايرة للمادة والمركب هو مجموع الصورة
والمادة فالذات لازم من لوازم المركب كالحي للجنس اليه ايضا قلت حاصل
كلامهم ان للمركب اربع امور الصورة والمادة والذات والهيئة وان للبسيط
امرا واحدا هو الذات ومن البعض ان الصورة الجسمية مغايرة لهيئة
الجسم وان اريد بالذات في هذا المقام ليس الهيئة بل عبارة الوجود
العيني والا لزم ان يكون للبسيط هيئة وذات بل المراد بالذات المركب
في هذا المقام ليس الا مجموع الصورة والمادة المرتبط احدهما بالاخرى بحيث
يحصل منهما امر واحد حقيقي فعلى هذا يكون المراد بالهيئة منفصل الذات الحاصل
بالتمد فان قيل العبارات المذكورة الدالة على ان الهيئة الجسم صورة
الجسم كما انكم مخالفة لعبارة الشيخ المذكورة في طبيعيات الشفاء كما
في قوله وصورته اي صورة الجسم هي هيئته التي بها هو ما هو ومادته هي
المعنى الحامل لهيئته والمادة المذكورة في العبارة الثانية الموافقة لما في
المعلم الاول كما صرح به سيد المحققين الا بعد ابطال الاحتمال الاول
من الاحتمالات الاربع المذكورة قلت هذا الاحتمال الاول من الاحتمالات
وهو كون الصورة جزء الهيئة الخارجة او عينها مع عدم كون خصوصهما واختلاف
بينهما انما يصح على قواعد الشيخ الرئيس واصحاب الكمون والبروز
فرقة من الصوفية فان القوة عند ذلك الشيخ ترجع الى الاجمال والفعل
الى التفصيل في موطن من المواطن وعند تلك الاصحاب يكون القوة هي
الكمون والفعل هو البروز في موطن من المواطن وعند تلك الجماعة ترجع القوة

بروز
وكمون

الى الابهام والنقل في اليقين فعنده ولا يكون الوجود موجودا بل صرافة
ومحوضة ويكون العلم به علم بجميع الماهيات على الاجمال من حيث علم
بجميع الممكنات ويتعلق اجمالا عنده ذلك الشيخ ويكون عند بعض الاصحاب لكون
والابهام عنده لك الطاينة ونعد ارتباطها بالممكنات مظهر الماهيات المتغيرة
المتصلة منه بدون كونه داخلا في الماهيات لانها خصوصيات الوجود
لكن الماهيات عندهم تعينات وصور للوجود والوجود صرافة و
محوضته مع كونها تمام مهيات الموجودات ولو اخذ الوجود المطلق مقام
الوجود كما هو عند قوم من الصوفية وحكم بان الماهيات تعينات صرح
مع انها عين الماهيات كان في حكم ذلك المذاهب فعلى هذه الاقوال الاربعة
التي مالها واحد يكون الوجود المحض والوجود المطلق اى الوجود الحقيقي
الذي هو الحق الواجب لذاته وهو وجود جميع الاشياء ولا غيره فهو هذا
الوجود هو الوجود العين في الجسم وجميع الماهيات الممكنات انما يجئ ويطلع
في المراتب الثلاث العقل والتخيل والحس مع ارتباطها بالوجود الذي
هو العدم وليس الوجود داخلا في شيء من تلك الماهيات ولكان الوجود
الجسم الذي هو مقوم لذوات العقول غير داخل في مهيتها بذاتها ثم
لكن العقول غير داخل في مهيتها ثم لكن العقول ايضا داخلة في
مهيات الكرسي والاجسام بخصوصياتها مع انها متقومة بها وفي الحكمة
الهيولى عندهم ليست الا باطن كل جسم وحاملها والصورة
الجسمية ليست الا ظاهر الهيولى فعلى مذهبهم الذي تخيل ان كلام السيد المدعي

من ان

من ان الصورة الجسمية بعينها هي ماهية الجسم يتضح به كون المعرف مهية الجسم
الهيولى لا بخصوصها باعتبار كونها داخلة وجوهرا معتبرة فيها الا يكون الصورة
الجسمية بعينها هي بعينها على ما عليه صاحب الشفاء في العبارة منقولة انا اول من ذكر
في عبارته المذكورة لسوء الطبيعيات ومن ان يقال استعمال الماهية في الصورة
الا لكونه على سبيل المسامحة والمجاز فان قيل قوله هيهنا حدث في كل صيغة
مواضع الشفاء واعلم ان الحد انما يتناول الجوهر ساذجا لاحيثيا واولا واما ط / لذاته
الوضع فليس له حد يطابق ثانيا لانه لا بد في تحديد الوضع من اخذ الموضوع
فيكون في الحد زيادة على معنى ذاته وكذلك الحال في تحديد الصور الطبيعية بل على ان
تحديد الصورة الجسمية لا يمكن بدون اخذ الهيولى فيكون الماهية الحاصلة من
تحديدها هي حد الجسم بعينها لان ماهية الجسم لا تعرف الا بالهيولى والصورة الجسمية
وبهذا الاعتبار يصح تفسير الصورة الجسمية بماهية الجسم قلت لما كان الوقف
ظاهرا من قولنا الجوهر بالمعنى المذكور ممتد او من قولنا جوهر ممتد في الجهات
بالمعنى [illegible] اي من قولنا الجوهر بالمعنى المذكور ممتد اي من قولنا جوهر ممتد
في الجهات بالمعنى الذي سبق فان الكل هو حد الجسم الذي يؤدي الى
ماهيته التي تعرف فيها الممتدية والجوهر الذي باشارة الى الهيولى والاول
ما نزل منزلة حد الصورة لم يصح ان يقال ان ماهية الصورة الجسمية حاصلة من
تحديدها الذي اخذ فيه الهيولى بعينها ماهية الجسم فسقط هذا التوجيه من
نيكون درجة الاعتبار نعم التوجيه المذكور يكون ماهية الجسم الحاصلة من التعريف
بانه جوهر ممتد منوط بالجوهر التي هي اشارة الى الهيولى بالممتدية

ومن العبارات التي تدل على صحة الاحتمال الثاني قول صاحب الشفا حيث قال فاتحاد
الفصل بالجنس ليس الا على انه شي كان يحصل الجنس بالقوة لا انه يلزم
الجنس بالقوة واتحاد الجزء بالجزء في المركب ليس كما هو اتحاد شي خارج
فيكون اتحاد الاشياء التي فيها اتحاد على اصناف احدها ان يكون كاتحاد
المادة والصورة فيكون للمادة شيئا لا وجود له بانفراد ذاته بوجه و
انما يصير بالفعل بالصورة على ان يكون الصورة امرا خارجا عنه ليس احدهما
الاخر فيكون المجموع ليس ولا واحدا منهما والثاني اتحاد اشياء يكون كل واحد
في نفسه مستغنيا عن الاخر في القوام الا انها يتحد فيحصل منها شي اما بالتركيب
او بالاستحالة والامتزاج ومنها اتحاد اشياء لا يقوم بعضها بالفعل الا بما
انضم اليه وبعضها يقوم بالفعل فيقوم الذي لا يقوم بالفعل بالذي يقوم
بالفعل ويحصل من ذلك جملة متحدة مثل اتحاد الجسم والبياض وهذه
الاقسام كلها لا يقوم المتحدات فيها بعضها بعضا ولا يحمل الشي منها على
الاخر حمل التواطؤ ومنها اتحاد شي بشي بالقوة هو الشي منها ان يكون ذلك
الشي لا الى ان ينضم اليه فانه قد يحصل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى بعينه
اشياء كثيرة كل منها ذلك المعنى في الوجود ويضم اليه شي اخر يعين وجوده
بان يكون ذلك المعنى مضافا اليه ثم قال بان الامر المحصل بعينه يجوز
ان يعتبر من حيث هو غير محصل في الذهن فيكون هناك غيرية انتهى كلامه وظاهر
كلامه هذا يدل على ان العلاقة بين الهيولى والصورة اتحادية فان قوله
اتحاد به الجزء بالجزء في المركب يدل بظاهره على ان كل ما ذكره اتحاد

المادة

المادة والصورة بظاهره يدل على ذلك فان قيل قوله فيكون للمادة
شيئا لا وجود له بانفراد ذاته بوجه وانما يصير بالفعل بالصورة على ان يكون
الصورة امرا خارجا عنه ليس احدهما الاخر يدل على ان لكل من الهيولى و
الصورة ذاتا ووجودا وان فعلية الهيولى بالصورة ومن هذا يلزم تقدم الصورة
على الهيولى بالذات فيلزم ان يوجد الصورة اولا ثم يوجد بها الكل فيها تلك
الصورة فلا يكون بينهما علاقة اتحادية بل اتحادهما انما يكون عبارة عن حصول امر
طبيعي عنهما كما هو المشهور بعض انه يكون الواقع احد الاحتمالين المذكورين في
انهما هو الواقع قلت ما يلزم من هذه العبارة ان لكل منهما وجودا وذاتا
لانه يجوز ان يكون لهما ذات واحدة ووجود واحد وان يكون التغاير بين
وجوديهما انما هو بالاعتبار كالتغاير بينهما فانه يجوز ان يكون ذات واحدة
موجودة بوجود واحد ويكون مفهوم الجوهر المستعد متحدا بها كما يكون مفهوم
القابل للابعاد متحدا به ولا يكون للجوهر المستعد من حيث هو جوهر مستعد وجود
بانفراده وانه بدون مفهوم القابل للابعاد مطلقا بل انما يصير بالفعل بعد انضمام
الذي هو الصورة على ان يكون هذا المفهوم امرا خارجا عن مفهوم الجوهر المستعد
اذا اخذ كل منهما بشرط لا فانهما انما يكونان صورة ومادة اذا اخذا بذلك
الشرط واما الحكم بتقدم الصورة على الهيولى فلا شبهة في صدقه لان مفهوم الممتد
القابل للابعاد مقدم على مفهوم الجوهر المستعد فان الوجود ما لم يصر ممتدا
لم يصر مستعدا لقبول الاتصال والانفصال والكثرة على راي الحكماء
القائلين بتركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى فنظامه الصير المتعدد بعد كونه ممتدا

بطلان

وهذا مستعد للامور التي تكون الهيولى مستعدة لها وايضا اذا كان
العلاقة بينهما اتحادية يكون حصول امر واحد منهما اولى بالقبول كما لا يخفى
والحكم كل عبارة من عبارات الحكماء الدالة على احد من الاحتمالين الاخيرين
يمكن حمله على الاحتمال الثاني الذي هو اقرب الاحتمالات بالقبول عند العاقل
فيسقط ان الاحتمالين الاخيرين مما يصح ان يكون احدهما مراد الحكماء
لتناول العبارات الا على الاحتمالات الاخر الى المعنى الاول فان
طريق التاويل غير مسدود فاقول لا وجه لصحة كون احدهما مرادهم وذلك
لانه اذا كان العلاقة بين الهيولى والصورة ارتباطية غير اتحادية يكون
لكل ذات ووجود كان الممتنع في الجسم المفرد جوهرين متغايرين في الذات
والوجود وعند طريان الانفصال على التقدير الثالث اما ان ينعدم ذانك
الجوهران بالكلية وهو باطل بالبديهة واما ان ينعدم احدهما بالكلية وهو الصورة
الجسمية المتحدة باعتبار الذات وبقي الاخر الذي هو متحد بواسطة
الصورة وهذا ايضا باطل من وجهين احدهما ان انعدام الصورة الجسمية بالكلية
واجزائها الوضعية باطل بالبديهة ولانه انعدام جوهر بالكلية ووجود ما عن
العدم بلا مادة كلاهما باطلان عند المحققين وهذا التقدير يلزم كلاهما كما لا
يخفى عند التامل وثانيهما ان الجوهر الباقي قد يكون متصلا وقد يكون منفصلا
ومن ذلك يلزم ان يحصل له صفة الحادثة وهو كونه متصلا ومتحدا فيلزم
الجوهر الباقي مع هذه الحيثية الاتحادية جسم لا جزء اذ لا نعني بالجسم الا جوهر
متحد ولا يحصل ضرر يرفع هذا الحكم كون الصورة علة لتلك الحيثية الاتحادية

كما لا يخفى عند التامل الصادق والانصاف وايضا على هذا التقدير
يكون الصورة الجسمية التي هي متقدمة بالذات على الهيولى حالا كما يظهر
عند الانصاف وايضا على هذا التقدير يلزم ان يكون للهيولى هيولى
اخرى كما لا يخفى وايضا يلزم على هذا التقدير ان يكون للهيولى تقدمه
في الوجود على حلول الصورة فيها ضرورة ان حلول جوهر في جوهر هو فرع
وجودهما معا وهو باطل لما مر مرارا وفي الجملة دليل وجود الهيولى المذكورة
لا يدل على تحقق هذا التقدير بل انما يدل على تحقق التقدير الثاني فان البديهة
شاهدة بان الامتداد الجسماني عند طريان الانفصال لا ينعدم بالكلية بحيث لا
يبقى منه اجزاءه الوضعية واما على الاحتمال الرابع الذي هو اولى بالاعتبار
من الاحتمال الثالث فاقول اذا كان هيولى العناصر جوهرا مباينا للصورة
الجسمية في الذات والوجود في الاعيان مع كون الهيولى بذاتها سارية
في الصورة الجسمية الكلية اما ان يكون عبارة عن العقل العاشر اي الوجود
الحقيقي العام بذاته الذي هو الواجب لذاته او عبارة عن امر اخر و
ذلك لان الوجود الحقيقي الذي هو الحق الواجب تعالى شانه لا شبهة لاحد في عدم
خلو شيء من الاشياء عن تجليه والعقل الاخير الذي هو مظهر من مظاهر تجلي الحق
ايضا سار بذاته في جميع ما تحت فلك القمر عند الحكماء المحققين كما ان العقول
الباقية سارية في الافلاك كل في فلك واستعمال لفظ السريان في امثال
هذه المواضع انما هو في معناه المجازي كما لا يخفى على العقلاء والفرض ان
الموجودات التي هي في تحت فلك القمر لا ينفك ذاتها ولا شيء من اجزائها

بتجليه

والممتد من حيث هو ممتد

عن الوجود ولا عن العقل الاخير عندهم وبصير ذلك العقل الذي هو مظهر
الوجود من حيث هو ممكن منشا الظهور الممتد من حيث هو ممتد مظهر الهيولى لنوع
امر لازم لذلك العقل من حيث هو ممكن بواسطة قيام الصور الجسمية مطلقا بالمعنى
المذكور به فالهيولى انما تتقوم بامرين عندهم احدهما هو ذلك العقل من حيث هو
ممكن وثانيهما قيام الصورة الجسمية مطلقا بذلك العقل اي سواء كانت
ممتدة واحدة او ما فوق الواحدة فهي على التقدير الرابع اما ان تكون عبارة
عن الوجود من حيث انه مرتبط بالممتد مطلقا واما عبارة عن العقل من حيث انه
بذاته سار في الممتد او عبارة عن جوهر غير العقل سار بذاته في الممتد ولما
لم يكن خفاء العاقل في ان الموجود من حيث هو موجود متقوم بكل معين من الموجودات
سواء كانت عقولا او نفوسا او اجراما ولا في ان نسبة الوجود الحقيقي الذي
هو الواجب لذاته الى جميع تلك الموجودات بالايجاد لا بالقبول ولا في ان
الموجود الحقيقي تام بل فوق تمام باعتبار ذاته ولا في ان الوجود الحقيقي الذي
هو الوجود الحق واحد بوحدة يكون عين ذاته وطريان الكثرة عليه محال في كان
الاحتمال الاول من الاحتمالات الثلث المذكورة انفا في حيز الاستحالة
فان الصفات لا يصح ان تتصف الهيولى باحدها عند الحكماء فان هيولى
العالم مغايرة لهيوليات الافلاك بالنوع انما يكثر تكثرا او وجود ذاتها
مفرغ عن الصورة الجسمية لما كان المقصد الاصلي من هذه الرسالة انما
هو معرفة المبدا تعالى ومبحث الهيولى انما هو وسيلة لمعرفته كالاكفر
على من طالعها وتامل فيها من مطلعها الى مقطعها لم احد طال في تطويل

تمام وهو المسلم

جانبا

مباحثها وجب استقصاء مذهب الصوفية والحكماء في احوال طرفي السلسلة
التي احدهما المبدا الاول والاخر هو الهيولى التي هي المسماة بالعنقاء
المغرب وهذه السلسلة هي التي منتهى في التنزل الى الهيولى التي هي مبدا
السلسلة التي مبنى في الترقي اشد الكل النظائر من الاحوال الحكمية المذكورة
للهيوليات بعلم حقيقتها وانها ليست عبارة عن الوجود ولا عن ذوات العقول
واما كونها عبارة عن ذوات اخر غير الوجود وغير العقول كما سارية بذواتها
في جميع اجزاء الممتد لو غير ثابتة بالدلايل المذكورة ولا سبيل الى اثباته نعم
احتمال بالنظر على الاعتبار وانما قلنا ان الدلايل المذكورة لا يدل على
وجود ذلك الجوهر لان دليل الانفصال انما يدل على بقاء امر في ذات
الجوهر الاتصالية وذلك الامر الثابت به ان كان سارية في الممتد بذاته
سريان الوجود او سريان العقل الاخير في العالم لم يثبت به امر غيرهما
حتى يكون كذلك اي سارية سريان الوجود او خارجا عن ان يكون احدهما
وان ثبت بذلك الدليل كون الامر الثابت سارية في الممتد بذاته تعين
الاحتمال الثالث من الاحتمالات الثلثة وبطل الاحتمال الرابع والحق
انه بهذا الدليل ثبت امر يقبل الانفصال اي يقبل الممتدين بحيث يكون
هو بعينه يقبل احدهما او الجزء الاخر يقبل الاخر منهما فان الحكم بما يجد الفرقة
بالبديهة من طريان الانفصال وانعدام الممتد بالكلية يقتضي ذلك وكل
ان الجسم المفرد لو انحل عليه الانفصال لم يزل عنه الا كونه ممتدا متصلا
ولم يزل عن هويته الوجود الذي هو به موجود او لم يزل عنه كون ذلك الموجود

ذاتي فعلي من التعينات الوضعية فلم يزل عنه جوهرية تلك الهيولى كان ارتباط
تلك الهيولى اولا يكون بواسطة ارتباطها بالجهة المرتبطة بالوجود الحقيقي المساة
بالعقل الاخير كما زعم المشاؤون كانت تلك الجهة باقية عند الانفصال ايضا
فان قيل عند الانفصال على هذا التقدير هو الوجود الحقيقي الذي مستفاد من العقل
الاستقلال والعقل الاخير الذي هو الوجود الحقيقي مقيد باعتبار من الاعتبارات
وبطل العقد الا الاعتبار اعتبار العقل بعض شأن الظهور من الكل الذي تحت ذلك
القمر والاستعداد بصورة العقلية الجسمية متحدة بالهوية الواحدة تارة اذ بين بالتعين
اوفى او باكثر منهما تارة اخرى قلنا عند الانفصال ليس منحصرا في الوجود
الجسمي الصرف ولا في العقل الاخير الذي هو شأن من شؤونه بل اضافة للامكان الكلي
العام الوجود الجسمي الصرف ولا العقل الصرف لا امر الطبيعي الصافية
بكونه ممتدا اي يكون الباقي عند الانفصال امرا يصح ان يصير تارة ممتدا واحد
وتارة ممتدين وتارة اكثر منهما وجوهرية الباقية انما هي مستفادة من العقل الاخير
الذي يستفاد ذاته واستقلاله بالكلية من الوجود الحقيقي هو تمام بذاته فيه جهة الذي هو
الاحتمال الثالث من الاحتمالات الاربعة وهو الحق ويعلم ان الطالب لمحض الهيولى
الامكان ذاهب الى احتمالات اخر غير ما ذكره وهو انه يمكن ان يخطر بالبال المتأخر
فيها انه يحتمل مطلق الوجود الجسمي و ربما يخطر بالبال ان الوجود الجسمي انما يحل في
المعدوم المحض و ربما يخطر بالبال ان الوجود الجسمي يحل في الاعيان الثابتة اولا فقط
الاول لكن ان يخطر بالبال ان هيولى العناصر هو الكل الذي تحت فلك القمر
فانها معدومة في ذاتها وبتعلقها بوجود الصورة حصل لها كون من الوجود ولهذا

دب

دب بعض الفضلاء بان هيولى كل جسم هي جزءه الذي وصفه واطلق الشيخ الذي ذا
الذهب الى الهيولى حيثية يتبدل الجسم والحيز لا منتقل لا بمقالة والقسم الثاني
يكون جوهر الجسم والمعدوم الذي هو الكل ليس بجزء منه وعلى الثاني يمكن ان يخطر
بالبال ان هيولى العناصر مثلا ممكنة وجودا اي الكلي الذي تحت العناصر من
حيث هو ممكن وعلى الثالث يمكن ان يخطر بالبال ان الهيولى انما هي
الاعيان الثابتة ولا يخفى من الاحتمالات اما بطلان الاول فلان الامكان
امر انتزاعي لابد له من محل ينتزع منه فلا يتصور بقاءه حالتي الاتصال والانفصال وهو
حين يعدم به فلذلك الجوهر الباقي هو الهيولى لا الامكان الذي قام به واما
بطلان الثاني فلان الجسم المفرد حالة الاتصال لا يعرض له شيء فعند زوال الاتصال
لا يبقى ظهور عين ثابتة كان الجسم المتصل واما الامر الثابت للامر الكلي فهو غير ثابتة
للهيولى فليست الهيولى الا الامر الكلي الذي لا يعرض ثابتة والانفصال ليس هو
الامكان والاعيان الثابتة والجسم ليس شيء منها الهيولى التي هي جزء الجسم
كما هو معنى البرهان واذا بطل الاحتمالات الثلاثة من الاقسام المذكورة اولا تعين
الاحتمال الثاني وهو ان يكون هيولى الجسم مرتبطا بالمعنى الذي ينتزع عن المادة
والمعنى الذي هو فصل الجسم الذي هي مفهوم الممتد ذاته كما كان العلامة قدس
جنس الجسم وفصله الحاوية للخارج كما ان العلامة قال المادة الخارجية والصورة
الحاوية فان يكون المادة امرا لا وجود له بالفعل بدون كونه ممتدا اما بامتداد
واحد او بامتدادات فوق الواحد وهو يمكن ان يكون ممتدا بما قام به امتداد
واحد و كونه ممتدا امر الصورة الجسمية الحاصل ان الصورة الجسمية لازمها

الوحدة الاتصالية بخلاف الهيولى فانها امر لازم لها المتقدمة التي لازمها
الوحدة الاتصالية ولهذا لا يزول بزوالها مع اتحاد وجودهما في الخارج فان
ذلك الزوال انما يستلزم تعدد مباني الهوية اي الوجود وكم من تعدد ما لم يكن
الجزء الخارجي الذي من جهة اتحاده بالجزء الاخر خارجا والكل موجودين بوجود واحد لا يجوز
فيه ولهذا لا يصح حمل الجزء الخارجي على الكل اذا اخذ لا بشرط وما يتصل بهذا البحث انه
قال الكاتبي من حكم العين ان الجزء الحملية ان اخذ بشرط ان لا يكون معه زيادة
مشخصة كان جزءا مادة ان كان خارجا قال الشارح اي مادة خارجية وصورة
ان كان عقليا اي وصورة في الخارج وان اخذ من عرا الالتفات الى انه يكون معه
زيادة او لا يكون كان محمولا وجنسا ان كان مشتركا وفصلا ان كان مختصا وقال
سيد المحققين في حواشيه على الكتاب لما ذكر ما قال العلم في شرح الملخص تابعا
للامام ان اجزاء الماهية اذا كانت متميزة في الخارج على معنى ان الوجود القائم
باحدها متميز عن الوجود القائم بالاخر فان كل واحد من تلك الاجزاء لا يمكن ان يوجد
على وجه يكون زيادة وجزء الماهية فلا يكون محمولا عليها ولا يمكن ان يوجد على وجه
يكون محمولا عليها ثم شرع في تصحيح ذلك مثل الجزء الى ان قال في البحث نسبته الانسان فيه
بحث لان الاجزاء الخارجية المتخالفة الذوات والوجودات لا يمكن حمل بعضها
على بعض ولا على المركب اي اعتبار اخذت فانا نجزم بديهة بان الجدار لا يحمل
على البيت اصلا وكذا اليد على البدن والخل على السكنجبين وكذا الافراد
المردة على المعاجين وما يحكم على انه اخذ ان يصح الحمل الاتحادي في الاجزاء
فلا بد ان ذلك في الاجزاء الخارجية ويمكن ان يذب البحث بانه من الاجزاء المحمولة

فان لنا

فان لنا هذه الاعتبارات انتهى قلت كلام الحكماء في هذه المباحث لا
في اجزاء الماهية الحقيقية العينية مثل الانسان والجسم اي في الاجزاء التي بعضها
جهة اتحادها بعض اخر للاجزاء مطلقا فعدم صحة حمل مثل اليد على الانسان
على ما ذكره من الامثلة لا يدل على عدم صحة حمل الماهية عليها مطلقا وقوله لان
الاجزاء المتخالفة الذوات والوجودات لا يمكن ان اريد باختلاف الذوات
والوجودات الاختلاف التام فكل لا نسلم ان المادة وصورتها في الماهيات
الحقيقية مختلفان في الذات والوجود بالذات بل انما مختلفان بالاعتبار لان
وجودهما واحد بالذات ولا تميز وجود احدهما عن وجود الاخر الا في العقل
والاعتبار كما هو الثابت في كلام صاحب الشفاء وما ذكره بمعنى
التميز المذكور في قوله اجزاء الماهية اذا كانت متميزة في الخارج على معنى ان
الوجود القائم باحدها متميز عن الوجود القائم بالاخر التميز في العقل ولا امتناع
امكان زوال احدهما مع زوال الاخر على كون وجودها عين وجوده كما
عرف ذلك فانه دقيق ثم قال الكاتبي في الكتاب لا يقال لا
يجوز حمل الجزء اي الماهية بلا شرط شيء على الكل فان الحيوان
فانه كان المراد انها متحدان في المفهوم كان كاذبا وان كان المراد في الانسان
موصوف بالحيوانية كان كاذبا ايضا لان الجزء متقدم والاخر من الصفة متقدم
وان كان المراد امرا ثالثا فليبين لانا نقول انهما متحدان في الوجود ولا يلزم الحيوان
المطلق لا يدخل في الوجود الا بعد تقييده بقيد فانه لم يصر فصلا او ما الا ان
من الفصول لا يمكن دخوله في الوجود فاذن الوجود لا يعرض الا للحيوان الذي

بالذات ط

اى المتقدم باحد الفصول فالحق ان الماطى وان كان مركبا من الجنس لكن وجوده
بعينه هو وجود الحيوان الناطق لما كان الاتحاد فى الوجود مستلزما للاتحاد
فى الذات ان كان فى الوضع لم يتعرض لبيان الى ان الحمل بالمواطاة لا يحصل
جوابه ان الحمل هو الاتحاد فى الذات وفى الوجود سواء كان فى الوضع او بالذات
وانما اعتبر ذلك لتشاد الوصف جميع افراد الحمل سواء كان المحمول عين
الموضوع او داخلا فيه او عارضا وانما لم يصرح المصنف بالاتحاد بالذات
المستفاد من الاتحاد فى الذات هو الاتحاد بالذات فيلعل من نفى الاحتياج
الاتحاد بالذات فى صحة الحمل واكتفى فيهما بالاتحاد فى الوجود وحمل الاتحاد
فى الذات على الاتحاد فى الذات نفى الاحتياج المذكور ليس نحو اتحاد
زيد بمفهوم العالم ومن هنالك ان الحمل هو الاتحاد فى الذات بالذات
فان يكون اتحاد ما فى الذات بالوضع ومن الحد التام المتعدد يصح ان
يكون موجوده بوجود واحد عين وهى على قسمين احدهما ان يكون التلازم
بينهما بحيث لا يمكن ان يزول احدهما بدون الباقية كالحرارة والمائية و
ان يمكن زوال البعض مع بقاء الباقية كالجوهرية والجسمية والحرارة فانه يجوز زوال
الحرارة بدون زوال الجسمية والجوهرية ويمكن زوال الجسمية بدون
زوال الجسمية الجوهرية فالذاتيات الاتحاد من امثال زيد متعدد فى
الخارج بحسب المعانى والمهيات فان مصداق قولنا زيد حيوان فى الخارج مغاير
ما صدق قولنا زيد جسم ومغاير لمصداق زيد ناطق والمصداق زيد جوهر
فاتحاده مالحرارة مغاير لاتحاده بالناطق ومجموع هذين الاتحادين نحو اتحاد

بالانسان ويمكنه الكلام فى الجسم فاتحاد الهيولى الخارجية بمفهوم الجوهر مغاير
لاتحاده بمفهوم الممتد ومقابل للاتحاد والشفاف ومجموع هذين الاتحادين نحو اتحادهما
بمفهوم الجسم والدليل على مغايرة ذينك الاتحادين انه جاز ان يزول الحمل ولها
بمفهوم الممتد الذى لازمه الوحدة الاتصالية بدون زوال اتحادها بمفهوم الجوهر
مع كون ذينك المفهومين اى مفهومى الجوهر والممتد فى الوجود الخارجى واحدا
لاتحاد الاتحاد فى الوجود مستلزم للاتحاد فى الذات بالمعنى الاعم المذكور
قال الكاتبى فى الكتاب لمذكور واعترض الامام عليه اى على اتحاد الجزء
بالكل فى الوجود بان الجزء من حيث انه جزء وجود مغاير لوجود المركب لتقدمه
عليه فى حصول لوجود المركب اى باعتبار الاتحاد وجود واحد كان له اى
للجزء وجودان وانه صح وانه سؤال مشكل والجواب عنه صعب اى وقال
الجواب عنه ليس بصعب لما قاله شارح الكتاب من ان الجزء الخارجى الذى له
وجود متقدم على الخارج وليس وجوده فى الخارج هو وجود جزء فيه
عندهم لان ذلك فى الاجزاء المحمولة والاجزاء الذهنية كالجنس والفصل له وجود
متقدم على الذهن ووجوده الخارجى هو وجود به الخارجى لا وجود الذهنى هو
وجوده الذهنى فلا يلزم ان يكون له وجود فى الخارج بل غاية ما يلزم ان يكون
له وجودان احدهما فى الذهن والاخر فى الخارج وهو غير مشكل لان هذا
الجواب انما يتاتى فى الاجزاء الذهنية على ما صرح به والمعلم ان فى الكلام فى حمل
حيث الحمل والجزء متعلقا بالاجزاء الخارجية فاستشكاله السؤال مع اضمحلال
الجواب ظاهر بالنظر اليها وهذا الاشكال بعينه هو ما اشار الشيخ بقوله فهذا

ستعى م

لا اشكال بعينه ثم اشار اليه الشيخ بقوله وهذا انما يشكل فيما هو مركب وقدر
ان هذا الاشكال انما يكون بحسب [illegible] من الخارج كما هو مقتضى كلام الحكماء وبهذا
الجواب لا يندفع بل انما يندفع بما قال العلامة وهو اشتبه على الكاتب من انه
ان اراد بالمغايرة ان وجود الجزء مغاير وجود الكل من حيث الذات فممنوع
لاتحادهما عندهم وان اراد به انه مغايره من حيث الاعتبار فمسلم لان العقل
لاحظه الوجود مرة من حيث كونه للجزء ومرة من حيث كونه للكل فصار ذا
الوجود وان كان واحدا بملاحظة العقل وجودين ثم حكم على احدهما بانه
متقدم على الآخر وعلى الابهام وجود للجزء وقال شارح الكتاب
المذكور وهذا الجواب لا يجدي لان كلامهم مشعر بتغاير وجودهما بحسب الذات حيث
قالوا الجزء مستغن عن السبب عند تحقق الكل دون الكل وفسره السيد المحقق بقوله
يعني في مرتبة تحقق الكل محتاج الى السبب المحقق في التحقق بخلاف الجزء فانه في هذه
المرتبة غير محتاج الى المحقق لتحققه في رتبة متقدمة سابقة فلو كان الوجودان
متحدين لما صح هذا الكلام وفيه بحث لانه لو كان الوجودان متحدين لما
لما صح هذا الكلام ممنوع لان الوجود لا يلزم من كونهما متحدين فان حاجة تحقق احدهما من
حيث هو وجود الجزء دون تحقق الآخر من حيث هو وجود الكل يصح ان يقال
في مرتبة تحقق الكل محتاج الى السبب المحقق في التحقق من حيث تحقق الكل بخلاف
الجزء فانه في هذه المرتبة غير محتاج الى المحقق لتحققه في رتبة متقدمة من حيث تحققه
سابقة فلا اشعار بتغاير وجودهما بالذات في كلامهم حيث قالوا الجزء مستغن
عن السبب عند تحقق الكل دون الكل وبالجملة هذا الكلام يجري في كل ما هو جزء

سواء كان جزءا محمولا او غير محمول وفي الاول يكفي التغاير الاعتباري وفي الثاني يتحقق
التغاير بالذات وما ربما يتراءى من تسمية الحيثيات الا كما ذكره ريبان لكن الحق فيما نحن
كاف في تصحيح كلام العلامة ودفع كلام الشارح والسيد المحقق ولما كان دفع الاشكال
المذكور بالكلية يقتضي وجود الهيولى والصورة يتوقف على تحقيق وجود
اجزاء العقلية المركب من الجنس والفصل وجب التعرض لهذا التحقيق فنقول
قال افضل المحققين في التجريد وهي اي اجزاء العقلية قد تتميز في الخارج
وقد تتميز في الذهن قال الشارح في شرحه وهذه هي الاجزاء المحمولة ثم قال وقد تحير افهام
العقلاء في كيفية تركب الماهية من الاجزاء المحمولة فاختلفوا على مذاهب اربعة بحسب الاحتمالات
الاربعة الممكنة وذلك لان هذه الاجزاء اما ان يكون صور الامور متعددة او لامر
واحد وعلى الاول اما ان يكون تلك الاجزاء موجودة بوجود واحد او بوجودات
متعددة وعلى الثاني اما ان يكون تلك الصورة واحدة من امور متعددة بحسب
الخارج او لا فهذه احتمالات اربعة قد ذهب الى كل واحد منها ذاهب
الاحتمال الاول ان يكون الاجزاء صور الامور متعددة موجودة بوجود واحد
وهذا هو القول بان الاجزاء المحمولة للمركب عينه لا وجودا او [illegible] وعليه
ان ذلك الوجود الواحد ان قام بكل واحد من تلك الامور لزم حلول امر
واحد بعينه في محال متعددة وان قام بالمجموع فهو من حيث هي لزم وجود الكل
بدون وجود اجزائه وكلام [illegible] من اختار هذا الاحتمال لكن
تلك الامور المتعددة هي الحيثيات الا كما ذكره لا امر واحد ان تعدد ما في الماهية
الا بكونها على نحو تعدد ومنهم من [illegible] المقام [illegible] ان الوجود قائم بالماهية

قيام البياض بالجسم بل الوجود عنده كما هو التحقيق ليس الا موجودية الماهيات في
انحاء ان الوجود قائم بكل واحد من تلك الامور بمعنى اتحاد مفهوم الوجود بكل
منها فمفهوم الوجود متحد عنده بكل واحد من تلك الامور كما هو متحد بمجموعها من
حيث المجموع فالوجود الذي هو الموجودية قائم بالمعنى المذكور بمجموع تلك
الامور من حيث هو كما هو قائم بكل منها فان مفهوم الموجود لما كان متحدا
بكل منها وكل منها حقيقة اتحادية لامر واحد كان مفهوم الوجود متحدا بمجموعها
من حيث المجموع كما هو متحد بكل منها والحاصل ان هذه الامور بمعان كل منها
متحد بامر واحد وجود وكل منها ليس الا كونه متحدا بهذا الامر الذي هو
متحد بمفهوم الوجود على كون وجود موجودات التابع والكاتب المتكلم الا انه
هي متحدة بزيد وكان ان تلك الموجودات الثلث موجودة بوجود واحد فان
كون متحدة بامر موجود في الخارج مع تغايرها في الخارج بحيث يمكن زوال بعضها
بدون زوال الباقي كالامور التي هي اجزاء الماهية موجودة بوجود واحد
مع تغايرها في الخارج في المفهوم والماهية في الذات بمعنى المفهوم الوجود في
الخارج لهذا الاحتمال الذي اختاره الكاتبي من ان اجزاء الماهية موجودة
في الخارج بحيث يغايره بحسب الماهية فقط دون الوجود الذي هو موجوديتها
في الخارج فانها متحدة بامر واحد موجود وهذا تفصيل على وجه لا مزيد عليه ثم قال
انه المذكور الاحتمال الثاني ان يكون تلك الاجزاء من الامور متعددة موجودة
بوجودات متعددة بوجودها وهذا هو الاولى بان الاجزاء الموجودة الخارجية للمركب
بعده وجودا وهو مردود بان الاجزاء المتغايرة بحسب الوجود في الخارج

يمتنع حملها على المركب وكذا حمل بعضها على بعض فان التغاير بحسب الوجود
الخارجي وان فرض بينها اي ارتباط لكن يمنع ان يقال احدها هو الاخر
او يقال المجموع منها هو هذا الواحد او ذاك الواحد بشهادة بديهة
العقل وبهذا يبطل ما تمسك به هذا القائل في انها لما الكلام
حصلت منها ذات واحدة وحدة حقيقية صح حملها على تلك الذات و
حمل بعضها على بعض ايضا انتهى اقول ليس في اختيار هذا الاحتمال اراد
من تلك الامور المتعددة المذكورة الامور التي كل منها متحد بالباقية و
بالكل على كونها مفهوم زيد وقائم بانها امور متعددة في الخارج بحسب
التعدد وبحيث يمكن زوال احدها بدون زوال الاخرى فيها تعدد وجوداتها
تعددا على كون تعدد وجودي مفهوم زيد وقائم بانها متعددة ان كان
من التعدد وهذا لكن زوال احدها بدون الاخرى هذا الاحتمال
من اعتبر الاحتمال الاول فان تعدد وجودي مفهوم زيد وقائم يكون التعدد
لا ينافي الاتحاد وجودهما بالذات بحيث ان مفهوم القائم موجود بوجود
زيد فالوجود الواحد ينسب تارة الى زيد وتارة الى مفهوم القائم
فاذا زال مفهوم القائم عن زيد زال انتساب وجود زيد اليه فزال
وجود مفهوم القائم الذي هو موجود بما اتحاده بزيد فصح الحكم بكل من وحدة
وجودهما وتعددهما بلا تنافي لاختلاف الاعتبار والمذكور من تعدد
الذات والوجود مع التمسك المذكور من انه لما الذات تلك
الامور المتعددة وحصل منها ذات واحدة وحدة حقيقية صح حملها

المحمل

على تلك الذات وحمل بعضها على بعض انهم قالوا ان الامور المتعددة اذا حصلت
لها ذات واحدة وحدة حقيقية كان الارتباط بينها اتحادا بالحقيقة فان
الامور المتعددة التي يكون الارتباط بينها ليس الا اتحادا ما لم يحصل لها ذات واحدة
وحدة حقيقية ولم يصح حملها على تلك الذات ولا حمل بعضها على بعض فهذا
التمسك يعلم ان المراد ما ذكروا انه لو لم يحمل الكلام على المعنى المذكور لم يصح
انتسابه الى العقلاء فان الامور المتعددة في الذات والوجود ما الداعي الى نحو المتعدد
الذي بين الجدار والسقف اللذين يحصل منهما البيت او بين العناصر التي يحصل منها
المواليد لمنع حمل بعضها على بعض وعلى الكل البديهة فكيف حكم عاقل بصحة
الحمل في تلك الامور المتعددة على النحو المذكور في بداهة ذلك الامتناع مع الحكم
بصحة الحمل المذكور نعم ان مراد الذاهب الى اختيار هذا الاحتمال من التعدد هو التعدد
في الماهيات والوجود وانما هو التعدد فيهما على نحو تعدد مفهومي جاهم وزيد
فيهما تم فان النسبة المذكورة الاحتمال الثاني ان يكون تلك الاجزاء الصورية للامر
واحد لكن كل منها ماخوذة من امور متعددة بحسب الخارج وهذا قول الجمهور من قال
انه لا معنى لتركيب من الاجزاء المحمولة الا ان هناك شيئا واحدا قد حصل له معان
بعضها معان اخر فحصل من تلك المعاني مفهومات صادقة عليه بهوهو ونقول
باعتبار حصولها شيئا مخصوصا واحدا مخصوصة بيان عن سائر الاشياء المشاركة له
والخواص لما ماخوذ من المنتزعات هي الذاتيات وبها صارت تلك المفهومات
جنسا او فصلا المراد بهذا النوع من الماهية سوى ان يكون شيء قد حصل له معان
بعضها صفات لا وجود بدونها والماخوذ من التوابع هي الاوصاف التي ليس لها

مدخل

مدخل في بعض الطبائع انما حصلت بالوضع كما حصل للانسان عدة
من التوابع المتعالية كقبول الابعاد والنمو والحس والحركة بالارادة والنطق
وهي تستتبع معاني اخرى اي تستتبع قبول الابعاد والنمو والنمو التغذي و
الحس الانفعال والنطق التعجب والضحك والبكاء مع قابليات الصناعات
فصار بها جوهرا حساسا ناميا حساسا متحركا بالارادة ناطقا وهي الذاتيات
وصار بها متحيزا مغتذيا منفعلا ضاحكا قابلا للصناعات وهي
الوصفيات وزعم هذا القائل ان يشمل بهذا التعميم امتياز الذاتيات يشمل
من الوصفيات الذي هو معظم اركان الحكمة ويقرب منه ما قالوا من ان
الجنس والفصل قد يكونان ماخوذين من اجزاء خارجية ككون الحيوان الذي هو جنس
الاجسام وفصلها ماخوذة من موادها وصورها وان الحيوان ماخوذ من حصولها
بدن الانسان والناطق من نفسه الناطقة انتهى ثم على التحصيل المذكور
من ان الاجزاء الخارجية قد تكون اجزاء اتحادية وقد تكون اجزاء ارتباطية
من ان مثل قابل الابعاد للانسان ليست الا كونه قابلا للابعاد لما
لا انه له شيئا بحسبه قابلا طرح وجه كلام من اختار هذا الاحتمال ان
لا معنى للتركيب من الاجزاء المحمولة الا ان هناك شيئا واحدا قد حصل له معان
هي اجزاؤه وبعضها معان اخر فيحصل من تلك المعاني التي هي الاجزاء المفهومات
صادقة عليه بهوهو وبهذه المفهومات صحت تلك المعاني التي هي الاجزاء
اذا اخذت لا بشرط شيء فالماخوذة من المنتزعات هي الذاتيات او
بها صارت تلك الماهية والماخوذة من التوابع هي الوصفيات التي لا مدخل لها

في نفس الامر كما حصل للانسان عدة من المعاني كمثل الابعاد اي
مفهوم قابل الابعاد بشرط لا والنامي اي مفهوم النامي بشرط لا والحساس اي
مفهوم الحساس بشرط لا والمتحرك بالارادة اي مفهوم المتحرك بالارادة بشرط لا و
النطق اي الناطق بشرط لا وهي تستتبع معاني اخر فصار المتوهمات
جوهرا جسما ناميا حساسا متحركا بالارادة ناطقا اي ذا هذه الاجزاء
لا بشرط شي كان كل منها محمولا على امر واحد هو الانسان وجميعها تمام ماهيته
وهذا الحمل مبني على ان الجنس والفصل كونهما ماخوذين من اجزاء
خارجية وعلى هذا يكون خلاصة هذا الاحتمال ان تلك الاجزاء اذا اخذت
محمولة كانت صور الامر واحد كان ماخوذة من امور متعددة بحسب الخارج
وهي بعينها تلك الاجزاء اذا اخذت بشرط لا اذا اتقنت هذا وكر ظهر لك
اندفاع ما قال الشارح المذكور بعد ذكر الاحتمال الثالث من قوله وهو اي
الاحتمال الثالث مردود بان تلك المعاني الحاصلة للنفس المستتبعة
لمعان اخر ان كانت داخلة في ذلك الذي كانت هي اجزاء متمايزة منه في الوجود
فلا يكون شي منها محمولا عليه مواطاة ولا يكون المحمولات المستتبعة منها ذاتيات
له لان الشي من حيث هو جزء لا يحمل على الكل وان كانت خارجة عن المركب في عروض
الحمل المنتزع فحينئذ يكون مشتمل على ما هو خارج عن المركب لا يكون ذاتيا والا لزم
ان يدخل في الماهية ما هو خارج عنها وان كانت خارجة عنه لم يكن شي منها
داخلا فيه وكذا المحمولات المستتبعة منها لا يكون داخلا له فثبت انها على
تلك المعاني الخارجة عن المركب ثم قال بعد ما ذكره بعض المحققين اولا

مركب تام

ولسعا ومنه ان الاجزاء المحمولة لا تكون منتزعات المستتبعات لان
ماخذ المعاني لما كان خارجا عن المركب فقط والا فمفهوم الجنس محمول على
نفسه ماخذ المعاني الى الصدق على الشي اعني المركب بالنسبة خارجة
خارجة عن المركب وكذا مفهوم الجنس لا شمال عليها انتهى كلامه وتقرير ان
الاجزاء المحمولة لا تكون منتزعات المستتبعات لا شبهة فيه واما ما نقل من الحمل
المذكور في الاحتمال المذكور من ان تلك المعاني الحاصلة للنفس المستتبعة لمعان اخر
ان كانت داخلة فيها في ذلك الذي كان هو كما هي اجزاء متمايزة منه في الوجود فلا
يكون شي منها محمولا عليه مواطاة ممنوع بان يقال ان تلك المعاني داخلة في ذلك
متمايزة في الوجود بالمعنى المذكور اي باجزائها الماكون يكون متمايزة منه وكم
في الوجود ولا خفاء ان هذا النحو من التمايز لا يمنع الحمل كما مر عن قريب ثم قال
الشارح المذكور في الاحتمال الرابع ان يكون تلك الاجزاء صور الشي واحد بسيط
وانما وجد الكل من نزع العقل منه باعتبارات شتى هذه الصور المتخالفة وهذا مبني على
ان الاجزاء المحمولة عين المركب في الخارج فيه موجود واحد حتى ان الاجزاء الخارجية
هو بعينه جعل المركب ولا امتياز بينها الا في الذهن ومن المحال عند المحققين
للعقل الا انما سلف من ان الصور العقلية المختلفة كيف تتصور مطابقتها لامر
واحد بسيط في الخارج وقد عرفت جوابه هناك من انه لا امتناع في
مطابقة الصور العقلية المختلفة لامر واحد انما يمتنع مطابقة الصور الخيالية المختلفة
او المحسوسة المختلفة المتوسطة مع الجزئي لامر واحد انتهى وعلى اختيار
هذا الاحتمال انه لا بد لانتزاع العقل الصور المتخالفة من اعتبارات مختلفة لك

الاعتبارات التي هي منشأ انتزاع الاجزاء اما ان تكون حيثيات تخصص بحسبها باعتبار
الوجود الذهني او تكون متحققة في ذلك الماهية مع قطع النظر عن اعتبار الوجود الذهني اي يتحقق فيها
وان كانت في الخارج فعلى الاول لزم ان تكون تلك الصور المحمولة من الصور الاجزاء
لوازم ذهنية فلا يتحقق العقل الخارجية التي تكون تلك الاجزاء المحمولة لانها او لو باطل
ضرورة صدق حمل الانسان جسم وجوهر وناطق في الخارج وفي الثاني لزم ان تكون
الماهية في الخارج مشتملة على اعتبارات هي حيثيات خارجية هي منشأ الانتزاع الصور المتخالفة
ومن بعضه الاحتمال الثاني ان يعتبر وحدة الوجود والذات في النحو المذكور اذ من
الاحتمال الاول ان يقال ان هذه الحيثيات موجودة بوجود واحد على نحو ما ذكر او ومن
الاحتمال الثالث ان قلنا بتعدد وجودها انه على الوجه الذي ذكر وما يجد لا يمكن انتزاع
الصور المختلفة من امر واحد من حيثية واحدة فلا بد من تحليل المعنى في الماهية الى الاجزاء
المحمولة من كون الحيثيات المحمولة في ذات الماهية سوى الحمل اللازم منها او التعدد
التفتيش يرجع الاحتمال الرابع الى احد من الاحتمالات الثلثة ولا تغاير بالاعتبار
فان من اختار هذا الاحتمال اراد بالذات الذات المستقل في الوجود وبالوجود
وجود تلك الذات لهذا الحكم بالاتحاد في الذات والوجود كما الحكم في نحو زيد قائم
بالاتحاد فيهما ومن اختار الاحتمال الاول اراد بالوجود الوجود والذات المستقل و
بالذات المفهوم والماهية لهذا الحكم بالاتحاد في الوجود وبالتعدد في الماهية على نحو كلام في
كون مفهومي زيد وقائم متحدا ومعاني الوجود الذي هو وجود زيد ومتعدد ومعاني
في الذات المفهوم لزوال احدهما دون الاخر ومن اختار الاحتمال الثاني اعتبر
تعدد الوجود والماهية على النحو المذكور ومن اختار الاحتمال الثالث اعتبر تعدد الاجزاء

المهملة

في الخارج مع اعتبار وحدتها في الذات الاستقلالية والوجود وعلى ما مر هذا واما
قوله وهذا هو القول بان الاجزاء المحمولة من المركب في الخارج متحدة وجودا على
ما سبق فان حمل الجسمية مغايرة لحمل الحيوانية بالنظر الا ولى ان حال الذات بحال الماهية
حال الجسم والحيوان متحدان في الذات والوجود على نحو اتحاد مفهوم زيد قائم و
اما قوله حمل الاجزاء المحمولة في الخارج من بعضه حمل المركب فهو على الاطلاق اي في
جميع الاجزاء المحمولة هو باطل فان حمل الجسمية مقدم على حمل الحيوانية والانسانية
مع ان الجسم هو محمول على الحيوان والانسان مع الحكم بان الانسان جسم ليس بعد
كما لا يكون حمل الانسان الجسمية واحدة وهي مقدمة على الانسانية بجميع
بعادها مع ارتفاع الانسانية فكيف يكون حملهما واحدا والحق ان حمل
الاجزاء المحمولة قد يصح المحاكة عن حمل المركب كما اذا كان المركب من الاجزاء
الهيولى والصورة وقد لا يصح انفكاكه عنه كما في امثال المقدار والسطح و
لهذا اشتهر ان المركب من الجنس والفصل وهو يكون مركبا من الهيولى والصورة
وقد يكون وقد لا يكون لما تبين مما سبق ان العلاقة بين الهيولى والصورة اتحادية على النحو
المذكور لزم ان يكون تشخص الهيولى بعينه هو تشخص الصورة الجسمية كما ان تشخص زيد بعينه
هو تشخص مفهوم القائم الذي هو متحد بزيد ولما كان الهيولى مبهم والصورة انما يكون
تعينها بمعنى رفع الابهام بالصورة الجسمية في الصورة الجسمية انه لا ابهام في الهيولى
وهذا معنى قولهم ان التشخص الهيولى بالصورة وتشخص الصورة بالهيولى فلا دور بان
الشخص قد يراد به رفع الشركة فتشخص الصورة بهذا المعنى انما هو بالهيولى المخصصة
فان الصورة انما يصير هذه الصورة بالهيولى من حيث هي هذه الهيولى واما الهيولى

فهو لا يصير منه الهيولى بعينها لاجل صورة ما فتشخص الهيولى بهذا المعنى انما هو بذات
الصورة المطلقة التي هي شريكة العلة بل تشخصها انما هو بوجودها الذي فاض
عن بعض الوجود ولما كان هذا النحو من الوجود موقوفا على صورة ما صار تشخصها
يحتاج اليها وقد يراد بالتشخص التميز ورفع الابهام فتشخص الهيولى بهذا المعنى انما
هو بالصورة المتعينة بالوحدة او بمرتبة من التعدد وليعلم ان للهيولى تشخصين احدهما
التشخص المستمر باستمرار وجودها وهذا التشخص انما يكون بالصورة المطلقة وثانيهما
التشخص المتجدد المستفاد من الصورة المخصوصة فهذا التشخص انما هو من ذات الصورة وجملة
العائدة هي الهيولى المتشخصة بهذا التشخص المستمر الذي هو تشخص الهيولى لذاتها
انما يكون بذات الصورة والتشخصات المتجددة بالوحدة ومراتب الكثرة التي هي تشخصاتها
وتشخص الهيولى بالمعنى الاول لما ذكرنا انما يكون بالصورة المطلقة لان الصورة المطلقة
واسطة في وجودها كما مر في وجود الهيولى واما تشخص الهيولى بالمعنى الثاني فهو انما
يكون بالصورة المعينة لمعنى ان الصورة المعينة واسطة في العروض فيصح ان يتشخص
الهيولى سواء كان بالمعنى الاول او الثاني وانما يكون بالصورة واما تشخص الصورة
فظاهر انه انما يكون بالهيولى لما تقرر في الحكمة من ان كل نوع يتكثر افراده فانما
يكون كثرته بالمادة فالصورة الجسمية التي تكثرت افرادها انما يكون تكثر افرادها
وتشخصاتها بالمادة ولا تنافي احتياج الهيولى الى الصورة وتشخصاتها انما يكون
بالنحو الاول لا بالثاني [illegible] لما قال الفاضل المحقق في شرح الاشارات ان تشخص الصورة
يكون بالهيولى المتعينة حتى قالوا بتشخصها وتشخص الهيولى بالصورة المطلقة من
حيث انها علة لتشخصها وتحقيق الكلام ان الهيولى التي هي محل استعدادات فيضان

الصور الحادثة

الصور الحادثة على ان الصور المتجددة يحصل حدوثها بواسطة الاستعدادات ولهذا
يكون تقدمها على تشخص الصورة بالذات فلا يلزم من تقدم ذات الصورة المطلقة على
الهيولى التي هي علة لتشخصها تقدمها على تشخصها فتقدير تسليم ان تشخص كل موجود
متأخر عن مرتبة وجوده ان تكون الصورة المطلقة التي هي متقدمة على الهيولى مستعدة
على تشخصها واعلم انه لما كان العلاقة بين الهيولى والصورة الحاصلة فيه لزم ان يكون
الهيولى متشكلة بشكل الصورة الجسمية بشكلها انما هو بشكل واحد قائم بالذات بالصورة
الجسمية اولا وبالذات وبالهيولى ثانيا وبالعرض كالمحتاج فالهيولى يحتاج الى الصورة
الجسمية في اربعة معان احدها التقيد الرافع لابهام الهيولى وثانيها فعلية الوجود و
ثالثها فعلية الشكل ورابعها التميز لكن الاحتياج الاول ان يكون الى الصورة المتعينة
بالوحدة او بمرتبة من التعدد وكذا الاخر واما الصورة فهي محتاجة الى ذات الهيولى
المتشخصة بعلية وجودها في التشخص وتعين الشكل ولكن هذا اخر ما قصدته
في هذه الرسالة والحمد لله على الافضال والصلاة على محمد وآله الهداة وحسن توفيقه

تمت الرسالة الشريفة في اوائل رجب
المرجب سنة ستة الف على يد
[illegible] المحتاج الى الله [illegible]
عبد العزيز [illegible] علي الحسيني
[illegible] القرشي [illegible]
والحمد لله [illegible]

رسالة في الملال لاوحد الزمان ابي البركات الطبيب

اما بعد فان الولد الاعز ابن الملك العالم عضد الدين علاء الدولة شمس الملوك اطال الله بقاءه
وادام علاه وبلغه غاية مأموله ونشاه في اولاه واخراه كان يتردد ذكره في معرفة سبب الملال
الموجود في غريزة الانسان وطبيعته ويذكر انه لم يجد في مسطورات المتقدمين ما يمحص ذلك منه فانه
يعتني بذكر ما حصل في ذلك كعادته في الاستظهار بسماع قول من يعتمد عليه قبل تصريح المصير
افكاره وبرغبة منه في المذكور من صنعة في طلب الحقائق ونظيفة في الوقوف على الغوامض
والدقائق فبادرت الى امتثال امره مع علمي بغزارة علمه اورده ما يسلي الرغبة لما
يستلذ في ذلك من طول سعادته واقبال دولته والله ولي التوفيق ه الذي يظهر من مسطورات الحكماء
المتقدمين هو ان الملال كراهة من النفس لفعل او ادراك او تحريك بعد ايثار له الكلال هو اذى ينال
الالة الجسمانية المتوسطة فيه والقوة الجسمانية الفاعلة له بسبب الجسم الذي فوايه به وربما قالوا
الكلال الذي ينال هذه الالات ولم يذكروا احوال النفس في كراهتها كما يرى عادتهم ان يقولوا في
الغضب انه غليان دم القلب شهوة الانتقام ولم يستبعد بذهنه ايضا بخلافه وقد كان يسمح فيما
حدثت به بحثه ما مثل عنهم من اصول في علم النفس ما يحقق به ان الافعال الادراكية لا توسط فيها
قوى تكون من الله له ادراك ثم يؤدي الى النفس في ما زعموا ان الالات ليس النهاية في الادراك بل تعلم
ما علموا ابل المدرك الاول من الالات هو النفس التي هي بالحقيقة الانسان وان كانت الافعال بالكل لا
على غير ذلك الوجه الذي ظنوه ويحقق بطلان ذلك تحاصيل الاقوال فيه واما الحركات والتحريكات بالالات
فيها وان كانت الحركات حادثة بعرض لها بحركاتها اضعاف الصغر فان الحركات التي ليس للنفس انقياد
لا قوى اقوى على ما زعموا المانى الادراكات فبان له ان الامر على ما ذكروا التعب والاعيا
التحريكات وما اشباه ذلك ليس بيانا بل اوهام لا مرجوع لها الى حقيقة ولا مدخل لها
في برهان والكلال لا محالة يعرض لهذه الالات الادراكية والتحريكية وللنفس بالذات على قدر ما يجب لها
اذية تعجزه عن صلاحها والا فالجسم نفسه لا يتأذى ولا يكون له شعور بل النفس تريده

على

على هيئة وحالة بها يصلح لتعلقها به وتصدر افعالها عنه وفي تجهيده في تحصيله على تلك الحال
وحفظه عليها فان دام تمكنها ذلك وتقصر اجتهادها وعجزت عنه كان ذلك الكلال لها وانما
الالم وضعفه وحدته فقد عرف في تفاوضات ومكرمات اقوى انه حال لا كذا
واما الملل فمذكرها بها وفطنتها مال النفس في شدة كشيء من الاشياء ويكون لذلك الشيء
اوصاف واحوال فيها ربما داخت على التفاتها اليه الى مستوى العقل يجمع اوصافه ويحيط
بوجوهها بأسرها معانيه لكن يتردد في كتاب واحد يتأمله مدة فكلما تقرر عنده منه معنى عاد
حتى اذا استوفى تحصيل معانيه رفضه وتركه فالنفس الاذكى والافطن هي اسرع وحوحا
على تلك المعاني واعجل تحصيلا لها فاذا كان كذلك فهي اسرع ملالا واعجل انصرافا فيكون
منها الذكي سريع الملال وقد يكون الاسرع لضعف النفس وابطاء فهمها وذلك امر
قد يكون بالوضع في المحبوبات فقد يلزم الانسان في تحصيلها مكروهات قبلها ومعها وبعدها
فالنفس القوية قليلة التأذي بالمكروهات صبورة عليها حمولة لها والضعيفة بالضد
من ذلك فاذا زادت عليها في نيل المحبوبات تلك الحروب ورفعته لاجله و
المواتاة المترددة تزداد ونوائح اذية بها النفس يتردد بها مبغوضة ممقوتة ولا
تحتملها النفوس الضعيفة فتسرع ملالها محبوباتها وانصرافها عنها ولذلك تجد والملال
ضعفت نفسه وعرض له وهن في قواه بامراض جسمانية او تألمت نفسه باحوال قلبية
كالهم والفزع والغم ونحوه فانك تجد الوجدان اسرع ملالا والكئيب سريع الملال وكذلك المريض
والمفجوع وقد يكون الملال لاجل سوء مزاج البدن وغلبة الاخلاط ورداءة الكيفيات الموذية مثل
الصفراء المحترقة والسوداء الحارة على مزاج الروح والقلب فان اصحاب هذه الامزجة اشد
التاذي بها فنفوسهم قلقة مستقلقة بطلب ما تستروح اليه فلا تثبت على امر ولا تقف على حال
بل هي في كل وقت متأذية بما لا تعلم فهي في كل فعل اذية ولها عنه انصراف سريع وملل على حل
وذا اكثر واكثر من علل اسباب البدن فقد ذكرت السبب العام الموجب للملال في غريزة الانسان
والاسباب الخاصة الموجبة كيف يكشف ما يجب عنه لعرض امتثال الامر المرسوم ولي النعم ادام الله ظله

تمت بدار السلطنة قزوين

بسم الله الرحمن الرح[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
عبده الراجي عبد الرزاق [illegible]

[illegible] چیقمق ویا ترک عادت افیون نافع است

١٦٧

قال ابو زيد [illegible] مرة النمل [illegible]
الا [illegible] تخرج من راس الزرق المربط

استماع كلام الله [illegible] صدقه

فهرست

رساله معمای مولانا شمس الدین محمد

[illegible]
گر اینست عالم [illegible]
[illegible] اورا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
اهل [illegible] اهل را [illegible]
گر [illegible] توقیع [illegible]

[illegible]
[illegible]

[illegible]

آنانکه خوانده [illegible]
الا [illegible]

[illegible] اليوم [illegible]
[illegible]

عطا [illegible]
[illegible]

١٦٦

[illegible]

[illegible]

١٧٠

[illegible]